السياسة الخارجية الأردنية
والأزمات العربية

أسامة عيسى تليلان

٢٠٠٠م

طبع بدعم من
وزارة الثقافة
عمان - الأردن

EX0004276

A
327.5695
S165s

السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية

"دراسة في أثر العوامل الإقليمية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية
تجاه الأزمات العربية"

الطبعة الأولى

أسامه عيسى تليلان السليّم

٢٠٠٠

وزارة الثقافة
عمان - الأردن

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٠/٢/٥٣٩)

رقم التصنيف: ٣٢٧ر٥٦٥
المؤلف ومن هو في حكمه: أسامة عيسى تليلان
عنوان الكتاب: السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية
الموضوع الرئيسي: ١- الأردن - سياسة خارجية

بيانات النشر:
* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

المفرق / الأردن
٠٢-٦٢٣٦١٨٦

الآراء الواردة في الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي الجهة الداعمة
طبع بدعم من وزارة الثقافة

شكـــــر

للحقيقة، لم يكن مقدراً لهذه الدراسة أن تكون مشروعاً قائماً، دون تلك الإسهامات الكريمة من أولئك الأشخاص الذين لا يعرفون إلا الأمانـــة فـي حمـل العلـم والإصرار على راحة ضميرهم في خدمة الأجيال.

إلى هذه الثلة أتوجه بعميق شكري وامتناني وعرفاني. راحة للضمـــير وحقاً يؤدى طوعاً وكرامة وواجباً يقتضي ذكر جهودهم وأسمائهم، أمانة علميــة لا تقبل التفريط أو النكران وهم:

الدكتـــور مـازن غرايبـــــة	المعهد الدبلوماسي الأردني
الدكتـــور محمد صفـي الديـن	جامعة آل البيت وجامعة القاهرة
الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الديـن	مدير مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة
الأستاذ الدكتور أحمد الرشيـــدي	مدير مركز الدراسات الأفريقية جامعة القاهرة
الدكتـــور أحمـــد الكبســـــي	جامعة اليمن

ويسرني كذلك أن أشكر القائمين على جامعة آل البيــت ومعــهد بيت الحكمة وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور محمد عدنـــان البخيـت رئيـس الجامعـــة والدكتور محمد الأرناؤوط مدير معهد بيت الحكمة. وكل من الدكتور حمدي عبد الرحمن، والدكتور مصطفى منجود والدكتور علي الشرعة، والدكتـــور عدنـــان هياجنة ولوزارة الخارجية ووزارة الثقافة جزيل الشكر والعرفان لتعاونهم المطلق في تقديم البيانات اللازمة.

وأخيراً الشكر والعرفان والتقدير إلى كل من أسهم في هذه الدراسة.

المؤلف

من ينظر الى تاريخ الأردن السياسي يشاهد نموذجاً فريداً لظلم الجغرافيا وعبقرية القيادة.

❁❁❁

من الخطأ تحليل السياسة الخارجية الأردنية بمرحلة ما أو تجاه موقف ما بمعزل عن السياق التاريخي وعن السياسات الخارجية للدول العربية في تلك المرحلة.

❁❁❁

إن الرؤية الوحيدة المنبثقة عن موقع الأردن الجغرافي جعلت من خيار العزلة كأداة للحفاظ على الكيان القومي ورعاية مصالح الدولة خياراً غير موجود.. ووفقاً لهذه الرؤية فان الممكن الوحيد امام الأردن الانخراط والتفاعل الدائم مع المحيط.

المحتويات

- **المقدمة** ١
- **الإطار النظري** ٦-٢٩

تمهيد ٦

أهمية الدراسة ٧

أهداف الدراسة ٨

مقولات الدراسة ٨

متغيرات الدراسة ٩

منهج الدراسة ١٠

منطلقات الدراسة ١١

مفاهيم الدراسة ٢٠

التقسيم الزمني للدراسة وحالاتها ٢٢

الاسهامات الفكرية والدراسات السابقة ٢٣

- **القسم الأول: السياسة الخارجية الأردنية في المحيط الاقليمي العربي "البيئة الداخلية والتوجه"** ٣٠-٧١

السياسة الخارجية الأردنية في المحيط الاقليمي العربي ٣١-٥٧

البيئة الداخلية والسياسة الخارجية الأردنية ٣٢

- العامل الجغرافي ٣٣
- العامل السكاني ٤٠
- العامل الاقتصادي ٤٦
- القدرات العسكرية ٥٢
- الخلاصة ٥٦

توجه السياسة الخارجية الأردنية العربية ٥٨-٧١

"المحددات والمحاور"

المحددات

- خصوصية النظام الاقليمي العربي ٥٩
- البعد التاريخي للأردن ٦٣

محاور توجه السياسة الخارجية الأردنية ٦٥

- المحور العربي والإسلامي ٦٥
- محور القضية الفلسطينية ٦٩

القسم الثاني: السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية. ٧٢

"العوامل الاقليمية والسلوك"

السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية ٧٣

السياسة الخارجية الأردنية والأزمة العراقية الكويتية ١٩٦١ ٧٧

حالة النظام الإقليمي العربي ١٩٥٨ - ١٩٦١ ٧٧

الأردن والنظام الاقليمي العربي ١٩٥٨ - ١٩٦١ ٨١

الأزمة العراقية - الكويتية ٨٦

السلوك الأردني تجاه الأزمة العراقية - الكويتية ٩٠

السياسة الخارجية الأردنية والأزمة اليمنية ١٩٦١ - ١٩٦٣ ٩٦

حالة النظام الاقليمي العربي ١٩٦١-١٩٦٣ ٩٦

الأردن والنظام الاقليمي العربي ١٩٦١ - ١٩٦٣ ٩٩

الأزمة اليمنية ١٠٢

السلوك الأردني تجاه الأزمة اليمنية ١٠٥

السياسة الخارجية الأردنية والأزمة اليمنية ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ١٠٨

حالة النظام الاقليمي العربي ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ١٠٨

الأردن والنظام الاقليمي العربي ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ١١٢

الأزمة اليمنية ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ١١٥

السلوك الأردني تجاه الأزمة اليمنية ١٩٦٤- ١٩٦٥ ١٢٠

السياسة الخارجية الأردنية والأزمة اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ١٢٧

حالة النظام الإقليمي العربي ١٩٧٣ - ١٩٧٦ ١٢٧

الأردن والنظام الإقليمي العربي ١٩٧٣ - ١٩٧٦ ١٣٢

الأزمة اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ١٣٦

السلوك الأردني تجاه الأزمة اللبنانية ١٣٨

السياسة الخارجية الأردنية وأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ ١٤٣

حالة النظام الإقليمي العربي ١٩٨٧ - ١٩٩١ ١٤٣

الأردن والنظام الإقليمي العربي ١٩٨٧ - ١٩٩١ ١٤٩

أزمة الخليج الثانية ١٥٥

السلوك الأردني تجاه أزمة الخليج ١٦٠

السياسة الخارجية الأردنية والأزمة اليمنية ١٩٩٤ ١٦٨

حالة النظام الاقليمي العربي ١٩٩١ - ١٩٩٥ ١٦٨

الأردن والنظام الاقليمي العربي ١٩٩١ - ١٩٩٥ ١٧٢

الأزمة اليمنية ١٧٦

السلوك الأردني تجاه الأزمة اليمنية ١٧٩

- **الخلاصة والاستنتاجات** ١٨٤
- **قائمة المراجع** ١٩٩

مقدمة

ما أن شهدت المنطقة العربية، مع بزوغ فجر القرن العشرين انتعاشاً للأفكار والمشروعات القومية الداعية لتحرر العرب ووحدتهم حتى وقعت المنطقة العربية تحت سيطرة وهيمنة الاستعمار الغربي، وبذلك لم يُقدّر لهذه الأفكار والمشروعات أن تأخذ مداها الواقعي وإن ظلّت قائمة كشعور ومعتقد في الوجدان العربي. لتبدأ بعد ذلك الشخصية القطرية للدول العربية بالتشكل والتكون تحت تأثير ثقافات مستعمريها، ومن خلال حركات التحرر الوطنية والجهود الفردية لنيل الاستقلال. وعندما نالت الدول العربية استقلالها ككيانات سياسية منفصلة، وفي فترات مختلفة، تكون لكل كيان إحساس بمصالحه الوطنية الخاصة وتعززت فيه سمة القطرية. إلى أن بدا واضحاً أن جامعة الدول العربية بعد تشكلها ليست شكلاً أو خطوة نحو الوحدة العربية بقدر ما هي البديل عنها.

وما بين الوحدة العربية كتوجه معلن للدول العربية تحت تأثير الاعتقاد بالدولة العربية الواحدة، وتكريس القطرية كسلوك فعلي في السياسات الخارجية العربية تحت تأثير الاختلاف في المصالح والخصائص القطرية، برز التباين بين التوجهات المعلنة والسلوك الفعلي للدول العربية في سياستها الخارجية فلئن اشتركت أغلب الدول العربية في صفات واحدة تتعلق بطبيعة نشأة الدولة وعملها وبطبيعة الثقافة السياسية العربية – والإسلامية، وبطبيعة اشتراك مجتمعاتها في اللغة والدين والإحساس بالتاريخ والمصير المشترك، فإنها تختلف في جوانب أخرى تتعلق في الموارد البشرية المتاحة، ودرجة التماسك الداخلي، وفي طبيعة النظم والتكوين النخبوي ودور النخب السياسية، وحجم القوات العسكرية والقدرات الاقتصادية ونوعية الموارد المتاحة وفي الخصائص الجيوبلوتيكية. فبينما عانت دول مثل مصر والأردن من مديونية خارجية كبيرة تمتعت دول أخرى مثل دول الخليج بفائض مالي كبير. كذلك فإن موقع الأردن من حيث المساحة وعدد الدول

المتاخمة وظروف الجوار يختلف عن الظروف الجغرافية لموقع تونس أو الجزائر، والتباينات في هذا المجال كثيرة وعديدة.

وبذلك، فإنه وإن بدت الدول العربية متقاربة في توجهات سياستها الخارجية المعلنة، إلا أنه من الطبيعي أيضاً، بحكم هذا التباين واختلاف الظروف والخصائص والمشكلات التي تواجهها كل دولة، أن يختلف ترتيب أولويات أهدافها وأن تختلف الأوزان النسبية لأهمية العوامل المؤثرة على سلوكها وتوجهها الخارجي. فمع احتدام التناقض داخل النظام العربي ما بين الوحدة العربية وما يرتبط بالدعوة القومية من قيم وبين واقع الدول القطرية وما يرتبط بها من مصالح ذاتية ونخبوية، بدأت التوجهات العربية المعلنة بالتغير النسبي، فمن التركيز على الوحدة القومية كتوجه مشترك للسياسات الخارجية العربية في فترة الخمسينيات والستينيات جاء عقد السبعينيات ليشهد تراجع السمة القومية والتركيز على الواقعية منهاجاً للعمل السياسي العربي، مع بقاء الخط العربي الرافض لأي شكل من أشكال العلاقات مع إسرائيل، واستمرار المقاطعة العربية لمصر لخروجها عن هذا الخط، ليأتي النصف الثاني من عقد الثمانينيات مؤكداً من خلال عودة مصر إلى الصف العربي على التغير الضمني في مواقف الدول العربية وتوجهها نحو قبول التعايش السلمي مع إسرائيل. كما شهد هذا العقد بروز التجمعات الإقليمية والعربية وغياب سمة الخلافات الإيديولوجية بين دول النظام.

ومع التسعينيات لم تعد قضية الوحدة العربية مسألة لها تأثيرها على شرعية النظم السياسية المختلفة، وترسخ مفهوم الدولة القطرية بمختلف نواحيها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وبرزت قضايا جديدة استولت على اهتمام السياسات العربية مثل الديموقراطية والتنمية والتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي والتعامل الإقليمي المباشر مع إسرائيل.

ولم يَخلُ النظام العربي في أية مرحلة من مراحل تطوره من الأزمات بين أعضائه التي وصلت إلى حد تهديد بقائه. وبالمقابل، فإن ذلك لا يعني أن العلاقات

العربية أو النظام العربي لم يشهدا سوى الخلافات والأزمات، بل أن الخبرة التاريخية لمراحل تطور النظام العربي منذ عام ١٩٤٥ إلى الآن تشير إلى العديد من المحاولات الوحدوية وتؤكد على أن الإدراك المشترك للخطر على الأمة العربية قد أفضى إلى أنماط سلوكية جماعية أو شبه جماعية وعلى انتقال النظام العربي من حالة الصراع إلى التضامن بشكل دوري مما يؤكد على ديناميكية النظام والعلاقات التي تحكم أعضاءه.

والأردن كأحد أعضاء هذا النظام عرف ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٥ تطورات كثيرة في علاقاته العربية، وقام بأدوار مختلفة من خلال سلوكه الخارجي في المحيط العربي، الذي يمثل البيئة الإقليمية الأكثر التصاقاً والأكثر تأثيراً في سلوكه الخارجي. ولحساسية وضع الأردن داخل النظام الإقليمي العربي، مثلت السياسة الخارجية مصدر اهتمام كبير للقيادة الأردنية لما لها من انعكاسات مباشرة على مجمل الأوضاع الأردنية الداخلية والخارجية، الأمر الذي جعل من تحكم الأردن بسياسته الخارجية أمراً في غاية الأهمية لرعاية مصالحه الوطنية والقومية والحفاظ عليها.

وأمام المعطيات الموضوعية للبيئة الداخلية للأردن، والتاريخية واستمرارية القيادة الأردنية، تشكلت خصوصية للأردن، وقامت علاقة تبادلية ما بينه وبين النظام العربي، تمثلت باعتماد الأردن على محيطه الإقليمي في أكثر من جانب، وارتباطه بالقضية الفلسطينية التي تصدرت أجنده سياسته الخارجية منذ عام ١٩٤٨، وفي سعيه الحثيث نحو نزع فتيل الأزمات العربية والقضاء على مصادر التوتر الإقليمي في المنطقة. ومن الطبيعي، والعلاقة هذه ما بين الأردن وبيئته الإقليمية أن يكون للمتغيرات النابعة من البيئة الإقليمية والتغير في حالة النظام أثر واضح على سلوك سياسته الخارجية تجاه الأزمات التي تنشأ بين دول عربية، أو ضمن الدولة العربية الواحدة.

وقد جاء هذا الكتاب ليهتم بدراسة أثر العوامل الإقليمية، والمتمثلة في حالة النظام العربي بشقيها الصراعي والتضامني وطبيعة علاقات الأردن الثنائية مع دول النظام العربي، على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية - العربية، والتعرف على الأنماط السلوكية التي اتبعها الأردن تجاه هذه الأزمات. والأزمات التي تتناولها هذه الدراسة هي الأزمة العراقية الكويتية ١٩٦١ - ١٩٦٣، والأزمة اليمنية ١٩٦٢ - ١٩٦٧، والأزمة اللبنانية ١٩٧٥- ١٩٧٦، وأزمة الخليج الأخيرة ١٩٩٠ - ١٩٩١، والأزمة اليمنية ١٩٩٤. وقد أخذت بالاعتبار مجموعة من الأسس في اختيار هذه الأزمات من حيث تمثيلها لحالات النظام الصراعية والتضامنية، ومواكبتها لمختلف مراحل تطور النظام العربي، ودرجة أهميتها بالنسبة للأردن بين مجموعة الأزمات التي وقعت ضمن إحدى حالات النظام الصراعية أو التضامنية.

وحاولت الدراسة التعرض للفكرة التي تركز على الجوانب المطلقة لدور العوامل الشخصية والإدراكية في التأثير على السياسة الخارجية. فبقدر ما تشكله هذه الفكرة من جدل في أدبيات السياسة الخارجية العربية، فإن دراسة السياسة الخارجية الأردنية تشكل ركناً مهماً في فحص مدى صدقية هذه الفكرة؛ ذلك أن القيادة السياسية في الأردن استمرت طيلة فترة الدراسة. ومن هنا فإن التبدل في سياسة الأردن الخارجية سواء تجاه الأزمات العربية أم بعمومها لا يمكن تفسيره من جانب التغير في القيادة السياسية، وإنما هناك مجموعة من العوامل تعمل بشكل متداخل تنتج شكل السياسة والسلوك الخارجي للأردن.

ومن الملاحظات التي استرعت الانتباه أثناء مسح الدراسات التي تتعلق بالسياسات الخارجية للدول العربية، قلة الدراسات العربية التي تناولت دور الأردن والسياسة الخارجية الأردنية، رغم أن هناك قضايا إقليمية شكلت السياسة الأردنية تجاهها مدخلاً رئيسياً لتفسير بعض الأنماط السلوكية للدول العربية حيالها.

وقد روعي أن يعكس تقسيم الدراسة الاهتمامات والأهداف المتوخاة من ورائها، وتبعاً لذلك، تم تقسيمها إلى فصل تمهيدي وقسمين. الفصل التمهيدي: وهو إطار نظري يتناول مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها ومفاهيمها والمنهجية المستخدمة، ومراجعة للدراسات السابقة والإسهامات الفكرية.

ويتطرق القسم الأول من الدراسة إلى السياسة الخارجية الأردنية في محيطها العربي، حيث يتناول البيئة الداخلية للأردن بمكوناتها الجغرافية والسكانية والاقتصادية والعسكرية وأثر هذه البيئة على سياسة الأردن في النظام الإقليمي العربي. ويشتمل هذا القسم أيضاً على محددات ومحاور توجه السياسة الخارجية الأردنية من واقع تأثير خصوصية النظام العربي والبعد التاريخي للأردن على هذا التوجه، ومن ثم بيان المحاور العربية الرئيسية لهذا التوجه.

أما القسم الثاني، فإنه يتناول ضمن نفس العوامل والمفاهيم وجوانب التحليل الرئيسية، أثر العوامل الاقليمية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه بعض الأزمات العربية التي وقعت ضمن حالات النظام الصراعية والتضامنية. والأزمات هي الأزمة العراقية - الكويتية عام ١٩٦١، والأزمة اليمنية ما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٧ والأزمة اللبنانية عام ١٩٧٥ وأزمة الخليج الأخيرة عام ١٩٩١، والأزمة اليمنية عام ١٩٩٤، وأخيراً الخاتمة حيث اشتملت على أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

الإطار النظري

يهدف هذا الجزء إلى بيان منطق تحليل الدراسة وافتراضاتها، وبلورة إطار نظري يضم متغيراتها، ويعين على طرح مشكلتها ومقولاتها وأهميتها، والمنطلقات التي تنطلق منها، وتحديد الأداة المنهجية باعتبارها وسيلة للوصول إلى نتائج منطقية. كما يعرض هذا الجزء أيضاً لأهم الدراسات السابقة، والإسهامات الفكرية في هذا المجال.

تمهيد

يتسم النظام العربي بالديناميكية في العلاقات المتداخلة بين أعضائه، وفي السياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى، والتغير في حالته من الصراع إلى التضامن بالتناوب، وبوجود الكثير من الأزمات التي تهدد مصادر أمنه واستقراره، ومصادر أمن دوله واستقرارها. والأردن، كجزء من هذا النظام، لا يعيش في فراغ، وإنما في بيئة إقليمية محيطة، يتفاعل معها تأثيراً وتأثراً. ويبرز تأثير معطيات البيئة الإقليمية على الأردن لعدة اعتبارات، فموقع الأردن الجغرافي وسط دول إقليمية كبرى (العراق، السعودية، سوريا، مصر، إسرائيل) دفعه لأن يكون في قلب تفاعلات النظام، سواء كانت تضامنية أم صراعية، كما أن قلة عدد سكانه وتعدديته المجتمعية، وافتقاره إلى الموارد المادية، والضعف النسبي لمقدراته الاقتصادية والعسكرية، وارتباطه العضوي بالقضية الفلسطينية، وقربه المباشر من إسرائيل، وشغله لحدود ليس من السهل الدفاع عنها، جعله أكثر اعتماداً على دول الجوار وأكثر تأثراً بمتغيراتها. وبهذه الخصوصية، ولاعتبارات حساسية الموقع والاعتمادية، وترابط جزء من أوضاع بيئته الداخلية بأوضاع المحيط العربي، تزايدت حدة تأثر الأردن بما يطرأ من تغيرات وأزمات في المحيط، وبالذات تلك القريبة منه، مما دفعه إلى سلوك، غالباً ما اتسم بالوسطية،

واستخدام الأساليب السليمة لحل هذه الأزمات، وجعل من تحكمه الفعّال بسياسته الخارجية، أمراً لا يمكن التغاضي عنه، إذا ما أراد الحفاظ على أمنه الوطني واستقراره.

إزاء ما تقدم، فإن سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية، وإن اتسم بقدر كبير من الاستمرارية، وتبني نمط الحياد والوساطة، إلا أنه ومن المتوقع كنتيجة لطبيعة علاقة التأثر والتأثير بين الأردن ونظامه الإقليمي، أن يكون للاعتبارات والعوامل الإقليمية (حالة النظام سواء كانت صراعية أم تضامنية، وطبيعة علاقات الأردن الثنائية، وطبيعة الأزمات التي تقع في النظام) أثر على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية.

والسؤال الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه، ما أثر حالة النظام الإقليمي العربي على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية؟ وما مدى تأثير علاقة الأردن بأحد طرفي الأزمة على موقفه من تلك الأزمة؟ وهل تلعب طبيعة الأزمة دوراً في التأثير على سلوك السياسة الخارجية الأردنية؟

أهمية الدراسة

من الناحية النظرية، تكمن أهمية الدراسة في بيانها لمدى تأثير العوامل الإقليمية وانعكاسها على سلوك السياسة الخارجية الأردنية، كمساهمة متواضعة تحاول الكشف عن النمط السلوكي لدولة صغيرة تعيش في قلب نظام يتسم بالديناميكية، وبين دول تفوقها من حيث الموارد الاقتصادية والامكانيات العسكرية والتعداد السكاني والمساحة الجغرافية. وفي أنها تبرز أثر حالة النظام الإقليمي على الأنماط السلوكية المتبعة، بشكل يؤدي إلى إمكانية التنبؤ بها مستقبلاً، وفي تناولها جانباً من التفاعلات العربية -العربية .

ومن الناحية العملية، فأهميتها تتعلق بما يمكن أن تقدمه من إضافة في فهم وتحديد العوامل التي تؤثر على سلوك السياسة الخارجية، وفي أنها تتناول

موضوعاً بالغ الأهمية بالنسبة للسياسة الخارجية الأردنية داخل النظام الإقليمي العربي، ومن أن هذا الموضوع لم يوّجه إليه الاهتمام الكافي الذي قدّر لغيره من الموضوعات .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان أثر البيئة الداخلية وخصوصية النظام العربي على السياسة الخارجية الأردنية وتوجهها، كما تهدف إلى بيان أثر حالة النظام الإقليمي العربي على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه بعض الأزمات العربية، ومن ثم تحليل هذا السلوك وبيان النمط السلوكي السائد من الأنماط الثانوية. كما تهدف أيضاً إلى التعّرف على المحاور الرئيسية لتوجه السياسة الخارجية الأردنية في المحيط العربي، وفيما إذا كان هناك تناقض بين التوجه والسلوك.

مقولات الدراسة

تسعى الدراسة للتحقق من صحة المقولات التالية:

-يزداد ميل الأردن لتبني نمط سلوكي قائم على الانحياز تجاه الأزمات العربية كلما كانت حالة النظام العربي صراعية.

-يزداد ميل الأردن لتبني نمط سلوكي قائم على الحياد تجاه الأزمات العربية كلما كانت حالة النظام العربي تضامنية.

-هناك علاقة إيجابية بين علاقة الأردن بأحد طرفي الأزمة، وتبني الأردن موقفاً مؤيداً لهذا الطرف .

متغيرات الدراسة

تتميز ظاهرة السياسة الخارجية بوجود مجموعة من المتغيرات التابعة والوسيطة والمستقلة وهذه المتغيرات تتفاعل مع بعضها بشكل معين، وبوتيرة منتظمة يمكن رصدها وتحديد مساراتها [١]. والمتغيران التابع والمستقل في هذه الدراسة هما:

المتغير المستقل: العوامل الإقليمية. والمقصود بها حالة النظام الإقليمي العربي (تضامني وصراعي) ،وطبيعة علاقات الأردن ووضعه في النظام الإقليمي .

المتغير التابع: السياسة الخارجية (السلوك).

ولا يعني اقتصار الدراسة على هذه العوامل عدم وجود عوامل اقليمية أخرى مؤثرة ،إلا أنه لطبيعة الدراسة وحجمها المحدد تمّ التركيز على هذه العوامل لكونها أكثر تأثيراً من العوامل الإقليمية الأخرى، نظراً لما تتمتع به هذه العوامل (المتغير المستقل) من استمرارية التأثير طيلة فترة الدراسة، كما أن تعريف الدراسة للنظام الإقليمي العربي مفاهيمياً بسمتيه الإقليمية والقومية يعطي أهمية أكبر لتأثير العوامل الإقليمية النابعة من البيئة الداخلية للنظام الإقليمي العربي، وأيضاً لأن هذه العوامل هي الأكثر تماساً وتأثيراً على الأزمات التي تنشب داخل هذه البيئة ومن ثم الأكثر تأثيرا على سلوك الدول العربية تجاه هذه الأزمات، كذلك فإن تأثير هذه العوامل على سلوك السياسة الخارجية الأردنية أكثر أهمية من التأثير القادم من دول الجوار الجغرافي للنظام العربي، وبالذات من تلك الدول التي لا ترتبط بحدود تماس جغرافي مع الأردن. وبالطبع فإن اقتصار الدراسة على العوامل الإقليمية لا يعني أن العوامل الدولية غير مؤثرة،
وإنما اقتضت ضرورات الدراسة تحييد العوامل الدولية والتركيز على العوامل الإقليمية النابعة من بيئة النظام.

---

(١) سليم ،محمد السيد، (تحليل السياسة الخارجية)، ص١٤٤ -١٤٥.

منهج الدراسة

لدراسة العلاقة التفاعلية بين متغيرات الدراسة للوصول إلى نتائج منطقية للتحقق من مقولاتها فإن هذه الدراسة استخدمت منهج تحليل النظم، وأسلوب دراسة الحالة. وبهذا المجال يؤكد إدوين على أهمية دراسة الحالة في حقل السياسة الخارجية "إن دراسة الحالة مفيدة وبالذات في إظهار واكتشاف العلاقات بين المفاهيم النظرية المهمة في عملية صناعة السياسة العامة الخارجية على وجه الخصوص وتوظيف هذه المفاهيم لدراسة هذه العلاقات في العالم الحقيقي "[١].
ويعتبر منهج تحليل النظم من المناهج المفضلة لتحليل العلاقات التفاعلية بين متغيرات هذه الدراسات ،ذلك أنه يتيح دراسة حالات مختلفة ضمن دراسة الحالة الواحدة، ويسمح بالانتقال إلى مستويات تحليلية متعددة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة التفاعلية بين البيئة الداخلية والخارجية، كما يربط السياسة الخارجية ببيئتها الداخلية والإقليمية، ويساعد على اكتشاف الأنماط المتكررة والمتشابهة في السلوك السياسي، والمقارنة والتعميم والتنبؤ بهذا السلوك[٢] .

ووفق هذا المنهج سنعمد كي تكون النتائج أكثر دقة ووضوحاً إلى دراسة سلوك السياسة الخارجية تجاه كل أزمة على حدة. أي أن كل أزمة ستشكل حالة من حالات الدراسة. ولضمان التماسك والاستمرارية ستتم دراسة الأزمات وفق حالة النظام وحسب التسلسل الزمني، ومن ثم تحليل سلوك السياسة الخارجية تجاه كل أزمة على أسس من نفس العوامل والمفاهيم وجوانب التحليل الرئيسية. وبذلك سيتم تثبيت نوعية المدخلات المؤثرة (من النوع الواحد) على سلوك السياسة الخارجية الأردنية، وبالتالي فإن ناتج العملية التفاعلية بين متغيرات هذه الحالة سيعكس أنماطا سلوكية للسياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية

(1). Charaybeh. Mazen. (Determinants of Foreign Policy). P. 28.

(٢) الرمضاني ،مازن إسماعيل ،(السياسة الخارجية)،ص ١١٨.

(كمخرجات لعملية التفاعل) مما سيتيح إمكانية اكتشاف الأنماط السلوكية المتكررة والمتشابهة ضمن حالات الدراسة المختلفة. وتبعاً لهذا المنهج (كما في الشكل التالي) يمكن تقرير ما إذا كانت حالة النظام أو طبيعة العلاقات الثنائية للأردن ووضعه داخل النظام تلعب دوراً في تحديد النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية .

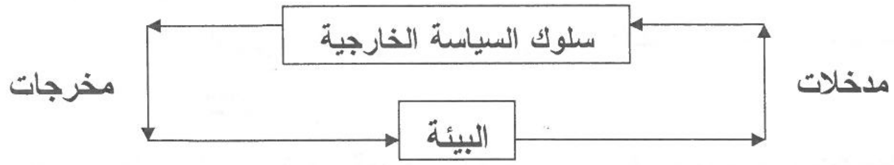

تشير المدخلات إلى تأثير البيئة الإقليمية (المتغير المستقل) على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية – العربية. وهذه المدخلات على شكلين: الشكل الأول، عندما تكون حالة البيئة الإقليمية صراعية، وتشتمل على مجموعة علاقات ثنائية للأردن مع دول النظام. والشكل الثاني: عندما تكون حالة البيئة الإقليمية تضامنية، وتشتمل على مجموعة علاقات ثنائية للأردن مع دول النظام. وفي كلتا الحالتين هناك أزمات داخل النظام، والسياسة الخارجية للأردن، تتضمن أهدافاً عامة، سواء تمثل ذلك في العمل على بقاء الدولة واستمراريتها، أم في تحقيق أهداف التنمية، أم في الحفاظ على شكل معين للنظام الإقليمي، أم في تهدئة الأزمات، وتتضمن كذلك سلوكيات محددة لتحقيق هذه الأهداف.

منطلقات الدراسة

يتضمن الإطار النظري للدراسة مجموعة منطلقات تشكل في مجموعها حالة الدراسة.

المنطلق الأول: إن عملية التفاعل بين المتغيرات المستقلة والتابعة تتم بشكل منتظم يمكن رصدها وتحديد مساراتها، ويطرح تفاعلها أنماطاً

لسلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية كمخرجات لهذا التفاعل، ويمكن التوصل إلى شكلين من الأنماط الأول، نمط الحياد والوساطة، والثاني، نمط الانحياز، أما نمط الحليف فقد استثني لأنه يتطلب الإسناد المادي والعسكري للحليف وهو عادة ما يتوفر للدول الكبرى ولا يتوفر للدول الصغرى والمتوسطة.

المنطلق الثاني: تتأثر الأنماط السلوكية الخارجية بتلك العلاقة التفاعلية بين البيئة الداخلية للأردن والبيئة الخارجية الإقليمية، ويعود ذلك للأسباب التالية:

أولاً: إن قابلية الدول للتأثر بالعوامل الإقليمية تتحدد في ضوء ما تتيحه معطيات بيئتها الداخلية من قابلية لهذا التأثر.

ثانياً: إن متغيرات البيئة الداخلية ليست ثابتة التأثير، حتى العامل الجغرافي أكثر متغيرات هذه البيئة ثباتاً لا يعد تأثيره ثابتاً لأن الكثير من الجوانب (التكنولوجية والسياسية والأمنية) الخارجية لبيئة هذا العامل قد تغيرت.

ثالثاً: إن مكونات البيئة الداخلية تشكل القاعدة الموضوعية لسياسة الدولة الخارجية، وتمثل القاعدة التي تتحدد بموجبها أهداف السياسة الخارجية وأدواتها. وبالتالي، ولكي يستقيم تحليل وفهم سلوك الدولة الخارجي وأنماط التفاعلات التي تشترك فيها مع الآخرين، فإنه لا بد من تناول البيئة الداخلية للدولة من جوانبها المختلفة بالتحليل. فالدول، تحدد أهدافها وأولوياتها، وتبلور سلوكها الخارجي في إطار المعطيات والمحددات التي تفرضها حقائق الجغرافيا السياسية والإمكانات الاقتصادية والعسكرية والسكانية من ناحية وخصائص نظامها السياسي وأيديولوجيتها من ناحية أخرى.

فمما لا شك فيه، أن **العامل الجغرافي** للدولة يعد رغم التطورات التكنولوجية والاتصالية من أكثر مقومات سياسات الدول ثباتاً وأكثر العوامل المادية أهمية وديمومة في التأثير على سلوك سياساتها الخارجية[١]، وإن كان هذا التأثير يتفاوت بنسب ودرجات مختلفة تبعاً لواقع الدولة الجغرافي[٢]. وتتصل أهمية الاعتبارات الجغرافية بالسياسة الخارجية من خلال ما تتركه من تأثير مباشر وغير مباشر على عناصر قوة الدولة وعلى ما تتيحه من فرص للتنمية المحتملة. فالواقع الجغرافي قد يمد بعض الدول بمصدر للقوة ويحرم البعض الآخر من أي مصدر، كما أنه قد يمد الدولة بمصدر للقوة ويحرمها في الوقت ذاته من مصادر أخرى، كأن يكون لها حدود يسهل الدفاع عنها أو تمتعها بتنوع في الموارد الطبيعية التي تزيد من قدرتها على مقاومة الضغوط الخارجية، أو من حيث تفاوتها في حجم الأرض القابلة للزراعة والموقع والطبيعة التضاريسية[٣]. أما الموقع الجغرافي فأهميته ترتبط بالسياسة الخارجية من حيث تحديده لمدى مشاركة الدولة الخارجية، وماهية التهديدات والمجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، هذا فضلاً عما يمارسه حجم الدولة وموقعها من تأثير على سلوك سياستها الخارجية لما لهما من تأثير موضوعي وذاتي في سلوك صانع القرار[٤]. ورغم أن كبر حجم الدولة وما يتصل به من مزايا مكانية واقتصادية وعسكرية، قد لا يضفي ما لم يقترن بعوامل أخرى، سمة الفاعلية والتأثير الدوليين، إلا أن صغر حجم الدولة غالباً ما يؤدي إلى حرمانها من الموارد الأولية والكثافة السكانية والقدرات الدفاعية العسكرية والأسواق الاستهلاكية الكبيرة.

وتمارس الحدود والطبيعة التضاريسية تأثيراً على سلوك السياسة الخارجية، فالحدود المكشوفة تجعل الدولة أكثر عرضة للضغوط والهجوم

---

(١) مكريدس، روي، (مناهج السياسة الخارجية)، ص٣٥.

(٢) الحديثي، هاني إلياس، (في عملية صنع القرار السياسي الخارجي)، ص ص ٢٠ -٢١.

(٣) قرني، بهجت، وهلال، علي الدين، (السياسات الخارجية للدول العربية)، ص ص ٣١ -٣٢.

(4) Rosenau, James, (The Study of Foreign Policy), p20

الخارجي[١] . ولحماية كيانها القومي قد تلجأ إذا ما جاورتها دول قوية إلى الاتفاق مع دول صغيرة في مثل حالها أو أن تعقد معاهدات مع دولة قوية بعيدة عنها[٢] ، أو الدخول في علاقات متعددة مع الدول المجاورة أو انتهاج سياسة خارجية نشطة على عكس بعض الدول التي تميل إلى تبني أنماط سلوكية انعزالية في سياستها الخارجية لتمتعها بحدود طبيعية. وهذا التفاوت في الاعتبارات الجغرافية بين دولة وأخرى يؤثر بدوره على قوة الدولة وقدرتها على تنفيذ سياسات خارجية مستقلة نسبياً وعلى ماهية الدور الذي يمكنها ممارسته في النسق الدولي والإقليمي[٣] .

أما **العامل السكاني**، فإنه على أهميته في تحديد مكانة الدولة وحجمها وفي كونه الأساس البشري للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية[٤] . إلا أنه قد لا يعني الكثير بالنسبة للحجم الكلي لسياسة الدولة الخارجية ما لم يقترن بظروف وموارد تمكن من تعبئة هذا الحجم لخدمة أهداف الدولة في سياستها الخارجية، فالتعداد السكاني الضخم وإن شكل محدداً رئيسياً أمام احتلال الدولة، فإنه قطعاً لا يشير إلى امتلاك الدولة قوة عسكرية ضخمة، ما لم يكن هذا التعداد مقروناً بمدى الجاهزية العسكرية والروح المعنوية ونوعية الأسلحة ومستوى التدريب[٥] .

وكذلك الأمر في المجال الاقتصادي، فرغم أن التعداد السكاني الكبير يوفر الأساس البشري للنمو الاقتصادي، والأسواق المحلية لاستهلاك إنتاج الدولة، ويقوي من اعتماد الدول المنتجة على أسواقها، إلا أن الشيوخ والأطفال لا يمكن الاعتماد أو التعويل على تعدادهم في خدمة المجهودين المدني والعسكري[٦] .

---

(١) نعمة، كاظم هاشم، (العلاقات الدولية)، ص ٧٠.

(٢) عبد الوهاب، عبد المنعم، (جغرافية العلاقات السياسية)، ص ٨٩.

(٣) للمزيد عن أثر المصادر الجغرافية، أنظر: جنسن لويد، (تفسير السياسة الخارجية)، ص ٢٤٤-٢٤٨.

(٤) سليم، محمد السيد، (تحليل السياسة الخارجية)، ص ١٦٠.

(٥) مقلد، إسماعيل صبري، (العلاقات السياسية الدولية)، ص ١٨١.

(٦) العمري، أحمد سويلم، (أصول العلاقات السياسية الدولية)، ص ٥٨٧.

ويبقى القول أن لضخامة عدد السكان تأثيراً معنوياً، فقد يخلق إحساساً بالأمن والثقة بين مواطني الدولة، كما قد يخلق شعوراً بالخوف في نفوس الآخرين[١] وهو ما يعزز إذ ما اقترن بالحجم الأمثل للسكان من تعظيم حركة الدولة في سياستها الخارجية ومن ممارستها لدورها في المجال الدولي والإقليمي.

ومن هنا فإن العامل السكاني لا يعد استاتيكياً في حسابات قوة الدولة وفي تأثيره على سلوك السياسة الخارجية، إذ لا بد من النظر إليه من منطلق تفاعله وعلاقته بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وباعتبارات التركيب والتكوين السكاني والتوزيع الجغرافي، ويعد كذلك التكامل الاجتماعي والتجانس العرقي والولاء والوعي السياسي عوامل مهمة في التأثير على سياسة الدولة وسلوكها الخارجي.

أما **القدرات الاقتصادية**، فإنها في ظل تزايد عدم القدرة للجوء إلى الأدآة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية مع انتشار أسلحة الدمار الشامل وترابط متطلبات الأمن والاقتصاد بين الدول، تعد من أهم ركائز قوة الدولة وأدواتها. وأهميتها لا تنبع من منطلق توفير الرفاه فقط، وإنما من كونها عنصراً مرناً للقوة، وقابلاً لدعم العناصر الأخرى لقوة الدولة، فإلى جانب تأثير القوة الاقتصادية المباشر على تحسين مستوى القدرات العسكرية للدولة، وزيادة قدرتها على مقاومة الضغوط الخارجية فإنها تمارس تأثيراً بالغ الأهمية على مقدار القوة التي يمكن أن تمارسها الدولة في النسق الدولي[٢] . وعلى تنوع أدواتها وأساليبها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال استخدام هذه القدرات كأداة للعقاب والإغراء للتأثير على سلوك الآخرين. وبالتالي فإن هذه القدرات تشكل عنصر مهم في تحديد حجم السياسة الخارجية للدولة وتوزيعها ونوعية القضايا التي تستولي على اهتماماتها. فبينما تتجه الدول الصغيرة وغير المقتدرة اقتصادياً إلى

---

(١) مقلد، إسماعيل صبري، (مرجع سابق)، ص ١٨٣.

(٢) جنسن، لويد، (مرجع سابق)، ص ٢٢٨.

صرف جزء كبير من سياساتها الخارجية نحو قضايا التنمية الداخلية وإلى إتباع سياسات خارجية غير مكلفة نسبياً، تتجه الدول الكبيرة والمقتدرة اقتصادياً إلى قضايا الهيمنة والمشاركة الفاعلة في مختلف قضايا النسق الدولي[1]. وعلاوة على ذلك، فإن امتلاك الدولة للقدرات الاقتصادية يحول دون وقوعها ضمن دائرة التبعية الأحادية والاعتماد على المساعدات الخارجية التي تعتبر من أكثر العوامل تأثيراً على حركة الدولة في سياستها الخارجية. ورغم أن توافر الموارد لا يعني بالضرورة اضطلاع الدولة بدور نشط في سياستها الخارجية إلا أن الافتقار إلى القوة الاقتصادية والعسكرية لن يعطي الدولة خياراً لأن تكون دولة كبرى.

أما **القدرات العسكرية**، فإنها ما زالت الأداة النهائية لحسم الصراع والمحافظة على هيبة الدولة في السلم والحرب. وينظر البعض إلى القدرات العسكرية الفاعلة ودرجة الاستعداد العسكري على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الحاسمة في مجال السياسة الدولية[2] ويتصل مفهوم القدرة العسكرية مع السياسة الخارجية بمدى قدرة الدولة على توظيف قدراتها العسكرية، كماً ونوعاً، لخدمة أهدافها الخارجية[3] ،وبمدى التأثير الذي تمارسه على سلوك السياسة الخارجية كحافز للحركة الخارجية ومصدر لتنوع أدواتها، أو من خلال ما تفرضه من قيود ومعوقات على خيارات السياسة الخارجية وبدائلها. إضافة لذلك، فإن الدول التي تسعى لامتلاك مزيد من الأسلحة فإنها عادة ما تنتهج سياسة خارجية نشطة وهادفة نحو التغيير، وتعد كذلك، طريقة الحصول على السلاح من العوامل الرئيسية المؤثرة على سلوك السياسة الخارجية، فكلما كان التسليح ذاتياً

(١) سليم، محمد السيد، (مرجع سابق)، ص ص ١٧١ - ١٧٥.

أنظر كذلك: Morse, Edward, (Modernization and the Transformation)

(2) Rosecrance, Richard, (Internationl Relalions), P231.

(٣) الرمضاني، مازن إسماعيل، (مرجع سابق)، ص ١٨٨.

من خلال الإمكانات والتصنيع المحلي وبعيداً عن المساعدات الخارجية زادت البدائل والخيارات أمام صانع القرار في سياسته الخارجية[1].

السبب الرابع: نابع من أن السياسات الخارجية للدول العربية، هي بالأساس سياسات إقليمية في توجهها، ويعود ذلك إلى مجموعة عوامل؛ **أولها:** أن القوى الصغيرة والمتوسطة، تكون في الغالب قوى إقليمية التوجه. **وثانيها:** أن الجماهير العربية تنظر إلى الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية على أنهما قضية عربية مشتركة. **وثالثها:** أن نظام القيم والمعتقدات العربية يشجع على التفاعلات الإقليمية[2].

المنطلق الرابع: وتنطلق فيه الدراسة من وجود نظام عربي يتمتع بصفتي الإقليمية والقومية، ويتسم بالديناميكية في العلاقات المتداخلة بين أعضائه، وفي السياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى، وفي شكل التحالفات والأسس التي تستند إليها، وفي ماهية الأزمات التي يثار الخلاف حولها، ومن أن هذا النظام، تتناوب عليه حالات صراعية وتضامنية تؤثر على طبيعة العلاقات فيه. وتركز هذه الدراسة على النظام الإقليمي العربي، وبصفة خاصة على منطقة القلب (المشرق العربي)، وذلك لما تتسم به منطقة المشرق من تفاعلات وصراعات إقليمية حادة أكثر من غيرها من مناطق النظام الإقليمي، ولما تشكله من عمق إستراتيجي للأردن، ومجال حيوي مباشر لسياسته الخارجية بما يتضمنه هذا المجال من فرص ومعوقات ومصادر تهديد قائمة ومحتملة.

المنطلق الخامس: بما أن علاقة الأردن مع النظام الإقليمي علاقة تبادلية، فمن الطبيعي أن يكون للتغيرات في بيئة النظام الإقليمي العربي أثر على سياسة الأردن وسلوكه الخارجي. بيد أن مدى ودرجة وحجم تأثير العوامل

(١) قرني، بهجت وهلال، علي الدين، (النظام العالمي والسياسات الخارجية)، ص ص٣٣ - ٣٤.

(٢) قرني، بهجت وهلال، علي الدين، (السياسات الخارجية العربية)، ص٧.

الإقليمية في سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية – العربية، رهن بعدة عوامل:

أولاً: حالة النظام الإقليمي العربي بشقيها التضامني والصراعي.

الحالة التضامنية: ويعبر عنها بوجود حالة من التماسك والفاعلية داخل النظام، ووجود توجه عام بين دول النظام نحو الائتلاف والتضامن، ورغبة في الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق العربي، أو وجود تنسيق عربي على شكل تجمعات إقليمية عربية، في مختلف المناطق العربية.

الحالة الصراعية: وهي تلك الحالة التي تتميز بوجود استقطاب حاد وحرب باردة عربية، أو وجود توجه عام نحو الاختلاف والتشتت، يمكن أن يأخذ شكل تكتلات وتحالفات ومحاور، أو شكل التبعثر العربي العام. وبالتالي فإن حالة النظام العربي في هذه الدراسة، رهينة بالعلاقات بين النظم العربية، ومدى التضامن أو الصراع بينها.

إضافة لذلك، فإن حالتي النظام الصراعية والتضامنية تتيحان في كل حالة فرصاً وقيوداً أمام اتخاذ الدولة لأنماط سلوكية دون غيرها تجاه الأزمات. فمع تزايد الاحتمالات المطروحة أمام الدول لاتخاذ نمط الحياد والوساطة تجاه أطراف الأزمة عندما تكون حالة النظام تضامنية، ذلك لما توفره هذه الحالة من قنوات اتصالية لقيام طرف ثالث بدور الوساطة، فإن الاحتمالات المطروحة لاتخاذ نمط الحياد والوساطة تقل ضمن الحالات الصراعية، وذلك لما لطبيعة التفاعلات الصراعية بين دول النظام من تأثير سلبي على إمكانية القيام بجهود دبلوماسية لإنهاء الأزمات، وبالذات عندما تشكل الأزمة تهديداً لحالة النظام أو للطرف الثالث الذي يتعين عليه أن يتبنى نمطاً سلوكياً حيالها.

ثانياً: طبيعة علاقات الأردن ووضعه في النظام.

من المتوقع، أن يتأثر سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات بواقع طبيعة علاقات الأردن الثنائية، ووضعه في كل حالة من حالات النظام.

فبينما تتزايد كثافة التفاعلات السياسية والاقتصادية، والتحالفات المرنة بين الدول عندما تكون حالة النظام تضامنية، فإن التفاعلات السياسية تنحصر وتقتصر على دول المحور الواحد، وتصبح التحالفات حادة وأكثر جموداً عندما تكون حالة النظام صراعية، وفي كلتا الحالتين، فإن هناك تأثيراً على سلوكه؛ فالدول تشكل سلوكها وفق الأهداف التي اختطتها لنفسها في كل مرحلة من المراحل، ووفق ما يتيحه نسقها الخارجي من فرص ومعوقات أمام حركتها الخارجية، فالأنظمة الدولية تؤثر على سلوك دولها في ناحيتين، فهي تسمح من ناحية بمدى معين من الحركة الممكنة، من خلال الفرص التي تتيحها، كما تولّد من ناحية ثانية الضغوط التي تفرض الحركة في اتجاه معين[١]. وإن أحد العناصر الأساسية لعلاقة الأردن بالنظام العربي، شغله لموقع جغرافي بالغ الحساسية، وتماس اقتصاده مع اقتصادات الدول العربية وتداخله بها، وتكوينه الديمغرافي الذي يضع القضية الفلسطينية في المرتبة الأولى على أجنده سياسته الخارجية، وإن ميزان القوى العسكري، وبالذات مع إسرائيل، يفرض عليه التمتع بروابط استراتيجية مع دول النظام.

ثالثاً: طبيعة الأزمة.

والمقصود بها ماهية الأزمة ودرجة أهميتها وتهديدها للنظام، أو للأردن الذي يتعين عليه أن يحدد موقفه منها، ويتبنى أنماطاً سلوكية حيالها.

وعلى ضوء ذلك كله، تتحدد أنماط سلوكية لسياسة الأردن الخارجية تجاه الأزمات العربية – العربية، تتراوح بين نمط الانحياز ونمط الحياد والقيام بدور الوساطة، ويعتبر سلوك الدولة محايداً مع الميل للقيام بدور الوساطة، إذ اتسم بالصفة الدبلوماسية، وشارك في الأنشطة التي من شأنها أن تسهل من مهمة تسوية الأزمة، وإن لم تتضمن فرض حل معين على أطرافها. ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك فارقاً بين أن يكون موقف الدولة الثالثة منحازاً، أو حليفاً؛ فهو يعتبر

---

[١] نوبل، بول، (النظام العربي، الضغوط والقيود)، ص ٧٦.

حليفاً لأحد طرفي الأزمة، إذا ما لجأ إلى دعمه وإسناده ضد الطرف الآخر، وعند ذلك، يعد شريكاً له في تحقيق أهدافه من ناحية، وإعاقة حركة الخصم عن تحقيق أهدافه. كما أن نمط الحليف، يفرض على الطرف الثالث التزامات، ويرتب عليه مسؤوليات، ويحمّله تبعات قد ترقى بدرجاتها إلى مستوى التورط في الأزمة. أما السلوك المنحاز فإنه يعفيه من مسؤولية الالتزام إلى حد التورط فيها، وهذا الفارق يتيح هامشاً واسعاً من الحركة. على أن صفة الانحياز لأحد الأطراف، لا تشترط بالضرورة أن يكون حليفاً له.

ومن هنا، فإن سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية – العربية لا يتشكل من فراغ، وإنما تتبلور معالمه في إطار بيئة إقليمية لها مواصفاتها ونتائجها. وبما أن حالة التضامن والصراع للنظام الإقليمي العربي من منطلقات الدراسة، فسيتم تحليل سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات ضمن حالات التضامن، وحالات الصراع مع الأخذ بالاعتبار طبيعة علاقات الأردن ووضعه في النظام وطبيعة الأزمة.

مفاهيم الدراسة

النظام الإقليمي العربي: مفهوم يشير إلى منظومة الدول العربية من موريتانيا إلى الخليج العربي، والذي تربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي، والتماثل في العديد من العناصر اللغوية، والثقافية والتاريخية والاجتماعية. فالنظام الإقليمي العربي على هذا النحو، لا يشكل علاقات بين مجموعة دول متجاورة فحسب، وإنما أساساً بين دول عربية. فشرط الانضمام إلى النظام هو الانتماء، أي القومية العربية التي تتبلور في تيار فكري من ناحية، وفي حركة سياسية من ناحية أخرى، فهو إذن نظام إقليمي قومي[١].

(١) مطر، جميل وهلال، علي الدين، (النظام الإقليمي العربي)، ص ص ٣٥ - ٣٦.

السياسة الخارجية: تتكون السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون في الحكومة، أو من يمثلهم، والتي يقصدون بها التأثير على سلوك الوحدات الدولية الخارجية[١].

كما يمكن تعريف السياسة الخارجية من منظور التحليل النظامي على أنها عملية تحويل للمدخلات، وضمن هذا الإطار يعرفها مودلسكي على أنها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة هما المدخلات والمخرجات"[٢].

سلوك السياسة الخارجية: مفهوم يعني التصرفات اللفظية أو العملية المحددة التي يقوم بها الأشخاص الحكوميون المخولون رسمياً بالتصرف باسم الوحدة الدولية، والموجه إلى العالم الخارجي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية[٣].

الأزمة: وهي كما عرفها أوران يونج "مجموعة من الأحداث السريعة المتلاحقة التي تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام، أو في أي من نظمه الفرعية فوق المستويات الطبيعية المعتادة، وبشكل ملحوظ بحيث تزيد من إمكانات وقوع العنف داخل النظام الدولي"[٤].

ويرى هيرمان أن للأزمة خصائص، تتلخص في أنها تتضمن درجة عالية من التهديد للمصالح، وتشكل موقفاً مفاجئاً لصانع القرار، بحيث يصبح الوقت اللازم لاتخاذ القرار قصيراً[٥].

والأزمات في هذه الدراسة قد تأخذ شكل النزاع أو الصراع بين دول عربية أو شكل الحرب الأهلية التي تدخلت فيها أطراف عربية خارجية.

(1) Herman, Charles, (Policy Classification), P. 22.
(2) Modelski, George, (A Theory of Foreign Policy), pp. 6 -7.
(٣) سليم، محمد السيد، (التحليل العلمي للسياسة الخارجية)، ص ١٤١.
(4) Young. Oran, (The Intermediaries), p. 16.
(5) Herman Charles, (International Crisis), pp. 414 - 415

التقسيم الزمني للدراسة وحالاتها

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٥. وقد تم اختيار عام ١٩٦٠ كبداية للدراسة، لأن الأزمات موضوع الدراسة برزت بوضوح في النظام العربي بعد عام ١٩٦٠. وتم اختيار عام ١٩٩٥ كنهاية لفترة الدراسة، لعدم وقوع أزمات تذكر ينطبق عليها تعريف الأزمة عند الانتهاء من مشروع الدراسة عام ١٩٩٧.

أما فترات الصراع والتضامن في النظام الإقليمي العربي، فقد اعتُمد في تعريفها مفاهيمياً على دراسة جميل مطر وعلي الدين هلال. ومن حيث تقسيمها الزمني إلى حالات صراع وتضامن، حيث اعتُمد في تقسيمها على عدة دراسات منها دراسة مارلين نصر عن التصور القومي لفكر عبد الناصر، ودراسة أحمد يوسف أحمد عن الصراعات العربية – العربية. وقد تم تقسيم الدراسة لحالات الصراع والتضامن في النظام العربي كما يلي:

الحالات الصراعية للنظام العربي:

حالة النظام العربي في الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦١.

حالة النظام العربي في الفترة الممتدة من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٣.

حالة النظام العربي في الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥.

الحالات التضامنية للنظام العربي:

حالة النظام العربي في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٦.

حالة النظام العربي في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٦.

حالة النظام العربي في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩١.

وقد روعي في اختيار حالات النظام بروز صفة الصراع والتضامن وتمثيلها وشمولها لفترة الدراسة، ومواكبتها لمراحل تطور النظام العربي من الستينيات وحتى التسعينيات.

أما الأزمات (حالة الدراسة)، فقد تم اختيار أزمة من الأزمات التي وقعت ضمن فترات الصراع والتضامن، وروعي في عملية اختيار الأزمة درجة أهميتها بين الأزمات التي وقعت ضمن الفترة الواحدة وأهميتها بالنسبة للأردن ودول النظام وتأثيرها على تفاعلات قلب النظام العربي. وقد تم اختيار أزمات داخلية ضمن الدولة الواحدة، وأزمات وقعت بين دول عربية، وأزمات قد مرت بحالتي النظام الصراعية والتضامنية، كما حرصت الدراسة على تنوع مواضيع الأزمات العربية، فهناك أزمات حدود وأزمات أيديولوجية وأزمات داخلية لها أبعاد إقليمية.

الإسهامات الفكرية والدراسات السابقة

شهدت الدراسات المتعلقة بتحليل العلاقات الدولية ثورة منهجية مفاهيمية، مع ظهور الاتجاه السلوكي في العلوم السياسية، شملت مناهج البحث، والموضوعات، والقضايا التي تتناولها، من حيث الأطر المرجعية والنظريات المتداولة.

وثورة العلوم السلوكية تسعى إلى تحليل المقومات والعوامل المختلفة، التي تحدد السلوك الفردي والجماعي، وتحاول الوصول إلى الأنماط العامة والمتكررة لهذا السلوك، ثم تعمل بعد ذلك على تفسير هذه الأنماط. وإن من إحدى ميزات المدرسة السلوكية، تزايد الاهتمام بالدراسات المقارنة بين ظواهر البيئة الدولية، وظواهر مشابهة خارج هذه البيئة. وبرز في هذا الإطار العديد من مناهج البحث، مثل تحليل النظم وصنع القرار، حيث عكست هذه المناهج الاهتمام المتزايد بتحديد وحدات التحليل.

في مجال العلاقات الدولية والعلوم السياسية، أفرزت هذه الجهود نظريات عامة، يتم في إطارها تحليل مجموعة رئيسية من المتغيرات. حيث قدم ألموند

وايستون نموذجاً ضم تصنيفات رئيسية للمتغيرات[1]. وانصرف دعاة منهج تحليل النظم في السياسة الخارجية إلى دراسة السلوك السياسي الخارجي، انطلاقاً من أربعة مفاهيم متفاعلة، هي: المسببات والعمليات، المدلولات والمحصلة. وقد ربط هذا المنهج نظام السياسة الخارجية بظروفه الداخلية والخارجية.

على صعيد العلاقات الدولية، فإن عدداً من الباحثين في النظام الدولي، أبدى اهتمامات متباينة، وبدرجات مختلفة، بعدد من القضايا والمفاهيم في دراسة العلاقة بين البيئة والنظام، وبيان الحدود بين النظام والبيئة، إلى جانب تأثير المدخلات والمخرجات على البيئة. ومن هؤلاء تشارلز ماكليلاند، الذي يرى أن السلوك الدولي للدولة عبارة عن: "أخذ وعطاء بين الدولة وبيئتها"[2]. أما كابلان، فإنه يعتبر النظام مجموعة من المتغيرات المترابطة المستمدة من البيئة المحيطة به، ويميز كابلان بين أشكال النظم من حيث تأثيرها على مستوى الاستقرار في الدول[3]. ويؤكد أوران يونغ على تزايد التداخل بين نظام المحاور الواسعة في السياسة الدولية من جهة، وبين النظم الفرعية من جهة أخرى. ويعتقد أن نموذج اللامتواصلات يؤدي إلى إبراز التباين والتعقيد في عملية التداخل بين النظم الفرعية، والعلاقة بين هذه النظم الفرعية والنظم الدولية[4].

حاول الجيل الجديد من مستخدمي نظرية النظم، وضع تحديد دقيق لمستويات التحليل من جهة، وتقديم إطار نظري يشمل السلوك الدولي بشكل عام، تستند مفاهيمه وفرضياته لفروع علمية أخرى. ورغم ذلك، لا يوجد إلا عدد محدود من الدراسات المنهجية المقارنة، التي تناولت أثر المتغيرات الخارجية على السياسة الخارجية. وأغلب هذه الدراسات تناول أثر المتغيرات ضمن مجموعات مختلفة، منها دراسات ركزت على الفعل ورد الفعل للدول في سلوكها، كما لو أن

(١) دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت، (النظريات المتضاربة)، ص ص ١١١ – ١١٣.
(2) McLelland, Charles, (Theory and the International), p. 90.
(3) Kaplan, Marton, (New Approaches), p. 388.
(4) Yong, Oran, (Systems of Political), pp. 37-38

تلك السلوكيات تتم في نسق مغلق لا يتأثر بالخارج، وأن السلوك الصراعي الدولي يتفق إلى حد كبير مع علاقة الحافز والاستجابة، وتبادل النمط السلوكي في السياسة الخارجية[1] وأغلب هذه الدراسات لم تول أهمية للمتغيرات الداخلية في تحديد السياسة الخارجية. وهناك دراسات تناولت أثر الأطراف الثالثة على السياسة الخارجية، حيث ترى أن سلوك كل دولة يتأثر بسلوكيات الدول الأخرى، التي تعمل على تهدئة أو تصعيد النزاع[2] ودراسات أخرى ركزت على قابلية الدول للتأثر بالعوامل الخارجية، بمعنى القدرة على صياغة سياسات جديدة للتغلب على المؤثرات والعوامل الجديدة[3].

ومن المدارس الحديثة التي ركزت على الدور الذي تلعبه العوامل الهيكلية في تحديد السياسة الخارجية، مدرسة التبعية. فقد ظهرت دراسات ركزت على أثر التبادل والتبعية الاقتصادية والاعتماد المتبادل، على السياسة الخارجية. وهذه الدراسات ترى أنه كلما زادت المعاملات بين الدول، أدى ذلك إلى توجه السياسات الخارجية نحو السلوك التعاوني. ويرى البعض أن مستوى المعاملات الاقتصادية بين الدول، هو مؤشر صادق لدرجة التكامل السياسي بينها. وتشير بعض هذه الدراسات إلى أن التبعية الاقتصادية تعمل على جعل الدول التابعة تؤقلم سياساتها الخارجية، بما يتوافق ومصالح الدول المتبوعة. أما الاعتماد المتبادل فقد أوجد ضوابط على السياسة الخارجية، وأدى إلى تكثيف التعاون السياسي بين الدول[4] وهذه الدراسات تعطي أهمية كبيرة للعلاقة بين النظام الدولي والسياسة الخارجية. إلا أن أنصار مدرسة التبعية ركزوا على التنمية والتخلف أكثر من اهتمامهم بالتحليل النظمي للسياسة الخارجية للدول التابعة.

(1) Phillips, Warren, (Prior Behavior), pp. 161 - 170.
(2) Barringer, Richard, (War Patterns), p. 115.
(3) Keahane, Robber and Nye, Joseph, (Power and Interdependence) pp. 24 -29
(4) Speigel, Stephen, (Dominance and Diversity), pp. 109 - 140.

من جهة أخرى، هناك دراسات تناولت أثر النسق الدولي على السياسة الخارجية للدولة، وبيّنت أن هذا النسق يدفع الدول إلى تبني نمط معين من السياسات الخارجية، فالدول الصغيرة والمتوسطة تتمتع بحركة أوسع كلما كان النسق تعددي الأقطاب أو ثنائياً مرناً. وأكدت مجموعة من هذه الدراسات على أن نمط توزيع القوة في النسق الدولي، هو من أهم العوامل التي تؤثر على سياسات الدول فيه. كما أكدت دراسات أخرى على أنه كلما ازداد جمود نظام الأحلاف داخل النسق، اضطرت الدول إلى دخول الحرب. وأن الاستقطاب الأحادي يؤدي إلى تصعيد الصراع، لأنه يؤدي إلى التقليل من حجم التفاعل بين الأطراف المختلفة[١] .

لقد كان من نتائج التطور في دراسة العلاقات الدولية التمييز بين ثلاثة مستويات للتحليل؛ مستوى النظام الدولي، مستوى النظام الإقليمي أو التابع، ومستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي. ومستوى النظام الإقليمي (الذي تهتم به هذه الدراسة) يقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد عادة على أساس جغرافي [2].

ومن الدراسات التي ركزت على العلاقة بين النظام الدولي، والنظم الإقليمية، دراسة لويس كانتوري وستيفن سبيجل، عن السياسات الدولية للأقاليم- منهج مقارن[٣] والتي تقدم أساساً للمقارنة بين النظم الإقليمية المختلفة، على أساس متغيرات أربعة هي طبيعة ومستوى التماسك، طبيعة الاتصالات، توزيع القوة في النظام، وهيكل العلاقات. وهيكل العلاقات يشمل طبيعة العلاقات بين أعضاء النظام، تعاونية أم صراعية، وأسبابها، وأدوات ممارستها، وشكل التحالفات التي تقوم بين الدول. وتميز هذه الدراسة بين مركز أو قلب النظام، الذي يمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي ودول الهامش.

(1) Waltz, Kennith, (Theory of International). pp 80 -100

(٢) مطر، جميل وهلال، علي الدين، (النظام الإقليمي العربي)، ص٢٢.

(3) Cantori, Louis and Spiegel, Steven, (The International Politics), pp. 10 -20

وتعتبر دراسة جميل مطر وعلي الدين هلال عن النظام الإقليمي العربي[1] أول دراسة في العلاقات السياسية العربية باللغة العربية تقوم بتأصيل العلاقات بين الدول العربية، وتحليلها وفقاً لإطار منهجي منظم. وقد ركزت هذه الدراسة على ثلاثة متغيرات أساسية هي؛ نمط الإمكانات وتوزيع القوة في النظام الذي يتضمن نسق القيم السائدة، نمط السياسات والتحالفات، وحالة النظام من حيث أنها تضامنية أو صراعية.

وهناك دراسات ربطت بين البيئة الداخلية للدولة وإطارها الإقليمي. وتعتبر دراسة بهجت قرني وعلي الدين هلال من الدراسات الرائدة في هذا المجال[٢]. وتؤكد دراستهما على أن السياسات الخارجية العربية هي في الأساس سياسات إقليمية في توجهها، كما تولي هذه الدراسة اهتماماً بأثر العوامل الهيكلية والبيئة المحيطة إقليمياً ودولياً على السلوك السياسي للدولة، وذلك لما يمكن أن تمثله هذه البيئة من فرص وعوائق أمام صنع السياسة في هذه البلدان. ونتيجة لعدم الوضوح بين الحدود المحلية والإقليمية في النظام السياسي العربي، يشير قرني وهلال إلى أن العلاقات العربية – العربية ليست في حقيقتها علاقات خارجية، بقدر ما هي جزء من سياسة العائلة الممتدة.

وعلى الصعيد العربي، أظهر المسح الذي أجراه بهجت قرني وعلي الدين هلال قلة الدراسات عن السياسات الخارجية للدول العربية. كما تبين أن أغلب دارسي السياسة الخارجية العربية قد ركزوا اهتمامهم على دراسة التفاعلات الإقليمية، أكثر من تركيزهم على دراسة سلوك فاعل دولي واحد. وبينت هذه الإحصائية أن ما كتب عن السياسة الخارجية الأردنية، لم يتعدّ دراستين، خضعتا للشروط الأكاديمية حتى عام ١٩٨٩[٣]. ويمكن تقسيم الدراسات التي توصل إليها

(١) مطر، جميل وهلال، علي الدين، (مرجع سابق)، ص ص ٢١ – ٢٨.

(٢) قرني، بهجت وهلال، علي الدين، (السياسات الخارجية)، ص ص ٧-٣٧.

(٣) قرني، بهجت وهلال، علي الدين، (مسح للأدبيات)، ص٢٣.

الباحث حول هذا الموضوع إلى دراسات ركزت على عملية صنع واتخاذ القرار، وطبيعة العوامل المؤثرة في صنع القرار لدولة إقليمية كبرى[1]، ودراسات أخرى تناولت تأثير عوامل البيئة العملية والنفسية كضوابط أو مقومات على علمية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لدولة إقليمية صغرى أو متوسطة. وقد أظهرت هاتان الدراستان الدور الذي يلعبه النظام الإقليمي في التأثير على عملية صنع القرار[٢]. وقد ركزت أغلب هذه الدراسات على أثر مدركات القائد السياسي في عملية اتخاذ القرار، ودور الإدراك في عملية صنع القرار.

وهناك دراسات ركزت على أثر البيئة الداخلية كمحدد لسلوك السياسة الخارجية وصنع القرار، وأكدت على أن الأردن كدولة صغيرة، تتأثر بمجموعة محددات هامة عند صياغته لساسته الخارجية تجاه الأزمات، مثل الاقتصاد والموقع الجغرافي، والبعد الديموغرافي[٣] ودراسات أخرى أولت البعد الإقليمي والقضية الفلسطينية أهمية في التأثير على سلوك السياسة الخارجية الأردنية[٤] وكان للبيئتين الداخلية والإقليمية وأهميتها على توجه وسلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه المحيط الدولي والإقليمي نصيب في دراسات أخرى[٥].

وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لدراسة أثر البيئة الخارجية على سلوك السياسة الخارجية لدولة صغيرة (مقارنة مع الدول المحيطة بها من حيث العوامل المشكلة لبيئتها الداخلية) تجاه الأزمات التي تقع في بيئتها الخارجية، من خلال مستوى تحليلي يأخذ بالاعتبار البيئة الداخلية والبيئة الاقليمية ومستوى النظام، ومردُّ ذلك أن أي حركة سياسية خارجية تتأثر بواقع إطارها الداخلي. وتتحرك خارجياً تحت تأثير خصائص نظامها الاقليمي. ذلك أن أنماط السلوك السياسي

(1) Gharaybeh, Mazen, (Determinants of Foreign Policy), P14

(٢) أبو دية، سعد، (عملية اتخاذ ا لقرار)، ص٣٦١.

(٣) الرشدان، عبد الفتاح، (السياسة الخارجية الأردنية)، ص١٠٦.

(٤) سعودي، هالة، (سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية)، ص١٠٦.

(٥) هلال، علي الدين وأبو الخير، كارين، (السياسة الخارجية الأردنية)، ص٣٤٣.

الخارجي هو محصلة لنظام متعدد الدول، يتميز بصراع المصالح، يسمى تحليلياً بالنظام السياسي الإقليمي أو الدولي. ولخصائصه، لا تتوانى الدول عن مقاومة أية محاولة خارجية، ترمي إلى النيل من أمنها القومي، أو إحداث خلل في ميزان القوى السائد فيما بينها. بمعنى أن الدولة تتحرك في سياستها الخارجية تحت تأثير خصائص هذا النظام. بمعنى أن هذه الدراسة تنظر للعلاقة بين الجزء والكل، على أساس تبادلي، فالكل (النظام الإقليمي) يؤثر على الجزء (الدولة) بقدر ما يتيح الجزء من قابلية للتأثر بالكل. أي أن العوامل الإقليمية تزداد أهميتها في عملية صنع السياسة الخارجية وسلوكها، كلما زادت البيئة الداخلية من قابلية الدولة للتأثر بالعوامل الخارجية. كما تقوم هذه الدراسة على أساس دراسة عدة أزمات ضمن حالات مختلفة للنظام، لبيان النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية في ظل التغير في حالة النظام الإقليمي العربي، مما سيتيح إمكانية الوصول إلى نتائج أكثر دقة ووضوحاً.

القسم الأول
السياسة الخارجية الأردنية في المحيط الإقليمي العربي
"البيئة الداخلية والتوجه"

يتناول هذا القسم، السياسة الخارجية الأردنية في المحيط الاقليمي العربي، وفق محورين، الأول منهما يتناول أثر بيئة الأردن الداخلية على سياسته الخارجية وسلوكها في المحيط العربي، ذلك أن سلوك الدولة في سياستها الخارجية يتأثر أولاً بواقع إطارها الداخلي، متفاعلاً بالضرورة مع إطار الدولة الخارجي ببعديه الإقليمي والدولي. لذلك فإنه من الطبيعي أن يزداد تأثير العوامل الخارجية على سلوك الدولة كلما سمحت بذلك بيئتها الداخلية تبعاً لواقع إمكاناتها ومواردها ودرجة اعتمادها على الخارج. ومن الجدير ذكره أنه لا وجود للقوة المطلقة أو للضعف المطلق، إذ لا توجد دولة حازت على القوة المطلقة من جوانبها كافة أو دولة ضعيفة في مقوماتها كافة، وإنما هناك في كل دولة جوانب من القوة والضعف موزعة بصور نسبية[1].

أما المحور الثاني فيتناول محددات ومحاور توجه السياسة الخارجية الأردنية في محيطها العربي، وتتضمن المحددات عاملين الأول خصوصية النظام الاقليمي العربي كمحدداً وضابطاً للسياسات الخارجية العربية بشكل عام.والثاني البعيد التاريخي للأردن بشقيه الديني والقومي، الذي عزز بعد تأثير المحدد الأول على توجه السياسة الخارجية الأردنية في محيط العربي، التي تمركزت حول دائرتين محوريتين هما التضامن العربي والقضية الفلسطينية بالأضافة الى التعاون الأسلامي.

---

(١) رجب، عمر، (قوة الدولة)، ص٢٣٠.

صحيح أن البيئة الداخلية لأية دولة لا تعتبر عادة من بين خصائص النظام الإقليمي أو المتغيرات الخارجية، ولكنه من الصحيح أيضاً أنه عندما ترتبط متغيرات البيئة الداخلية بمتغيرات خارجية لها تأثيرها على إمكانات الدولة وسلوكها، أن يتم تناولها بالدراسة والتحليل، خاصة وأن قابلية الدولة للتأثر بالعوامل والمتغيرات النابعة من البيئة الإقليمية الخارجية تتحدد في ضوء معطيات بيئتها الداخلية ومدى اعتمادها على البيئة الإقليمية[(١)].

وبذلك ترتبط البيئة الداخلية بالسياسة الخارجية في جانبين، أحدهما كمي والآخر نوعي، فالدول تتفاعل فيما بينها منطلقة من واقع مواردها وإمكاناتها، وقدرتها على توظيف هذه الموارد في مختلف الطرق والأساليب، من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى للوصول إليها، وهي عوامل تؤثر بذات الوقت على تقدير القيادة في استخدام الموارد وتوجيهها. والجانب الآخر لهذا الارتباط يتمثل في تحديد البيئة الداخلية لمدى الاستجابة لمسببات الحركة الخارجية، ومدى تأثر الدولة بالعوامل الخارجية. علاوة على ذلك، فإن البيئة الداخلية تحدد الحجم الكلي لسياسة الدولة الخارجية، حيث تتجه الدول الصغرى والمتوسطة (غالبية الدول العربية دول صغيرة ومتوسطة) على عكس الدول الكبرى إلى حصر سياستها الخارجية إما بالإطار المحلي أو الإقليمي[(٢)] ومما يزيد من قابلية تأثّر الدول العربية بمتغيرات محيطها، ارتفاع درجة التداخل بين مجتمعات النظام الإقليمي العربي. الأمر الذي يوفر فرصاً أكثر لاختراق أي دولة من قبل أي دولة أخرى من دول النظام. والأردن كغيره من الدول تتضمن بيئته الداخلية مجموعة عوامل جغرافية

(١) للمزيد أنظر: سليم، محمد السيد، (تحليل السياسة الخارجية)، ص ص ١٥١ -١٧١.

(٢) الرمضاني، مازن إسماعيل، (مرجع سابق)، ص١٤٧.

وسكانية واقتصادية وعسكرية، يتم تحليلها على أساس أنها عوامل تدعم أو تعوق البدائل والخيارات المختلفة لسياسة الدولة الخارجية[(١)].

العامل الجغرافي

بالنظر إلى أكثر من ستة عقود مضت من تاريخ الأردن السياسي، تتراءى حالة فريدة لترابط السياسة الخارجية بواقع الدولة الجغرافي. فمنذ ظهور الأردن كوحدة سياسية مستقلة، والواقع الجغرافي يفرض نفسه كأحد أهم المحددات وأكثر العوامل ديمومة في التأثير على سلوك سياسته الخارجية وتوجهها.

ولا تنبع أهمية هذا التأثير من الصغر النسبي لحجم رقعة الأردن الجغرافية بين الدول الإقليمية المحيطة فقط، وإنما من طبيعة ما مارسته الاعتبارات الجغرافية من تأثير مباشر وغير مباشر على العناصر الداخلية لبيئة الدولة وقوتها، ولما حدده الموقع الذي يشغله من مصادر تهديد خارجية ومصادر محتملة للتنمية، هذا فضلاً عما طرحه من مسؤوليات وقضايا توجب على الأردن التعامل معها ضمن التفاعلات والتغيرات السياسية في المنطقة.

فمن ناحية، يواجه الأردن بحكم تكوينه الجغرافي مشكلات عديدة تتعلق بشح الموارد الطبيعية، وعدم التنوع في الخصائص الجغرافية، وفي محدودية قدرته على تنمية اقتصاده من خلال التوسع الزراعي، حيث تشكل مساحة الأراضي الصالحة للاستثمار الزراعي ٦,٢% من مساحته الكلية، بينما تغطي الصحراء ٨٠% من أراضيه[(٢)].

(١) للمزيد عن تحليل البيئة الداخلية، أنظر: قرني، بهجت وهلال، علي الدين، (النظام العربي والسياسات الخارجية)، ص٣١.

(٢) هلال، علي الدين وأبو الخير، كارين، (مرجع سابق)، ص ٣٤٦.

أنظر كذلك: Hudson, Michael, (Arab Politics), pp. 211 - 214

أنظر كذلك: (الخطة الاقتصادية والاجتماعية)، ١٩٩٣ - ١٩٩٧، ص٤٥.

ومن ناحية ثانية، يعاني الأردن من شح في الموارد المائية، حيث يعتمد في الري بصفة أساسية على مياه الأمطار وعلى موارد نهر الأردن، وهذه الحاجة الملحة للمياه مثلت مصدراً للصراع الإقليمي ومحدداً على سياسة الأردن الخارجية. إذ أن نهر الأردن يجري عبر كل من إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن. فضلاً عن ذلك، فإن خصائص موقع الأردن الجغرافي وحدوده السياسية قد جعلت منه دولة قارية لا تشكل المياه الدولية جزءاً من تخومها، باستثناء منفذ بحري صغير على خليج العقبة. وبذلك، فإنه يفتقر إلى ميزة الحجز الاستراتيجي البحري وميزة تسهيل المياه الدولية لعملية التبادل التجاري مع الدول الأخرى. ومما يذكر أن التجارة الخارجية الأردنية، كانت قبل اعتمادها على خليج العقبة والبحر الأحمر تعتمد في المرور على الموانئ اللبنانية والسورية لمدة طويلة، بعد أن فقد الأردن استخدام موانئ يافا وحيفا نتيجة للاحتلال الإسرائيلي. الأمر الذي منح مصر والسعودية وسوريا، من مرحلة لأخرى، أهمية نسبية بالنسبة للصادرات الأردنية.

وبهذا التكوين، فإنه إذا كانت المكونات الجغرافية لأي دولة بما تمنحه أو تحجبه من مخارج وتعدد في مواردها الطبيعية والاقتصادية، وقدرة على حرية الحركة، تمارس تأثيراً كبيراً على السياسة الخارجية لتلك الدولة وسلوكها[1]. فإنها (المكونات الجغرافية) قد جعلت من السياسة الخارجية في حالة الأردن مصدراً رئيسياً من مصادر دعم الدخل القومي للدولة.

أما من حيث المساحة والحدود فيعتبر الأردن مقارنة مع الدول المحيطة الأطول حدوداً، والأصغر مساحة بعد إسرائيل.

---

[1] الحديثي، هاني إلياس، (مرجع سابق)، ص ص ٢٠ -٢١.

جدول رقم (١)

مساحة الأردن نسبة إلى مساحة بعض دول المنطقة كم٢/ لعام ١٩٩١

الدولة	الأردن	السعودية	سوريا	العراق	مصر	إسرائيل
المساحة	٩٧,١٤٠	٢.٢٤٠,٠٠	١٨٥,١٨٠	٤٣٨,٣١٧	٩٩٧,٨٧٣	٢١,٩٤٦

إذ لو أمكن التعبير عن كثافة حدود قطر ما إلى نسبة مجموع طول تخومه خطياً إلى مساحة رقعته الأرضية، لجاء الأردن على رأس قائمة دول الجامعة العربية كأكثف أقطارها حدوداً*، فكل ألف كيلو متر مربع من أراضيه يقابله نحو خمسين كيلو متراً من الحدود البرية، مقابل ما يزيد عن الكيلومترين ونصف للمساحة نفسها في كل من مصر وليبيا والسودان والجزائر، ونحو عشرة كيلو مترات لكل من سوريا وتونس[1] هذا في الوقت الذي لا تشكل فيه الموانع الطبيعية من الشمال والشرق والجنوب حتى وادي عربة في الغرب شيئاً يذكر من حدوده. وكما تؤكد العديد من الدراسات الاستراتيجية، ويؤكده واقع الحدود الطويلة، فإن حدود الأردن قد شكلت عبئاً على مقدراته الدفاعية وزادت من أعبائه في مد الخدمات[2] وإذا ما استثني التأثير الذي تمارسه الحدود عندما تكون مصدراً للضعف أكثر منها للقوة في دفع الدولة بفعل هذا التأثير إلى تبني أنماط سلوكية وسياسات تتراوح بين سياسات حسن الجوار وبين انتهاج سياسات خارجية تعويضية تقلص من حجم أعباء وتأثير الحدود الطويلة والمكشوفة، أو انتهاج سياسات البحث عن عقد معاهدات مع دول قوية بعيدة عنها لحجب ما تمنحه حدودها المكشوفة من ميزة للدول المجاورة في الضغط على الدولة وتهديد

---

* باستثناء الكويت ولبنان، حيث تشكل المياه الدولية أكثر من ثلث طول حدود كل منهما.

[1] البحيري، صلاح الدين، (الأردن دراسة جغرافية)، ص١٣.

[2] مصالحة، محمد، (جغرافية الأردن السياسية)، المستقبل العربي، ص١٦.

كيانها[١] . فإن تأثير الجغرافيا على سلوك السياسة الخارجية الأردنية لا يقف عند هذه المعطيات رغم أهميتها، فإلى جانب ذلك، هنالك تأثير آخر ترشح عن ظروف الجوار وحدود القوة النسبية للدول التي يرتبط معها الأردن بحدوده الطويلة.

فمن ناحية، بات الأردن في ظل ظروف جواره في المنطقة، الدولة المركزية الأولى بين الدول العربية في الصراع العربي – الإسرائيلي، والدولة الأكثر التصاقاً بالقضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة. وبهذا التجاور تحمّل الأردن نفقات دفاع زادت عن ٥٠ % من إجمالي الإنفاق العام في العقود الماضية[٢]، كما أن الكثير من جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأولويات سياسته الخارجية تشكلت بفعل تأثير هذا التجاور وتداعياته.

وفضلاً عن جواره المباشر لإسرائيل ونظرتها التوسعية المدعومة بتفوق آلتها العسكرية. فإن الأردن يتوسط مجموعة دول عربية أنظمة الحكم فيها غير متشابهة، وتتمتع بمصادر قوة لا يتوفر له أي منها، حيث تجاوره سوريا والعراق اللتان تتميزان بالإمكانات العسكرية والأعداد البشرية، وتختلفان عنه في طبيعة الأيديولوجيات والأنظمة السياسية الحاكمة، وتجاوره المملكة العربية السعودية التي تتميز بتوافر الإمكانات المالية، كما أن مياهه الإقليمية الضيقة في خليج العقبة تضعه في جوار مع مصر التي تتمتع بالعديد من الإمكانات[٣] . هذا فضلاً عما يشكله موقع الأردن جيواستراتيجياً من نقطة وصل وفصل بين هذه الدول، والتي شكلت، في مرحلة أو أخرى، مصدر تهديد حقيقي لكيانه. وفي هذا المجال، يقول

(١) للمزيد أنظر: عبد الوهاب، عبد المنعم، (مرجع سابق)، ص٨٩، ونعمة، كاظم هاشم، (مرجع سابق)، ص٧٠.

(٢) البنك المركزي الأردني، (السياسة المالية في الأردن)، ١٩٧٠ – ١٩٨٧.

(3) Dawish, Adeed, (Jordan in the Middle East) p. 69

انظر كذلك: التل، سعيد، (الأردن وقضية فلسطين)، ص٥.

الملك حسين: "نحن لسنا مهددين بالوجود الطبيعي لدولة إسرائيل فحسب، ولكننا مهددون أيضاً بردود الأفعال لكثير من الحكومات العربية وزعمائها"[١] .

وبهذا الموقع، يكون قد اجتمع للأردن رقعة ضيقة شحيحة الموارد وحدود طويلة يشترك فيها بتماس مباشر مع قوى إقليمية كبرى لا يفصله عنها حدود طبيعية، وتلك سمة عرضته لدرجة عالية من الانكشاف والضغوط الخارجية، ودفعته لتركيز حيز أساسي من سياسته الخارجية نحو حماية أمن حدوده، وجعلت من تحكمه الفعّال في سياسته الخارجية ومن أخذه في الاعتبار الأوضاع العربية وحسابات توازن القوى الإقليمية، أمراً ضرورياً لبقائه واستمراره.

ومن ناحية أخرى، يعتبر الأردن دولة ذات موقع اتصالي بين الدول المجاورة[٢] ويشغل النقطة الأكثر سخونة وتأثيراً في حسابات استقرار منطقة الشرق الأوسط وتوازنات القوى فيها، ويعد نقطة ارتكاز محورية تلتقي وتتقاطع عندها طرق تجارية ومصالح وأهداف حيوية للقوى الإقليمية والدولية، ونقطة التقاء بين الدول العربية من جانب وبينها وبين إسرائيل من جانب آخر. وتدرك إسرائيل أهمية موقع الأردن كنقطة ارتكاز عربية، حيث يقول بن غوريون: "إن احتلال الأردن يعني القضاء تماماً على أحلام العرب بالوحدة"[٣] .

وبهذه الطبيعة الاتصالية والارتكازية، وما نشأ عنها من ترابط جزء كبير من أوضاع الأردن السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأوضاع المنطقة، تفاقمت حدة تأثره بمتغيرات جواره السياسية، وبالأزمات والقضايا التي تطرأ في المنطقة، فالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي والتفاعلات العربية بتناقضاتها الصراعية والتعاونية، ومحصلة العلاقة التفاعلية بين هذه الأبعاد الثلاثة، شكلت أهم القضايا التي توجب على الأردن التعامل معها في حركة سياسته الخارجية.

(١) الحسين بن طلال، (مهنتي كملك)، ص ص ١٠٥ – ١٠٦.

(٢) مصالحة، محمد، (مرجع سابق)، ص١٧.

(3) Faddah Mohammad, (The Middle East Transition), P284

وبذلك، كان على الأردن طوال العقود الماضية أن يدير سياسة خارجية أقرب ما تكون إلى إدارة الأزمات، فما أن تهدأ أزمة أو قضية في المنطقة حتى تثور أخرى، وكان عليه لاعتبارات عديدة تضاف إلى تأثير وانعكاس الأزمات المباشرة على أوضاعه أن يتعامل معها، وأن يديم أنماطاً سلوكية رشيدة ووسطية تمنحه حيزاً للحركة وتزيد من قدرته على المواءمة بين المواقف المختلفة للقوى المحيطة، وتعظم من دوره في السيطرة عليها لإعادة الاستقرار والتوازن للمنطقة. ومما يزيد من حساسية السياسة الخارجية الأردنية ومن متطلباتها، ما يفرضه موقعه كعقدة مواصلات واتصال حيوية بين الدول المجاورة ومجتمعاتها من عبء لتأمين سلامة هذه الخطوط وعبء مواجهة ضغوط القوى الدولية والإقليمية الهادفة والطامحة إلى حماية مصالحها في هذه المنطقة[١].

ومن الجدير ذكره، أنه على الرغم من أن البيئة المحلية والإقليمية لموقع الأردن مليئة بالضغوط والقيود ومصادر التهديد والعديد من مظاهر الانكشاف، إلا أن الأهمية التي علقت على الأردن بفضل موقعه الجغرافي ودوره الاستراتيجي كجسر بين المجتمعات هي أكبر من أي أهمية اكتسبها بفضل أي هبة من المصادر أو الثروة الطبيعية داخل حدوده[٢]. فموقعه الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط منحه ثقلاً إقليمياً ودوراً محورياً في مختلف قضايا المنطقة، وجعل من عدم خضوعه لأي سيطرة خارجية مصلحة مشتركة للقوى المحيطة لاعتبارات توازن القوى بينها. كما اكسبه موقعه المفصلي والاتصالي في الشرق العربي ميزة في الحركة السياسية وأهمية حيوية تحولت إلى قوة دبلوماسية وسياسية تتعدى قدراته المادية بفعل الدور الإقليمي الذي أناطه بنفسه والمتمثل

(١) هلال، علي الدين و أبو الخير، كارين، (مرجع سابق)، ص ٣٤٥.

(٢) الحسن بن طلال، (السعي نحو السلام)، ص ١٤٠.

بتهدئة الأزمات وتسوية الخلافات وإعادة التوازن الإقليمي للمنطقة وحفظ استقرارها[١].

ومن وراء المزايا التي اكتسبها والعقبات المفروضة عليه بفعل الجغرافيا، تبرز حدة التناقضات التي مارستها الاعتبارات الجغرافية في التأثير على سلوك السياسة الخارجية الأردنية. فمن ناحية، اضطلع الأردن رغم ضعف مقدراته النسبية بسياسة خارجية كبيرة ومتعددة الاتجاهات تفوق حجم إمكاناته وموارده، لتواكب حجم التحديات والقضايا التي تقع في المجال الحيوي المباشر لسياسته الخارجية، سواء ما تعلق منها بظروف المنطقة وتفاعلاتها أم ما تعلق منها بتهديد بقائه. فقد كان على الأردن أن يواجه بالإضافة لإسرائيل ونزعتها التوسعية محاولات احتواء وضم عديدة من دول أخرى في المنطقة. وفي الوقت الذي تجعل فيه معطيات البيئة الإقليمية وتقلباتها السياسية من اهتمام الأردن بأمنه نقطة غاية في الأهمية ومن ابتعاده عن تفاعلاتها خياراً أمثل لبقائه، فإن خصوصية موقعه البالغ الحساسية والتعقيد في النظام العربي وتأثيره على سياسته الخارجية، قد دفعه باتجاه مزيد من التفاعل والارتباط بهذه البيئة، وجعل من خيار العزلة كأداة للحفاظ على كيانه القومي خياراً مستحيلاً، وبأكثر دقة غير موجود، بل أن الرؤية الوحيدة التي تنبثق عن معطيات هذا الموقع قد جعلت من استقرار المحيط وتوازنه أمراً حيوياً وضرورياً لنمائه واستقراره.

ومن الراجح، أن حساسية تأثير موقع الأردن على سياسته الخارجية لا تنبع من طبيعته الاتصالية أو من واقع تأثيره على التوازن الاستراتيجي في المنطقة فحسب، بل لما حمله هذا الموقع أيضاً من تناقضات جمعت بين بذور استقرار الأردن واضطرابه في آن واحد، فإذا كان استقرار الأردن واستمراريته يعود في جانب منه إلى الخصائص الاستراتيجية لموقعه في المنطقة، فإن

(١) أنظر: أبو عودة، عدنان، (السياسة الخارجية الأردنية)، محاضرة، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٨٦/١/٢٩.

خصائص موقعه الطبيعية من حيث الموارد والثروات ومصادر التهديد، قد حدت من قدرته (وبالذات في مراحل نشأته) على الاستقرار والاستمرارية دون عوامل خارجية تساعده على هذا البقاء أو دون سياسة خارجية نشطة دائمة الحركة، تمتلك العديد من إمكانات التأقلم والتكيف والخيارات المفتوحة، تمكنه وتزيد من قدرته ومرونته على تلافي الآثار والنتائج السلبية المترتبة على قلة موارده الطبيعية وعدم تنوعها، والآثار المترتبة على طبيعة التهديدات والتقلبات السياسية في منطقة تتسم بالكثير من الأزمات وبالتغير والتحول المستمرين في الأوضاع السياسية والتحالفات الأمنية.

العامل السكاني

على حداثة نشأته وشح موارده وتوسطه مجموعة دول تفوقه تعداداً سكانياً، كان على الأردن أن يواجه إحدى الحالات الفريدة في عمليات الاستيعاب البشري، وذلك عندما تضاعف عدد سكانه مرات عدة خلال ربع قرن نتيجة لظروف عدم الاستقرار في بعض الدول العربية المحيطة ولما تعرض له الشعب الفلسطيني من عمليات اقتلاع ديمغرافي وهجرات قسرية متتالية، نجمت عن ظروف الصراع العربي – الإسرائيلي.

فعلى اختلاف التقديرات الإحصائية واختلاف مصادرها، فإنها تشير إلى استيعاب الأردن من بين الدول العربية الكم الأكبر من اللاجئين والنازحين، فتقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تشير إلى أن نسبة اللاجئين الذين وفدوا إلى الأردن ٥٥,٤% من مجموع اللاجئين[١]، وتشير التقديرات الإحصائية الأردنية إلى أن عدد اللاجئين والنازحين إلى الأردن قارب من ٨٨٤ ألف نسمة ما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧بواقع ٤٩٤ ألف لاجئ و٣٩٠ ألف نازح على التوالي[٢] هذا بالإضافة إلى استيعاب الأردن حوالي ٣٦٠ ألف

(١) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، ١٩٩٥، ص٩٥.

(٢) أنظر: غرايبة، فوزي وآخرون، (البعد الديمغرافي)، ص١٦.

نسمة وفدت إليه نتيجة لأزمة الخليج الثانية مسهمة في زيادة عدد سكانه بنسبة ١٠%[١].

جدول رقم (٢)

عدد سكان الأردن مقارناً مع عدد سكان الدول المحيطة لعام ١٩٨٩ / بالمليون

الدولة	الأردن	السعودية	العراق	سوريا	مصر	إسرائيل
عدد السكان	٤,١٠٢	١٤,٤٣٥	١٧,٢٥٠	١١,٧١٩	٥٣,٠٨٠	٤,٤٧٦

The Europa Year Book, 1992, Aworld Survey, pp 1541, 2289, 2642, 1405, 950.

ولم يكن على الأردن على قلة موارده، أن يواجه نتيجة للحروب العربية-الإسرائيلية عبء التدفق البشري فقط، وإنما كان عليه أن يواجه أيضاً الدمار الذي لحق بأغلب أراضيه الزراعية التي تتركز في حوض وادي الأردن[٢] وفقدان طرق التجارة الساحلية على البحر الأبيض المتوسط، وأن يتعامل مع ما خلفته حرب عام ١٩٦٧ من إعادة تشكيل لخارطته الجغرافية والديمغرافية وما تبعها من تغيرات اجتماعية وسياسية ومعضلات اقتصادية.

وحتى تستقيم دراسة التأثير الذي مارسته البنية السكانية كمياً على السياسة الخارجية الأردنية، تجدر العودة إلى ما أحدثه هذا التدفق والدمار من فجوة بين الموارد الطبيعية والسكان، فالعلاقة بين الموارد والسكان تتجه اتجاهات سلبية كلما قلت الموارد وزاد عدد السكان[٣] . فمع ضعف القدرة على الاستجابة لمتطلبات الزيادة السريعة للسكان من تعليم وخدمات صحية واسكانية وفرص عمل، تزداد احتمالات ارتفاع درجة عدم الاستقرار السياسي واحتمالات فرص الاختراق الخارجي المرتبطة بظروف التوتر وعدم الاستقرار الداخلي. ولتلافي الخلل في معادلة الموارد وحجم السكان وما يترتب عليها من آثار سياسية، كان على الأردن

(1) U.S. Committee for Refuguee, World Refuguee Survey, 1993, p. 104

(٢) رابعة، أحمد وحمودة، أحمد، (السكان والحياة الاجتماعية)، ص١١.

(٣) عجمية، محمد عبد العزيز، (الأهمية الاقتصادية للموارد)، ص ٣٦.

منذ عام ١٩٤٨ أن يوظف جميع إمكاناته وأدواته لإقامة بنية اقتصادية بديلة وتوسيع بنيته التحتية وقاعدة الخدمات الأساسية. ولما كانت السياسة الخارجية إحدى هذه الأدوات، فقد أدت هذه المعادلة إلى زيادة ارتباط وتأثر الأردن بسياسته الخارجية بظروف الاستقرار والتوتر في المنطقة، وبالسياسات الخارجية لبعض الدول العربية المحيطة، وذلك لاعتماده على هذه الدول لرفده بالمساعدات المالية لاستكمال خططه التنموية، ولتأمين أسواق عمل للعمالة الأردنية المؤهلة والمدربة، ولدعم توجهه في السعي لإيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية.

وبهذا التدفق البشري، طرأ أيضاً تغير جوهري على تركيبة البنية السكانية والحياة الأردنية،إذ تنوعت القاعدة الاجتماعية والفكرية والثقافية، وأثريت القاعدة الاقتصادية والتعليمية بما مارسه الفلسطينيون من دور في هذه الميادين في ظل القيادة الهاشمية التي منحتهم حقوق المواطنة كاملة[١]. ولم تكن العملية السياسية استثناء من ذلك، فعلى ضوء قرارات مؤتمر أريحا في ٢٥ نيسان ١٩٥٠، تم إشراك الفلسطينيين في الضفة الغربية في البرلمان الأردني، ليسهم بذلك المكون الفلسطيني سواء من خلال مشاركته في السلطة التشريعية أو التنفيذية في صناعة القرار السياسي وفي إثراء الحياة السياسية الأردنية.

وبطبيعة الحال، ولظروف مناخ الحرية السياسية في الأردن لم يقف تأثير المكون الفلسطيني على السياسة الخارجية الأردنية عند حد المشاركة من خلال القنوات الرسمية. فإلى جانب ذلك، هناك تأثير آخر ترشح عن الوسط الشعبي وظروف وعيه السياسي، فعلى الرغم من تواجد الفلسطينيين الاجتماعي والسياسي في الأردن إلا أن حدود ولائهم السياسي والأيدولوجي، بحكم كونهم أصحاب قضية سياسية تحكم تفكيرهم وسلوكهم وأهدافهم وارتباطاتهم، لم تقف عند حدود

(1) Gar Finkle, Adam, (Jordanian Foreign Policy), Current History, p.22
أنظر كذلك: طهبوب، ناصر، (السياسة الخارجية الأردنية)، ص ١٢٣.

الأردن السياسية أو عند حدود قدراته المادية[١]. مما ولدّ قوة دفع إضافية للسياسة الخارجية الأردنية لزيادة انسجامها مع المطالب القومية للفلسطينيين، كما دفعت هذه البنية الأردن إلى خضم الصراعات العربية، فغالباً ما عبرت القضية الفلسطينية عن صراع للأدوار والنظم في المنطقة.

وفضلاً عما سبق، فقد طرحت البنية السكانية العديد من القيود على السياسة الخارجية الأردنية في محيطها الإقليمي، فالأثار السياسية للتعددية المجتمعية تطلبت حسابات دقيقة وتعاملاً حذراً، كونها شكلت في فترة الخمسينيات والستينيات بيئة مناسبة لزيادة فرص الاختراق الخارجي، والتأثير على الاستقرار الداخلي، أو من حيث واقع استغلالها من قبل قوى خارجية كأداة للتأثير على سلوك الدولة. وبذلك، فإنه بالإضافة لما تمارسه الاعتبارات السكانية من تأثير محلي على السياسات الخارجية وأنماطها السلوكية، فقد أضاف الأردن ببعده الديمغرافي شكلاً إقليمياً لهذا التأثير، ومرد ذلك يعود إلى الطبيعة القومية للقضية الفلسطينية من ناحية، وإلى الارتباط القومي للأردنيين بالقضية الفلسطينية والأمة العربية من ناحية أخرى. الأمر الذي أوجد حالة من التعبئة الأيدولوجية، استغلت في ظروف الصراعات العربية، فكثيراً ما أثارت التوجهات المعلنة لبعض القوى والدول العربية تجاه القضية الفلسطينية ردود أفعال الشارع الأردني تجاهها مشكلة

(١) نقرش، عبد الله، (أثر التركيب السكاني)، ص ص ١٥١٧ - ١١٢١.
أنظر كذلك، الطويل، فالح، (الأردن في محيطه الإقليمي)، ورقة مقدمة إلى ندوة السياسة الخارجية الأردنية.
يعتبر المجتمع الأردني من حيث التركيب العرقي والديني مجتمع متجانس، إذ لا تتعدى نسبة السكان من أصول غير عربية ٢%. وهذه الفئة المكونة من الشيشان والشركس مندمجة ومنصهرة في تركيبة المجتمع وتتمتع بحقوق المواطنة والمشاركة في الحياة السياسية. ومن الناحية الدينية فإن غالبية السكان مسلمين باستثناء ٥% من مجموع السكان يدينون بالديانة المسيحية ويتمتعون بحقوق المواطنة والمشاركة في الحياة السياسية[١]. ويتسم التركيب العمري للسكان بارتفاع نسبة صغار السن وكبار السن، حيث تخللت هذه الفئة ٥٠% من مجموع السكان عام ١٩٨٥[٢]. وبلغ معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة ٤% فقط عام ١٩٧٢ في حين كانت نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي ٢٠%. وهذه النسبة وصلت في الثمانينات إلى ١٨%. (أبو جابر، كامل، (مستويات واتجاهات الحضرية)، ص ص٣ -٤).

محدداً -في بعض الأحيان- على سلوك السياسة الخارجية الأردنية. كما تعرض الأردن أكثر من مرة لحالات اختراق خارجي من خلال اتصال قسم من فئات المجتمع الأردني بتيارات خارجية، غالباً، ما كانت ذات صبغة راديكالية، حيث أدت مثل هذه الارتباطات والاتصالات إلى حدوث نوع من عدم الاستقرار الداخلي في الأردن، عندما كانت هذه الفئات تحرك من قبل قوى خارجية لخدمة أهدافها، تحت غطاء القضية الفلسطينية (وفي واقع الأمر أن هذا التأثير لم يكن ليأخذ مداه لولا ارتباطه بظروف ضعف الوعي السياسي وضيق الأفق الذي ران على المنطقة برمتها في هذه الفترة)، وبناء على ذلك، فقد شكلت سياسات وتوجهات بعض الأنظمة تجاه القضية الفلسطينية ونظرتها للعلاقة الأردنية الفلسطينية دوراً في تحديد الأردن لشكل سياسته الخارجية تجاهها ولطبيعة علاقاته معها.

وتجدر الإشارة، إلى أن التأثير الذي مارسه الرأي العام المحلي على السياسة الخارجية في فترة الخمسينيات وبداية الستينيات، قد أخلى مكانه تدريجياً بعد ذلك، لتمارس السياسة الخارجية دورها في تشكيل وتكوين الرأي العام المحلي، وفي اندماج توجهات فئات المجتمع الأردني مع بعضها البعض، إذ يمكن القول أن درجة إشباع توجهات السياسة الخارجية وسلوكها الفعلي لطموح وتطلعات مختلف فئات المجتمع شكلت مصدراً من مصادر الاستقرار الداخلي ومصدراً من مصادر بلورة الشخصية الوطنية للأردنيين. إذ لا يوجد سبب محدد كما تشير بعض الدراسات للاعتقاد بأن الشخصية الوطنية تحدد السياسة أكثر من تحديد السياسة الخارجية للشخصية الوطنية[١].

وإذا كان لهذه البنية بوجود الفلسطينيين الذين أصبحوا يشكلون ما يقرب من نصف المجتمع الأردني ويشاطرونه تطلعاته وتوجهاته القومية أن تمارس تأثيراً على السياسة الخارجية الأردنية، من حيث طبيعة أهدافها وتوجهاتها وتحديد أولوياتها، أو من حيث سلوكها الفعلي في الوسط الإقليمي، فإن هذا الأثر لا يمكن

(١) أنظر: جنس لويد، (مرجع سابق)، ص ٦١.

فصله أيضاً عن اهتمام القيادة الأردنية بالقضية الفلسطينية، وفي هذا المجال يقول الملك حسين: "إن القضية الفلسطينية هي حجر الزاوية في سياسة الأردن الداخلية والعربية والخارجية، ولئن كانت هذه القضية مقدسة بالنسبة للأمة فهي مسألة حياة أو موت بالنسبة للأردن"[١]. أو فصله عن التفاف المكون الأردني حول قيادته وتوجهاتها، أو عن قرب الأردنيين من فلسطين ومأساتها، وارتباطهم بالجسد العربي وقضاياه، فالصورة التي كونها الأردنيون عن أنفسهم تعود جذورها إلى فلسفة الثورة العربية وأهدافها ومبادئها[٢]. والبنية السكانية الأردنية تكتنز أكثر جوانب هذه الصورة وضوحاً، فالمجتمع الأردني يضم بالإضافة إلى الفلسطينيين العديد من أبناء المجتمعات العربية، الذين وفدوا إليه طلباً للأمن والاستقرار نتيجة لظروفهم الاجتماعية والسياسية، ووجدوا أنفسهم بآمالهم وطموحاتهم وإحباطاتهم بعد فترة قصيرة إلى جانب الأردنيين جزءً أصيلاً من هذا المجتمع ومن العملية السياسية الأردنية. علاوة على ذلك، يبدو أنه من الصعب، فهم وإدراك السياسة الخارجية الأردنية تجاه العديد من القضايا الإقليمية والأزمات والتوترات بالمنطقة، بمعزل عن القضية الفلسطينية أو عن القلق الأردني المرتبط بمستقبل العلاقة مع الفلسطينيين، وبالذات فيما يتعلق بكيفية حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، حيث يدرك الأردن ويربط ما بين رفض الدول العربية التي تضم أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، فكرة توطينهم على أراضيها واحتمال قيام إسرائيل بتهجير عدد كبير من سكان الضفة الغربية إلى الأردن، وبين الآثار السلبية المتولدة عن هذه الحالة ليس على استقرار الأردن فحسب وإنما على استقرار منطقة الشرق الأوسط برمتها[٣].

(١) كتاب التكليف السامي، لدولة بهجت التلهوني في ١٩٦٧/١٠/٧.

(٢) أنظر: أبو عودة، عدنان، (مرجع سابق).

(3) See: Gar Finkle, Adam, (op. cit), P. 22

بالمحصلة، فقد أسهمت البنية السكانية بمكوناتها المختلفة وبالآثار المترتبة على الزيادة غير الطبيعية في عدد السكان في تفاقم حدة حساسية السياسة الخارجية الأردنية وصعوبة التحكم في متغيراتها ومعطياتها تجاه المحيط الإقليمي العربي. فمنذ ان أصبح الأردن يضم ما يقرب من نصف عدد سكانه من الفلسطينيين، ويحمل بين جنبيه قضية مركزية تنظر إليها الشعوب العربية على أنها قضية عربية مشتركة، وتتنافس عليها أنظمة عربيةهنا وهناك للظفر بدور مركزي يحقق مصالحها. كان على الأردن أن ينتهج سياسة خارجية حذرة ودقيقة توازن بين متطلباته الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية وبين مصالح مختلف الدول العربية، وأن يكون له دور إقليمي فاعل في محاولة لدفع الدول العربية نحو تحقيق طموح الفلسطينيين القومي في أن يكون لهم وطن خاص بهم من خلال إيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، التي ظلت بكل أبعادها القضية الأكثر بروزاً على الأجندة السياسية الأردنية، والقضية المحورية التي يتحرك من أجلها الأردن في سياسته الخارجية طوال العقود الماضية.

العامل الاقتصادي

إن ما نذهب إليه في هذا الجزء، يتعدى العلاقة التفاعلية والتداخلية بين الاقتصاد والسياسة، حيث الحالة التي تمتزج فيها الجغرافيا مع الاقتصاد، وفيها يتفاعلان ويتبادلان التأثير والتأثر بينهما تارة، وبينهما وبين السياسة الخارجية تارة أخرى. وعلاقة الجغرافيا بالاقتصاد لا تقتصر على ما فرضته جغرافيا المكان من أعباء اقتصادية، تخلقت من قلة الموارد الطبيعية والأولية ومحدودية الأراضي الزراعية ومصادر المياه والطاقة، ولكنها تشمل جغرافيا الموقع وما فرضه من تداخل بين الاقتصاد الأردني والاقتصادات العربية، وفي أن يكون مرتبطاً بمختلف التيارات والتوترات الاقتصادية والسياسية من حوله. هذا فضلاً، عن تعرض اقتصاده لهزات عنيفة نجمت عن ظروف موقعه في المنطقة.

ففي الوقت الذي تعد فيه الزراعة من الروافد الرئيسة للاقتصاد الوطني، يواجه الأردن مشكلات تتعلق بمساحة الأراضي المزروعة التي لا تزيد عن ١٠% من مساحته. وتبرز أهمية المشكلات الزراعية كرافد من روافد الاقتصاد الوطني، من خلال انخفاض عدد القوى العاملة في الإنتاج الزراعي من ٣٥% عام ١٩٦١ إلى ١٨% عام ١٩٦٧ نتيجة احتلال الضفة الغربية وتدمير المزارع في الضفة الشرقية[١]. يضاف إلى ذلك ما يعانيه الأردن من نقص شديد في المياه، (يتوقع خبراء المياه أن ترتفع احتياجات الأردن عام ٢٠٠٠ ليصبح العجز ٢٥% من استهلاكه السنوي[٢])، وبقاء زراعة القمح والشعير كناتج استراتيجي عرضة للتقلبات لاعتمادها على مياه الأمطار في الري.

وفي مجال الثروة المعدنية والصناعة، يأتي الأردن في المرتبة الخامسة على المستوى العالمي في إنتاج الفوسفات، وفي المرتبة الثالثة من حيث التصدير، ويشكل كل من الفوسفات والبوتاس والإسمنت جزءاً كبيراً من مجمل الصادرات الأردنية[٣]. وفيما عدا ذلك ظلت الصناعة الأردنية التصديرية محدودة لفترة طويلة، هذا فضلاً عن الكلفة المرتفعة لصناعات الفوسفات والبوتاس، وتقلب أسعارها لاعتمادها على العرض والطلب، والسعر العالمي[٤].

هذا، ومن المشكلات الأخرى التي يواجهها الأردن في هذا المجال صغر السوق الداخلي، وضآلة الاستثمارات الخارجية فيه لمحدودية موارده من المصادر الطبيعية وعدم الإستقرار الإقليمي في المنطقة[٥].

(١) وزارة الإعلام، (الاقتصاد الوطني، حقائق وأرقام)، ص١١.

(٢) نوفل، أحمد سعيد، (الصراع على المياه)، ص٥.

(3) The Europa Year Book, (1991), P. 1540

(٤) هلال، علي الدين وأبو الخير، كارين، (مرجع سابق)، ص٣٥٠.

(٥) طهبوب، ناصر، (مرجع سابق)، ص ص ١٤٢ - ١٤٣.

ومما ضاعف من أعباء الاقتصاد الأردني ضخامة كل من الانفاق العسكري وحجم القطاع العام[١] إذ يشكل الإنفاق العسكري ما نسبته ٢٥% من حجم موازنة الدولة[٢]، أما القطاع العام فيعمل به قرابة نصف القوى العاملة، إذ بلغت نسبة التوظيف من حجم قوة العمل ٦٤%[٣]، وعلى الرغم من أن كبر حجم القطاع العام ودوره الحيوي يعطي النظام قوة داخلية، إلا أنه في الوقت ذاته يجعل الحكومات الأردنية هدفاً للمطالب المتزايدة على التوظيف وعلى مستويات معيشية أفضل.

إزاء ما سبق، كان على الأردن الاعتماد على المساعدات الخارجية لتمويل الموازنة العامة للدولة[٤]. غير أن اعتماده على هذه المساعدات لم يأت من منطلق توفير الرفاه أو لعدم استغلال واستثمار موارده الطبيعية، وإنما جاء نتيجة للزيادة غير الطبيعية في عدد سكانه، وضعف روافد تغذية اقتصاده، والناجمة أصلاً عن ظلم الجغرافيا بأبعادها المختلفة. فصغر المساحة الجغرافية حرم الأردن من إمكانية التنوع في الموارد الطبيعيةوالأولية[٥]. وحرمه أيضاً من امتلاك مصادر للطاقة كالنفط، الأمر الذي فرض عليه أعباء اقتصادية إضافية لاعتماده الكلي على استيراد هذه المادة أولاً، وتذبذب أسعارها ثانياً، فعلى سبيل المثال، كان لارتفاع أسعار النفط من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٢ الأثر الواضح على الاقتصاد الأردني حيث فاقت المبالغ التي استورد الأردن فيها النفط مجمل عائداته من الصادرات مما دفع الأردن إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لتعويض فارق الأسعار[٦].

---

[١] للمزيد عن القروض العسكرية وأثرها على الاقتصاد الأردني، أنظر: حمارنة، مصطفى، (الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق)، ص ص ٦٥٠ - ٦٥١.

(2) The Europa Year Book, 1991, p. 1540

[٣] طهبوب، ناصر، (مرجع سابق)، ص١٤٠.

[٤] عبد الحق، يوسف إبراهيم، (التخطيط والتنمية الإقتصادية)، ص ص٨٣ -٨٤.

(5) Freedman, Robert, (The Middle East), p. 268.

[٦] المومني، رياض، (الاقتصاد الأردني وأعباء المستقبل العربي)، ص ٧٨.

ولم يقتصر ظلم الجغرافيا للاقتصاد الأردني على أوجه الحرمان، وإنما كان على اقتصاده أن يتحمل أعباء دفاع كبيرة لطبيعة موقعه في المنطقة وحدوده المباشرة مع إسرائيل، وأن يتحمل أيضاً أعباء مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين وتوفير كافة الخدمات الأساسية لهم، وأن يكون اقتصاده الأكثر تأثراً بتداعيات الصراع العربي - الإسرائيلي، فالحروب المتتالية أدت إلى إنهاك قدراته الاقتصادية، وخلفت دماراً في المرافق والمنشآت العامة، وعطلت مسيرة خطط التنمية وضاعفت من هروب رؤوس الأموال والاستثمارات[١].

أما أوجه ارتباط الاقتصاد الأردني بالاقتصادات العربية، فإنها تتعدد وتتداخل، فبالإضافة لرفد الدول العربية الاقتصاد الأردني بالمساعدات المالية، فقد مثلت السعودية والعراق المصدر الرئيسي لاستيرادات الأردن النفطية، وبذات الوقت شكلت الصادرات السلعية الأردنية إلى السعودية والعراق ما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩١ ما نسبته ٨١,٣% من مجمل الصادرات الأردنية إلى دول الخليج[٢]. الأمر الذي جعل كل من السعودية والعراق أهم الشركاء التجاريين للأردن في محيطه العربي سواء كان ذلك بالنسبة للمستوردات النفطية الأردنية أم بالنسبة لحجم التبادل التجاري[٣].

أما الوجه الآخر لهذا التداخل والذي لا يقل أهمية عن الأوجه السابقة، فإنه يتعلق برفد الأردن أسواق العمل في بعض الدول العربية وبالذات النفطية منها بالقوى البشرية المؤهلة والمدربة، التي شكلت تحويلاتها المالية أهم مصادر العملة الصعبة للأردن.

وبهذا التداخل والترابط ولظروف الاعتمادية والموقع زادت حساسية تأثر الأردن بمختلف التوترات والتيارات الاقتصادية والسياسية في المنطقة. فعلى سبيل

---

[١] للمزيد عن خطط التنمية انظر: عبد الله، خالد أمين، (استراتيجيات التنمية في الأردن)، ص ص ٥٥ -٩١.

[٢] عماري، نبيل، (الأردن والخليج الآفاق المستقبلية)، ص ٦٥٨.

[٣] المرجع السابق، ص ٦٥٩.

المثال، كان لارتفاع أسعار النفط وانتعاش الدول العربية المصدرة له اقتصادياً، أثراً مباشراً على زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة للأردن، وبذات الوقت تأثر الاقتصاد الأردني بفترات الركود الاقتصادي للدول العربية المصدرة للبترول، فقد انخفض حجم المساعدات بسبب الانحسار النفطي، حيث قطعت الدول العربية المصدرة للبترول باستثناء السعودية ثلثي مساعداتها السنوية للأردن*، فهبط إجمالي المساعدات من مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٥٩٥ مليون دولار عام ١٩٨٧[1]. كما عانى الأردن من أزمة اقتصادية بعد احتلال العراق للكويت، وذلك بسبب موقفه من الأزمة، فقد كان للعودة الجماعية للفلسطينيين والأردنيين العاملين في منطقة الخليج أبان الأزمة، الأثر المباشر على الاقتصاد الأردني، إذ قاربت نسبة البطالة من ٢٥% من إجمالي قوة العمل الأردنية المقيمة[2]، وتوقف التمويل العربي والمساعدات الأمريكية للأردن، وتقلصت وانكمشت التجارة الأردنية العربية.

ولئن ظلمت الجغرافيا الاقتصاد الأردني واضعفت موارده، إلا أنها لم تثنِ إرادته السياسية عن تحقيق نجاحات حقيقية، لم تتوقف عند حد حمله لعبء التدفق المفاجئ للاجئين والنازحين، وإنما من قدرته على تقديم دعم مالي متواصل للأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تمكيناً للشعب الفلسطيني من البقاء على أرضه حماية لهويته العربية الفلسطينية في المناطق المحتلة، وفي إسهامه في تنمية المنطقة العربية وتوفير الأيدي العاملة والمدربة والمؤهلة، وفي تحقيقه مواءمة بين معدل الزيادة السكانية ومعدل الدخل الحقيقي للفرد، وتحقيقه لنجاحات نسبية

* نظراً لموقع الأردن الجغرافي كأطول خط مواجهة مع إسرائيل ولمخاطر تعرضه للاعتداءات الإسرائيلية فقد تم التعهد في مؤتمر القمة العربي في بغداد ١٩٧٨، بتقديم مساعدات مالية للأردن تقدر بحوالي مليار دولار سنوياً ولمدة عشر سنوات.

(1) World Development Report, (1987), p. 203.

(٢) شرف، ليلى، (موقف الأردن من أحداث الخليج)، المستقبل العربي، ص١٠٢.

في مجال تنمية مصادر المياه، وتحسين الإنتاج الزراعي، واستغلال الثروات الطبيعية وتكوين رأسمال محلي في حدود نصف الناتج القومي.

بالمحصلة، فإنه على أهمية تأثير الاحتياجات الاقتصادية والمادية، كمعضلة لازمت نشوء الأردن وما زالت تلازمه إلى الآن في حركة سياسته الخارجية، إلا أن هذه الاحتياجات على أهميتها لا تقرر السياسة الخارجية الأردنية بقدر ما تحددها مصالح الأردن العليا. ومن هنا فإن محدودية قدرات الأردن الاقتصادية وإن شكلت قيداً على حركة سياسته الخارجية، ولعبت دوراً في توجيه حيزاً كبيراً من سياسته الخارجية نحو تعبئة الموارد الخارجية من أجل التنمية المحلية، فإن نجاح الأردن في أدائه الخارجي في تهدئة الاختلالات والتوترات الناشئة في محيطه الإقليمي قد شكل في الغالب أحد العوامل اللازمة لاستقراره الاقتصادي ،وأحد الأولويات التي يعمل من أجلها في حركة سياسته الخارجية. ومن هذا المنطلق، يمكن تتبع مسار التأثير المتولد عن الاحتياجات الاقتصادية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية، من واقع كون هذا التأثير لا ينبع من اعتبارها عوامل محلية مستقلة التأثير ، وإنما مرتبطة أيضاً بظروف المحيط الإقليمي وما يتيحه من فرص ومعوقات أمام تنمية الأردن لقدراته الاقتصادية، وذلك لما للاعتمادية الاقتصادية من محاذير ترتبط بظروف الاستقرار والتوتر في المحيط وبالطبيعة المتقلبة للتحالفات السياسية.

ولعل نهج الأردن الواقعي في سياسته الخارجية، وفي محافظته على أكبر قدر ممكن من العلاقات السياسية الدافئة مع دول الجوار وغيرها، ينسجم مع واقعه الاقتصادي وحرصه على ضمان تمتعه ببدائل وخيارات مختلفة لرفد اقتصاده، وتعظيم حركة سياسته الخارجية ودبلوماسيته في تحقيق التوازن وإعادة الاستقرار كلما اختل في المنطقة.

القدرات العسكرية

لتحليل أثر قدرات الأردن العسكرية على سلوك سياسته الخارجية، ربما يكون من المفيد، أن يبدأ التحليل بمعرفة هذا الأثر من خلال ظروف المنطقة الأمنية، وطبيعة التهديدات الناجمة عنها وموقع الأردن منها. إذ تعد قدرات الأردن العسكرية من أحد أهم العوامل المؤثرة على حركة سياسته الخارجية، لما فرضته كمياً من قيود ومتطلبات ولما مثلته من أداة للتعبير عن توجه سياسته الخارجية.

فمن الناحية الأمنية، يرتبط تأثير القدرات العسكرية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية بطبيعة موقعه على خطوط التماس الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تشهد تقلبات حادة ومتباينة في طبيعة التحالفات السياسية وفي طبيعة مصادر التهديد المحتملة منها والقائمة. ومن الناحية الكمية يتصل هذا التأثير بطبيعة توازنات القوى العسكرية السائدة في المنطقة. فالأردن يتوسط مجموعة قوى تمتلك من الإمكانات العسكرية ما يفوق إمكاناته سواء كان ذلك بالنسبة للإنفاق العسكري أم بالنسبة لعدد أفراد القوات المسلحة وأنظمة التسليح (أنظر الجدول).

جدول رقم (٣)

قدرات الأردن العسكرية مقارنة ببعض دول المنطقة

الدولة	عدد القوات المسلحة لعام ١٩٩٠	ميزانية الدفاع
الأردن	٨٤,٢٥٠ ألف	٤٦٥,٧٠٠ مليون دولار
السعودية	٦٧,٥٠٠ ألف	١٤,٦٩٠ مليار دولار
سوريا	٤٠٦,٠٠٠ ألف	٢,٤٩٠ مليار دولار
العراق	١,٠٠٠.٠٠٠ (مليون)	١٣,٣٠٠ مليار دولار
مصر	٤٥٠,٠٠٠ ألف	٤,٤٠٠ مليار دولار
إسرائيل	١٤١,٠٠٠ ألف (دون الاحتياط)	٦,٣٢٠ مليار دولار

The Europa Year Book, (1991). pp 949-950, pp.1439-1441. pp 1540 - 1541. pp 228 - 2289, pp 2540 - 2542, pp 1404 - 1405.
The Military Balance, (1989 - 1990) pp 104, 114.

ورغم الجهود والاهتمامات الكبيرة التي يوليها الأردن لزيادة إمكاناته العسكرية، إلا أنها بقيت كمياً محدودة نسبياً، لقلة عدد سكانه وضعف موارده الاقتصادية، ولظروف المنطقة الأمنية التي تتقاطع عليها سياسات دولية وإقليمية تفرض نمطاً محدداً لموازين القوى فيها. هذا فضلاً عن أن الأردن يعاني كباقي الدول النامية من اعتماده في التسليح على عدد محدود من المصادر في الدول المتقدمة، إذ يعد شراء الأسلحة بما يشكله من عقبات، المصدر الرئيسي لتحديث قواته المسلحة وتوسيعها، فقدرات الأردن الاقتصادية في مجال التصنيع العسكري ما تزال محدودة مقارنة بقدرات دول الجوار[١]. ورغم الأفضلية النسبية لبعض الدول العربية في مجال التصنيع العسكري، إلا أن القدرات التصنيعية على مستوى النظام العربي تعد ضعيفة أيضاً مقارنة بالقدرات العسكرية التصنيعية للقوى المحيطة[٢].

وقد كان لإدراك الأردن لحجم مشكلة التصنيع والإنتاج العسكري وعدم تطوير القدرات الدفاعية وأثرها على الأمن القومي العربي والأمن الوطني، الأثر الواضح في تركيزه في سياسته الخارجية على ضرورة إيلاء التكامل العربي في هذا المجال، الأهمية القصوى، ويؤكد الأمير الحسن بن طلال على ذلك فيقول: "وأؤكد أن إمكانيات إنتاج السلاح المتطور متوفرة عربياً فلدينا المهندسون والفنيون والعمال المهرة ولنا أن نتصور ما كان يمكن أن يحدث لو أننا خصصنا لصناعة أسلحة عربية عشرة في المائة فقط مما أنفقنا على مشتريات السلاح من الخارج في العقد الماضي، هذه النسبة البسيطة كانت ستربو على عشرين مليار دولار. وكان رأس المال هذا كفيلاً ليس فقط بإنشاء صناعة تسليح ضخمة تقلص من اعتمادنا على من لا يرحمون من تجار السلاح، وإنما كانت ستوفر مئات الآلاف من فرص العمل وتراكم الخبرات التقنية، وكان لا بد لهذه الصناعة إن

---

(١) صايغ، يزيد، (الصناعة العسكرية العربية)، ص ص ٢٨٨ - ٢٩١.

(٢) المرجع السابق.

آجلاً أو عاجلاً أن تتكامل عضوياً مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي، تغذيها وتقويها، وبحيث يتلاشى عبؤها تدريجياً من عنصر استنزاف سالب للثروة القومية إلى عنصر قيمة مضافة إلى الناتج القومي الإجمالي"[١].

أما في المجال النوعي، فقد احتفظ الأردن بقوات مسلحة مدربة تدريباً عالي الكفاءة والاقتدار، وتعد من أفضل القوات في التماسك والاحتراف والبعد عن التسيّس[٢]. فالقوات العسكرية الأردنية اكتسبت خبرات قتالية كبيرة من خلال الحروب التي خاضتها إلى جانب القوات العربية ضد إسرائيل، واستطاعت هذه القوات منفردة رغم الفارق الكمي بينها وبين القوات الإسرائيلية من تحقيق نصر عسكري عليها في حرب عام ١٩٦٨. كما استُخدمت هذه القوات في كثير من الأحيان للتعبير عن توجه السياسة الخارجية الأردنية في تفعيل آليات التضامن والأمن القومي العربي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، شارك الأردن في قوات الطوارئ العربية في الكويت عام ١٩٦١ وشارك إلى جانب القوات السورية عام ١٩٧٣[٣] وأسهم في تدريب ومساعدة قوات بعض الدول العربية[٤].

ورغم الأفضلية النسبية للجيش الأردني بين جيوش المنطقة من حيث التماسك والاحتراف إلا أن بقاء الأردن في حالة من عدم التوازن العسكري الكمي مع الدول المحيطة، (بحيث يتعذر عليه أن يضمن أمنه منفرداً في مواجهتها) قد فرض على السياسة الخارجية الأردنية معادلة بالغة الصعوبة والدقة في التعامل مع موازين القوى المختلفة في المنطقة، ففي الوقت الذي يعتمد فيه الأردن على بعض الدول العربية لتقليص فارق ميزان القوى بينه وبين إسرائيل[٥]، إلا أنه وفي ذات الوقت يحرص في سياسته الخارجية على إبقاء

---

[١] الحسن بن طلال، (ملاحظات حول الأمن القومي العربي)، ص١٢.

[٢] العدروس، سيد علي، (الجيش العربي الهاشمي)، ص٣٢١.

[٣] كلوب، جون، (قصة الجيش الأردني)، ص٤٨١.

[٤] نمار، غازي صالح، (القرار السياسي الخارجي الأردني)، ص ص٦٧ - ٦٨.

[٥] للمزيد أنظر: Cordesman, Anthony, (Jordainan Arams and The Middle East Balance)

إحدى هذه الدول إلى جانبه لاعتبارات حسابات توازن القوى بينه وبين الدول العربية، إذ أن الأردن رغم عدم تبنيه برامج تسليح استثنائية أو سياسة توسعية، إلا أنه لم يكن معفياً من التعرض لتهديدات عديدة لم تقتصر على إسرائيل وأهدافها التوسعية، الأمر الذي حتم عليه في سياسته الخارجية الأخذ بالاعتبار حسابات توازن القوى الدقيقة في المنطقة ككل بشكل يسمح أن يُدعِّم وضعه بين دول عربية كبيرة، وأن يبقي هذه الدول أو بعضها ضمن حساباته الاستراتيجية في حال المواجهة مع إسرائيل.

ومما لا شك فيه، أن هذه الحالة بالإضافة لظروف قربه من إسرائيل على أطول خط تماس، قد زادت من المتطلبات المفروضة على الأردن في حركة سياسته الخارجية، لتحقيق متطلبات أمنه سواء كان ذلك من خلال تبنيه أنماط سلوكية في سياسة خارجية تمكنه من الحصول على المزيد من الأسلحة وتنويع مصادرها لتعزيز قدراته العسكرية في المنطقة، فالخيار العسكري في المواجهة مع إسرائيل لم يكن مستبعداً كما الخيار السلمي، أم في انتهاجه لسياسات خارجية تزيد من شبكة أمنه الإقليمي وتقوي روابطه السياسية، فقوة الدولة لا تقاس عسكرياً بجانبيها الكمي والنوعي فقط، وإنما أيضاً بما تستطيع أن تجنده الدولة لصالحها سياسياً ودبلوماسياً من قوى خارجية مضافة تدعمها في أوقات أزماتها.

الخلاصة

من المؤكد أن عملية تحليل تأثير عوامل البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الأردنية هي عملية مركبة ومعقدة للغاية، فعلى الرغم من تناولنا لتأثير كل عامل من عوامل البيئة الداخلية على حدة، إلا أن تأثيرها على السياسة الخارجية لا يتسم بهذا الشكل المبسط، فهناك سياسات يتطلبها عامل قد تتعارض تعارضاً كاملاً مع السياسات التي يتطلبها عامل آخر. هذا فضلاً عن أن تأثير هذه العوامل لا يتسم بسمة الحتمية وإنما من تحديدها لمدى الخيارات المتاحة. وبالتالي فإن الصورة الأقرب لعملية التأثير هذه تقتضي وجود مجموعة من العوامل تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر بمجملها على سلوك وخيارات السياسة الخارجية. كما يتوقف هذا التأثير أيضاً على الظروف المحيطة عند صياغة السياسة الخارجية الأردنية في موقف معين، فمن الصعوبة بمكان أو من الخطأ تحليل السياسة الخارجية الأردنية بمرحلة ما أو تجاه موقف ما بمعزل عن ظروفها التاريخية وعن السياسات الخارجية للدول المحيطة في تلك المرحلة، ذلك أن أهم الآثار المترتبة على طبيعة البيئة الداخلية للأردن أن جعلت من ارتباطه بالبيئة الإقليمية أمراً حتمياً، وهذا الارتباط في حد ذاته شكل محدداً رئيسياً على سلوك السياسة الخارجية الأردنية. إلا أنه ومن خلال دراسة البيئة الداخلية للأردن تتضح طبيعة العلاقة الارتباطية والتداخلية بين الأردن ومحيطه العربي، فبقدر ما يعد استقرار المحيط العربي وتوتره عاملاً مؤثراً على استقرار الأردن وأمنه، فإن استقرار الأردن لا يقل أهمية في التأثير على استقرار المحيط العربي، وذلك لما لموقعه الذي يجاور خطوط التناقضات والتماس الساخنة من أهمية بالغة في حسابات التوازن الاستراتيجي، واستقرار المنطقة العربية والشرق أوسطية، وبقدر ما لهذا الموقع من أهمية، كان له تبعات دفع الأردن في كثير من الأوقات ثمنها، فالتغيرات التي رافقت تشكيل بيئته الداخلية نجمت عن ظروف المنطقة وليس لظروف محلية، فالزيادة في عدد سكانه لم تكن نتيجة للفروق الطبيعية بين

الولادات والوفيات وإنما نتيجة تغير في الظروف المحيطة. كما أن فترات الانتعاش الاقتصادي والركود لم تكن بمجملها وليدة ظروف محلية بقدر ما كانت مرتبطة بالظروف المحيطة. وإذا كانت العوامل السابقة قد جعلت من علاقة الأردن بمحيطه العربي علاقة تبادل واعتماد، فإن الوجود الفلسطيني قد جعله دولة مركزية في الصراع العربي – الإسرائيلي ومرتبطاً بالقضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة ارتباطاً عضوياً، وبمحيطه العربي لخدمة أهدافه تجاهها. إجمالاً فإن البيئة الداخلية للأردن قد جعلت من السياسة الأردنية بشكل عام ومن سياسته الخارجية بشكل خاص ذات حساسية كبيرة تجاه مختلف التغيرات والأزمات التي تطرأ في النظام الإقليمي العربي.

توجه السياسة الخارجية الأردنية العربية

المحددات والمحاور

يعرّف هولستي التوجه على أنه: "اتجاه الدولة العام والتزامها تجاه البيئة الخارجية واستراتيجيتها الأساسية لتحقيق أهدافها وتطلعاتها الداخلية والخارجية والتعامل مع التهديدات القائمة"[1]. وتوجه السياسة الخارجية يختلف تبعاً للمجال الجغرافي، وفقاً للتركيز والتوزيع للأنشطة والمصالح الرئيسية للسياسة الخارجية، فالدول ذات التوجه الإقليمي تهتم أساساً بدول الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة ولا تهتم في سياستها الخارجية بالتغيرات العالمية، إلا بالقدر الذي تؤثر فيه على إقليمها، وهذا الاختلاف يتبع عادة حجم قوة الدولة فالقوى الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تكون قوى إقليمية التوجه في سياستها الخارجية[٢].

المحددات

في الحالة العربية، تعد غالبية الدول العربية إقليمية التوجه في سياستها الخارجية بحكم كون أغلبها قوى صغيرة ومتوسطة، إلا أن ما يعمق من هذا التوجه تلك الخصوصية التي يتمتع بها النظام العربي والمتمثلة في الإسلام والقومية. حيث أدت هذه الخصوصية إلى تمحور هذه السياسات حول توجه واحد يؤكد على الوحدة العربية والذاتية العربية الواحدة وعلى قومية القضية الفلسطينية. فكل الدول والمجتمعات العربية تنظر على حد سواء إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أنه قضية عربية مشتركة، وتنظر إلى عملية الاقتلاع الديمغرافي والتشتيت التي تعرض لها الشعب الفلسطيني على أنها حالة من عدم العدالة ضد كل العرب[٣].

(1) Holsti K. j (Inter National Politics), p. 109.

(٢) سليم، محمد السيد، (تحليل السياسة الخارجية)، ص ٤٣.

(٣) قرني، بهجت وهلال، علي الدين، (النظام العالمي والسياسات)، ص ٥٥.

أما بالنسبة للأردن، فعلاوة على ما سبق فإن بعده التاريخي بشقيه القومي والديني من جهة وخصوصية علاقته بالقضية الفلسطينية من جهة أخرى، قد عززا من توجهاته نحو محيطه العربي ونحو القضية الفلسطينية بشكل خاص، وذلك لما بين الأردن وفلسطين من علاقات فرضتها ظروف التاريخ والجغرافيا والسكان، ووثقتها العلاقات العائلية الممتدة بين الطرفين.

خصوصية النظام الإقليمي العربي

قد لا يستقيم تناول السياسات الخارجية للدول العربية بالتحليل بمنأى عن دراسة تأثير خصوصية النظام العربي على هذه السياسات وسلوكها، فمن الطبيعي في الحالة العربية وغير الطبيعي في غيرها، أن تعامل هذه الخصوصية من حيث التأثير على سلوك السياسات الخارجية للدول العربية كباقي العوامل المادية والموضوعية، وإن كان يفوقها في بعض الأحيان، لما لهذا التأثير من طابع ثنائي يجمع بين البعدين المحلي والإقليمي؛ محلي يرتبط بالشعور القومي للمجتمعات العربية، وإقليمي يرتبط بالنظام العربي، كإطار يقرب بين الأنظمة والدول العربية في توجهاتها المعلنة، وكضابط لمدى قرب هذه الأنظمة أو بعدها عن نظامها الإقليمي.

وهذه الخصوصية، تنبع من تفرّد النظام الإقليمي العربي عن النظم الإقليمية الأخرى بسمة خاصة هي سمة القومية العربية، فالعرب كجماعة بشرية يتميزون بدرجة عالية من التجانس اللغوي والثقافي والعرقي وانتماء غالبيتهم العظمى إلى دين واحد مشترك وشعور بذات المصير، ومن هنا جاءت فكرة القومية[١]، وما تولد عنها من خصوصية امتاز بها النظام الإقليمي العربي عن باقي النظم.

(١) قرني، بهجت، وهلال، علي الدين، (النظام العالمي والسياسات)، ص ٥٣.

ففي ظل التواصل الجغرافي والاتصال الكثيف بين المجتمعات العربية، كميزة أخرى لهذا النظام، ولّد التجانس اللغوي والثقافي والديني والعرقي، إحساساً قوياً بالذاتية العربية وبهوية واحدة تلغي الهويات المحلية المختلفة، عزز من ذلك أن الذاكرة التاريخية والدينية للأمة العربية تؤكد على أن العرب أمة واحدة وأن لهم دور بارز في إطار العقيدة الإسلامية والعالم الإسلامي، لذلك فقد شكل الاعتقاد أن العرب أمة واحدة، وأن الانقسام والتجزئة القطرية ليسا إلا حالة زائفة ومؤقتة مكوناً رئيسياً من مكونات الثقافة السياسية العربية، وأحد الضوابط على حركة السياسات الخارجية للدول العربية[١] .

وانعكاساً لهذه السمات والخصائص والمكونات الثقافية، فقد تميز النظام العربي بقوة في الروابط السياسية وكثافة في العلاقات والتفاعلات، سواء كان ذلك على مستوى الدول أم المجتمعات. فقد شهد النظام العربي إلى جانب العلاقات بين الدول، علاقات وتفاعلات بين المجتمعات العربية، زاد من قوتها الإعلام ووسائل الاتصال، والتدفق الكثيف للمعلومات والأفكار. وبوجود قضايا عربية مشتركة استأثرت باهتمام المجتمعات العربية وألفت بينها مثل الوحدة والقضية الفلسطينية، زاد الترابط بين الأنظمة والشعوب على السواء، فقد نزحت أعداد كبيرة من الفلسطينيين وهي تحمل معها قضيتها التي أضحت رابطاً جديداً بين هذه المجتمعات يذكرها بالقهر وعدم العدالة ليس ضد الفلسطينيين وإنما ضد العرب. ومما عزز من هذه التفاعلات أيضاً، انتقال الأيدي العاملة من دولها إلى دول عربية أخرى، وقيام جمعيات واتحادات عبر الحدود القطرية وظهور أفرع

---

[١] نوبل، بول، (النظام العربي)، ص ص ٨٨ - ٨٩.

أنظر كذلك: Cremeans, Chartes, (The Arabs and The World), p. 85

طربين، أحمد، (التجزئة العربية)، ص ص ٢١ -٢٢.

أبو دية، سعد، (عملية اتخاذ القرار)، ص ٥١.

لتيارات وحركات سياسية تمتد من دولة عربية إلى دول عربية أخرى[١] .

وبذلك، أضحى الترابط بين المجتمعات العربية وتقارب آمالها وطموحاتها وإحباطاتها من العمق والتلازم الذي باتت معه الرؤية غير واضحة بين الحدود القطرية والقومية وبين ما هو داخلي يخص الدولة وخارجي ينصهر في النظام السياسي العربي، وهو ما حدا ببعض الباحثين للنظر إلى العلاقات العربية - العربية على أنها جزء من سياسة العائلة الممتدة وليست علاقات خارجية بين دول منفصلة[٢] .

وبهذا الترابط والتداخل والتجانس وإحساس المجتمعات العربية بالهوية الواحدة، وما تمخض عنها من خصوصية قومية، باتت سياسات وسلوك الدول العربية محل مراقبة دقيقة، وذات رد فعل حاد من قبل المجتمعات والأنظمة على السواء، وأضحت الأنظمة السياسية ودولها أكثر قابلية للاختراق من قبل بعضها البعض. فالتغيرات والتطورات السياسية في أي دولة من دول النظام كان لها تأثيرها وصداها المباشر في الدول والمجتمعات الأخرى. لذلك، فقد عوملت الاختلافات في توجهات السياسة الخارجية لأي دولة على أنها سلوك يضر بمصالح أفراد العائلة أو خروج عنها[٣] ، الأمر الذي شكل في أغلب الأحيان محدداً على السياسات الخارجية للدول العربية عندما كانت تطمح للسير إلى ما وراء المحيط العربي.

وفي الواقع، فإنه رغم التغير الذي رافق حركة النظام العربي وضعف قوة تأثير هذه الخصوصية كضابط على السياسات الخارجية العربية، إلا أن هذه الخصوصية ما زالت قائمة كشعور وإن خفت حدة تأثيرها على السياسات

---

[١] نوبل، بول، (مرجع سابق)، ص ص ٨٦ -٨٧.

وللمزيد عن الحركات القومية في العالم العربي انظر: Kazziha, Walid, (Revolutionary in the Arab World)

[٢] قرني، بهجت وهلال، علي الدين، (النظام العالمي والسياسات)، ص ٥٤.

[٣] نوبل، بول، (مرجع سابق)، ص ٨٨.

الخارجية للدول العربية وسلوكها، فموقف التحالف ضد العراق في أزمة الخليج الأخيرة واجه استياءً جماهيرياً واسع النطاق ومخالف لتوجهات أنظمة بعض الدول العربية.

وفي هذا المجال، فإنه مما ينبغي ذكره، أن تأثير القومية كخصوصية للنظام العربي لم يقف عند حد التأثير الإيجابي على اعتبارها رافداً قوياً من روافد الوحدة، يغذيها بوحدة الشعور والمعتقد الذي تشترك فيه الجماهير العربية بالآمال والتطلعات والتوحد. فإلى جانب ذلك، وفضلاً عن كون القومية قوة يسهل استخدام اسمها لزيادة نفوذ بعض النظم، فقد تبلورت كحركة وكتيار سياسي، فمع تغير إتجاه أيديولوجيا الحركة القومية بعد إقحام فكرة الاشتراكية الثورية عليها، ظهر بعد أيديولوجي جديد للسياسات الخارجية والعلاقات العربية، شكل في مرحلة أو أخرى، أساساً لالتقاء بعض الأنظمة وقاعدة لتشكيل تحالفاتها، بكل ما يعنيه ذلك من عداء للأنظمة العربية الأخرى. فظهرت انقسامات وصراعات أيديولوجية حادة بين الأنظمة العربية المعتنقة لنظم قيمية مختلفة[1]، فاقم من حدة هذا الصراع والانقسام أن معظم النظم ذات الطروح الراديكالية سعت إلى إعادة تشكيل المجتمعات والأنظمة العربية الأخرى وفقاً لقيمها ومعتقداتها مستثمرة ما تتيحه خصوصية النظام العربي من إمكانية لاختراق الدول العربية الأخرى، من خلال الشعور القومي لقواعدها الشعبية. فغالباً، ما عكست القضايا الايدلوجية صورة المصالح المتضاربة للأنظمة العربية، كما استخدمت هذه القضايا كأداة تبريرية في الصراع مع النظم الأخرى، من أجل كسب القوة والمكانة والشرعية. الأمر الذي أدى إلى تمركز الصراعات العربية بعد عام ١٩٥٥ حول مسائل

(١) أنظر: الحسن بن طلال، (السعي نحو السلام)، ص ص ٧٩ – ٨٠.
أنظر: بول، نوبل، (مرجع سابق)، ص ص ٧٨ – ٧٩.
هلال، علي الدين، (النظام الإقليمي العربي الجديد)، عرض، أسامة الغزالي، ص ٩٥.

الشرعية[1] على حساب تقييد المغزى العملي للعروبة في صنع القرار العربي. وكان من نتيجة ذلك، أن أعاق هذا الصراع تحرك الدول العربية في سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها وآمالها، ودفع بعضها للبحث عن صيغ أمنية تحفظ استقرارها واستمرارها[2]، وأدى إلى جمود في العلاقات العربية ودخول العمل العربي في دائرة الشعارات والمتاهات على حساب العملية السياسية العربية التي تعتمد برنامجاً عملياً ومرحلياً لتحقيق شكل من أشكال الوحدة. ولعل أغرب ما أدت إليه تمثل في تشتت الجهود العربية بدل تجميعها في الصراع مع إسرائيل، هذا فضلاً عن دفعها الشعوب الأخرى التي ترتبط مع العرب في بعض الجوانب، والأقليات التي تعيش في كنف الدول العربية إلى إعادة نظرتها في طبيعة علاقاتها مع العرب، وإلى التوجس على مصالحها بينهم أو معهم.

إن ما أردنا الخلوص إليه من هذه النقطة هو التأكيد على أنه سواء نظر للقومية كمعتقد تشترك فيه الشعوب العربية بالآمال والتطلعات، أم كاتجاه أيديولوجي، فإن خصوصية النظام العربي قد شكلت بصورة أو أخرى محدداً على السياسات الخارجية للدول العربية، وإن كانت قد شكلت مصدراً لزيادة نفوذ بعض النظم.

البعد التاريخي للأردن

لئن كانت خصوصية النظام العربي وطبيعة الدول العربية من حيث الحجم والتكوين قد شكلت عوامل رئيسة في صياغة التوجهات المعلنة للسياسات الخارجية العربية، نحو التضامن والوحدة العربية والاهتمام بالقضايا العربية المشتركة، (إلى الدرجة التي باتت فيها شرعية بعض النظم ومكانتها تقاس في مرحلة أو أخرى بمدى توجهها ومشاركتها في هذه المجالات). فإن البعد التاريخي

(١) نوبل، بول، (مرجع سابق)، ص ٧٩.
أنظر كذلك: هلال، علي الدين، (النظام الإقليمي العربي الجديد)، ص ٩٥.
(٢) نوبل، بول، (مرجع سابق)، ص ٧٨.

للأردن قد جعل من هذا التوجه لسياسته الخارجية متلازمة طبيعية، تنطلق من الرؤية القومية للأردن المنبثقة عن الثورة العربية، التي قادها الشريف حسين بن علي وأبناؤه تتويجاً لتراكم الجهود العربية في هذا المجال[١].

فالأسرة الحاكمة في الأردن هي امتداد للأسرة الهاشمية بما تجسده من أبعاد دينية وقومية للشخصية العربية[٢]. إذ تعود جذور هذه الأسرة إلى سلالة النبي محمد (ﷺ)، والتي حظيت بمكانة خاصة بين العرب والمسلمين[٣] لما اضطلعت به من مسؤولية قيادة العرب والدفاع عن العقيدة الإسلامية ومقدساتها. أما البعد القومي فيتصل اتصالاً مباشراً بمحاولات العرب الحديثة للتوحد ودور الهاشميين فيها، فالقيادة الأردنية هي امتداد مباشر لقيادة الثورة العربية الكبرى، والتي تشكلت حولها وجهة نظر عربية مشتركة ووحيدة بشأن زعامة العرب السياسية عندما قادت هذه الأسرة ثورة العرب الكبرى لتشكل أول محاولة أيضاً في تاريخ العرب الحديث لإنشاء دولة عربية موحدة[٤]، لتنطلق معها القومية العربية الحديثة[٥].

وبهذا، فإن توجه الأردن القومي المتصلة روافده بالمدرسة الهاشمية في الحكم، لا يعد بعداً ترفياً أو كسباً للشرعية بقدر ما هو نتاج فلسفة قيادة تعود في جذورها إلى دور العرب في تاريخ الحضارة الإسلامية، وإلى محاولات العرب الأولى للتوحد، تغذيها سماحة الإسلام وإنسانيته وعالميته ومبادئ الثورة العربية في وحدة الأمة العربية وسيادتها وحياتها الفضلى.

وبهذا، فإن أي باحث في السياسة الخارجية الأردنية، قد لا يذهب بعيداً إذا ما لاحظ أن تأثير العامل التاريخي على السياسة الخارجية الأردنية قد يوازي أو

(١) بدران، إبراهيم، (الأردن والوسطية)، ص ٥٥.

(٢) أنظر أبو عودة، عدنان، (مرجع سابق).

(٣) الرشدان، عبد الفتاح، (السياسة الخارجية الأردنية)، المجلة العربية للدراسات الدولية، ص٩٨.

(٤) العلي، صالح، (تطور الفكر القومي العربي)، ص ١٥٢.

(٥) سعيد، عبد المنعم، (العرب ودول الجوار)، ص٢٦.

يفوق تأثير العوامل الموضوعية الأخرى، وعلى ذلك فإنه من الطبيعي أن يكون لخصوصية النظام العربي وتفاعله مع البعد التاريخي للقيادة الأردنية دور في صياغة توجهات السياسة الأردنية العربية.

محاور توجه السياسة الخارجية الأردنية

يعتبر الإسلام والعمل العربي المشترك والقضية الفلسطينية، محاور أساسية في سياسة الأردن العربية، الهادفة على الصعيد القومي، إلى تعزيز التضامن العربي والتعاون الإسلامي والحفاظ على الأمن القومي والعمل على إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[١].

المحور العربي والإسلامي

يقرر الميثاق الوطني الأردني "أن الأردن جزء لا يتجزأ من أمته العربية والإسلامية، وأن العروبة هي هويته القومية، وأن الأردن بشعبه العربي الأصيل وقيادته الهاشمية ومؤسساته الديمقراطية، يؤمن إيماناً راسخاً بحتمية الوحدة بين الأقطار العربية وضرورة العمل المخلص لتحقيقها، فالوطن العربي بمقوماته التاريخية والجغرافية والمادية والثقافية هو وطن الأمة الطبيعي والوحدة العربية هي الأصل والأساس والرد الحقيقي على واقع التجزئة"[٢]، فالهاشميون بما اضطلعوا به من دور قومي تاريخي تركزت رؤيتهم على وطن عربي كبير لا يرتبط بحدود سياسية مصطنعة. ولئن شكل الأردن قاعدة لهذه الرؤية أكثر مما شكله كدولة مستقلة، إلا أنه ولإدراك القيادة الهاشمية الأردنية للواقع العربي بعد

(1) AL - Shraah, Ali, (The Rise and Consolidation), pp. 93 - 121.
أنظر كذلك هلال، علي الدين وأبو الخير، كارين، (مرجع سابق)، ص٣٥٧.

(٢) الميثاق الوطني الأردني، ص١٥.

استقلال الدول العربية، وما تمخض عنه من تشكل خصوصية قطرية لكل دولة عربية لا يمكن إغفالها أو تجاهلها، فقد قامت نظرتها على تحقيق الوحدة العربية بعيداً عن منطق القوة والضم أو اعتبار تحقيقها رهناً بقرار سياسي، بقدر ما استندت هذه الرؤية على ركائز تشكل جزء من برنامج عملي يحتكم إلى معطيات الواقع العربي، ويعتمد البناء التدريجي الوظيفي، الذي يقود إلى الوحدة من خلال تعميق التعاون العربي وتوطيد العلاقات العربية وتنمية مصالحها المشتركة في خطوات مرحلية وعملية... ومن ثم التحول التدريجي من دول قطرية إلى دول متعاونة اقتصادياً وسياسياً، إلى أن تصبح مؤسسات الوحدة العربية ناضجة وقادرة على تحمل هذه الوحدة(١) . وبهذا يمكن للدولة أن تلغي التعارض بين الوحدة العربية كهدف أو غاية، وبين سلوك الدولة الذي يعتمد أساساً متطلبات الواقع العملي، وهو ما ينسجم مع الرؤية الرامية إلى الحفاظ على التكامل الإقليمي والسياسي للدول العربية.

ويؤكد الملك الحسين على نظرة الأردن للتضامن العربي قائلاً: "إن مبدأ التضامن العربي ما زال في نفوسنا هنا في الأردن ولدى غالبية الشعوب العربية مبدأ حياً سليماً لا بد من التمسك به وتفعيله، وعليه فإن سياستنا العربية ستظل تنطلق كما كانت على الدوام من هذا المبدأ الأساسي وسنعمل ما بوسعنا للعمل على المبادرة والتعاون مع أي دولة عربية تسعى للمصالحة العربية وترميم الوضع القائم"(٢) .

ويتطابق التوجه الأردني نحو الوحدة مع توجهه ورؤيته للأمن القومي، فلحماية الوجود القومي، ترى القيادة الأردنية، أنه لا بد من التضامن العربي والتوحد ضد التدخلات الخارجية، وهذه الرؤية تنطلق من إيمان الأردن بوحدة الأمن القومي باعتبارها وحدة واحدة لا تتجزأ، وفي هذا المجال يقول الملك

(١) بدران، إبراهيم، (مرجع سابق)، ص٧٧.

(٢) خطاب جلالة الملك الحسين، صحيفة الرأي الأردنية، ٢١/٦/١٩٩١.

الحسين: "لقد نبهنا قبل وفي أكثر من مناسبة وسنظل ننبه بأن النظام العربي الذي نعيش في ظله هو المهدد والمعرض لخطر الانهيار، وأن التكامل الاقتصادي والتضامن السياسي والتكافل الأمني هي ركائز هذا الذي يصون الهوية العربية والعمل العربي المشترك وهو الإطار الذي يحمي هذه الركائز"(١) .

فمفهوم الأمن بالنسبة للأردن مفهوم شمولي، ولا يقتصر على أمن الأقطار العربية منفردة على أهميته، وإنما يتصل بالمفهوم الشامل للأمن القومي العربي وفي مختلف المجالات، ويؤكد الأمير الحسن من خلاله على ذلك حيث يقول: "إنه لن يستطيع أي قطر عربي بمفرده مهما كان حجم سكانه أو ضخامة موارده، أن يواجه الأخطار المحدقة به، فضلاً عن الأخطار المحدقة بالوطن العربي الكبير"(٢) .

وانسجاماً مع توجهه في الوحدة والأمن القومي، فإن الأردن يعزز في سياسته الخارجية الاهتمام بمؤسسات العمل العربي المشترك، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية. وهذا الاهتمام لا يقتصر على قيام السياسة الخارجية الأردنية على التمسك بالتضامن العربي والعمل بموجبه انطلاقاً من ميثاق الجامعة العربية وما ينبثق عن قرارات القمة العربية ولكنه يتجلى أيضاً بدعوة الأردن إلى تطوير صنع القرار العربي بما يخدم العمل العربي المشترك ويعزز من تضامنه وذلك من خلال اقتراحه تبديل آلية صدور واتخاذ القرار العربي من الإجماع إلى الأغلبية، وذلك في محاولة لإخراج الجامعة العربية من العجز إلى الفاعلية. حيث يقول الملك الحسين: "هل من صالح العمل العربي المشترك أن يواصل العرب التمسك بمبدأ الإجماع في اتخاذ قراراتهم أو يتحولوا إلى العمل وفق مبدأ الأكثرية"(٣).

(١) خطاب جلالة الملك الحسين في تخريج دورة القيادة والأركان السابعة والعشرون، ١٣/٦/١٩٨٦.

(٢) الأمير الحسن بن طلال، (ملاحظات حول الأمن القومي العربي)، ص١٣.

(٣) خطاب جلالة الملك الحسين بن طلال في تخريج دورة القيادة والأركان الخامسة والعشرون، ١٨/١١/١٩٨٤.

وعلى صعيد البعد الإسلامي في توجه السياسة الخارجية الأردنية، فإن المكانة الدينية التاريخية للأسرة الهاشمية، تمثل ركيزة أساسية يتحدد من خلالها دور الأردن في هذا المجال، فالهاشميون بما ورثوه ملتزمون بالدفاع عن العقيدة الإسلامية ومقدساتها، وتقديم العون والمساعدة لأية أنشطة ومؤسسات تهدف إلى حماية المواريث الإسلامية[1] . ويحاول الأردن استثمار هذه المكانة للعمل على تنقية الأجواء في الدائرة الإسلامية وتعزيز تضامنها، فضلاً عن تمتينه لعلاقاته وتعاونه مع الدول الإسلامية، وسعيه إلى إظهار الإسلام بصورته الإنسانية ومبادئه السمحة، وانفتاحه على مختلف الحضارات وبعده عن التعصب والانغلاق.

وسواء كان هذا التوجه قد فرضته عوامل البيئة الداخلية أو خصوصية النظام العربي وتفاعلها مع الخلفية التاريخية للقيادة الهاشمية وفلسفتها، أم بدافع البقاء، أم تشكل بفعل هذه العوامل مجتمعة، فإنما يؤكد على أن التعاون الإسلامي والعمل العربي المشترك يشكلان بعدين أساسيين في توجه السياسة الخارجية الأردنية القائمة على أساس التصرف من منطلق التشارك والتفاعل والانفتاح.

ومن هذا المنطلق، ولخدمة هذا التوجه، فقد قامت السياسة الخارجية الأردنية على التمسك بالتضامن العربي والتعاون الإسلامي، والاعتراف لكل دولة عربية بحقها باستقلالها ووحدة أراضيها وحقها في اختيار نظامها السياسي ونهجها الاقتصادي بعيداً عن أي تدخل خارجي[2] والتمسك بعلاقات حق الجوار مع الدول العربية، والمساواة بين كافة شعوبها، وعلى اتباع سياسات متوازنة ووسطية تمكن الأردن من الشراكة الفعّالة في تطويق الأزمات العربية واحتوائها وإبقائها ما أمكن في الإطار العربي.

---

(١) هلال، علي الدين وأبو الخير، كارين، (مرجع سابق)، ص٣٥٧.

(٢) الوخيان، غالب، (الفكر السياسي عند جلالة الملك الحسين)، ص١٢١.

وبفعل هذا التوجه اتسمت السياسة الخارجية الأردنية في القبول بمبدأ التعددية على المستوى الوطني والقومي والدولي وبالوسطية والاعتدال في تبني المواقف وصنع القرارات[1] ، وفي اتباع سياسة القنوات المفتوحة والمرونة في التحالفات، والاحتكام إلى الواقعية والتدرج من خلال الإمكانات المتاحة مع التقييم العقلاني لقضايا الأردن ومصالحه.

محور القضية الفلسطينية

يؤكد الميثاق الوطني الأردني "أن حقائق العلاقة التاريخية والجغرافية الوثيقة بين الأردن وفلسطين خلال العصور، وانتماء الأردنيين والفلسطينيين القومي ودافعهم الثقافي والديني في الحاضر والمستقبل، جعلت من هذه العلاقة حالة خاصة متميزة تعززها طبيعة الروابط وقوة الوشائج وعمق المصالح المشتركة بينهما، مما يؤكد ضرورة استمرار هذه العلاقة وتمتينها في مواجهة الخطر الصهيوني العنصري الاستعماري، الذي يهدد وجود أمتنا العربية وحضارتها ومقدساتها، ويستهدف الأردن مثلما يستهدف فلسطين"[2] .

من الطبيعي في ظل حقائق العلاقات التاريخية والجغرافية والاقتصادية والديمغرافية والعلاقات الاجتماعية والعائلية الممتدة بين الجانبين، أن تكون العلاقة الأردنية الفلسطينية لها خصوصيتها، فالأردن استقبل العدد الأكبر من الفلسطينيين، ويواجه المنطقة المحتلة في جميع قطاعاتها وعلى مسافة حدودية طويلة، ويعتبر دولة المواجهة الأولى مع إسرائيل، وطرفاً أساسياً في أي مشروع من مشاريع تسوية القضية الفلسطينية وحل الصراع العربي – الإسرائيلي[3] .

---

(١) بدران، إبراهيم، (مرجع سابق)، ص٧٥.

(٢) الميثاق الوطني، (مرجع سابق)، ص٤٩.

(٣) مصالحة، محمد، (سياسة الأردن نحو القضية الفلسطينية)، ص٢٠.

ويؤكد الملك الحسين على هذه الخصوصية بقوله: "منذ متى نستطيع أن نفصل المصير الأردني عن واقع القضية الفلسطينية ومصيرها ؟ ومنذ متى تدار السياسة دون أي اعتبار للجوار الجغرافي والتشابك الديمغرافي؟ ألم يتشكل تاريخنا السياسي وواقعنا الاجتماعي والاقتصادي بسبب القضية الفلسطينية وتطوراتها؟"[1]

وفي موقع آخر يقول الملك الحسين: "إن القضية الفلسطينية هي حجر الزاوية في سياسة الأردن الداخلية العربية والخارجية، ولئن كانت هذه القضية مقدسة بالنسبة للأمة فهي مسألة حياة أو موت بالنسبة للأردن"[2] . ويدرك الأردن رغم إمكاناته المادية المحدودة المسؤولية الكبيرة التي يتحملها تجاه القضية الفلسطينية،، إلا أنه يؤكد على استعداده الدائم لتحمل هذه المسؤوليات ضمن أقصى طاقاته وإمكاناته، وهو يؤمن في ذات الوقت أن أعباء القضية الفلسطينية من الجسامة بحيث تقتضي جهداً عربياً موحداً وإجماعاً من الدول العربية.

وبهذا الصدد يقول الملك الحسين بن طلال: "إن مقامنا الطويل في الخنادق على أطول جبهة للدفاع عن حرماتنا القومية ومقدساتنا الروحية، ووقوفنا بشرف وثقة وعناد على خط الفداء، خط الدفاع عن العروبة، قد حفزنا دائماً إلى الإلحاح في ضرورة التضامن العربي"[3] .

وبذلك، فإن المعضلة الرئيسية التي يواجهها الأردن في حركة سياسته الخارجية تجاه القضية الفلسطينية تكمن بالنظر إلى قدراته المادية في صعوبة تحقيق أهدافه دون مساندة عربية، وعلى ذلك، ركز الأردن جهوده على تحقيق إجماع وتضامن عربي وكسب مساندة القوى الدولية والإقليمية لمواجهة إسرائيل، لإدراكه أن إسرائيل لن تجبر على أي تسوية إلا من مركز قوة عربي يستند إلى

(١) خطاب جلالة الملك حسين بن طلال أمام المؤتمر الوطني الأردني، ١٢/١٠/١٩٩١.

(٢) كتاب التكليف السامي للرئيس بهجت التلهوني، ٧/١٠/١٩٦٧.

(٣) خطاب جلالة الملك الحسين بن طلال، بمناسبة رحلته لأمريكا، ٣١/١٢/١٩٦٧.

تجميع الجهد العربي سياسياً واقتصادياً وتنظيمياً وعسكرياً بعيداً عن منطق المحاور. وعلى أقل تقدير فإن ما يستطيع العرب تحقيقه للقضية الفلسطينية وما يمكن أن يتركوه من أثر على سياسات الدول الكبرى من منطلق القوة والتضامن يفوق بكثير ما يمكن تحقيقه من خلال الانقسامات والبحث عن الأدوار من منطلق قاعدة دولة الأمة أو الدولة القائد.

ولئن شكلت القضية الفلسطينية ومحاولة البحث عن تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي محوراً رئيسياً في توجه السياسة الخارجية الأردنية، إلا أن الأردن اشترط لتحقيق أية تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، على اعتبار القضية الفلسطينية جوهره عدة شروط تبدأ بوجود إجماع ودعم من القوى العربية المجاورة ومساندتها الصريحة للتسوية، حيث رفض الأردن أي حل خارج الإجماع العربي حتى وإن كان قبوله سيزيد من حصته في مكاسب السلام، كما اشترط مشاركة الفلسطينيين أنفسهم في عملية التسوية ودعم سكان الضفة الغربية لهم، هذا فضلاً عن اشتراطه لاستناد أي مشروع للتسوية إلى قرارات الشرعية الدولية وما يصدر عنها وإلى إعمال مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة[1] .

(١) أنظر، سعودي، هالة، (سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية)، الفكر الاستراتيجي العربي، ص١٩٥، وكذلك، هلال علي الدين وأبو الخير، كارين (مرجع سابق)، ص٣٥٩.

القسم الثاني

السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية

العوامل الاقليمية والسلوك

السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية

يتناول هذا القسم أثر العوامل الإقليمية العربية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية. والمقصود بالعوامل الإقليمية العربية في هذه الدراسة، حالة النظام العربي وطبيعة علاقات الأردن العربية وماهية الأزمات التي يتعين على الأردن أن يتبنى أنماطاً سلوكيةً حيالها.

فالخبرة التارخية لمراحل تطور النظام الإقليمي العربي، والعديد من الدراسات تؤكد على أن النظام العربي تناوبت عليه حالتان، في الغالب، حالة تضامنية وحالة صراعية، وفي كلتا الحالتين كان هناك نمط مختلف لطبيعة العلاقات العربية، ولماهية الأزمات، ولسلوك الدول العربية حيال هذه الأزمات. والمقصود بحالة النظام الصراعية[1]، تلك الحالة التي تتميز بوجود استقطاب حاد وحرب عربية باردة وتوجه عام نحو الاختلاف والتشتت، يمكن أن يأخذ شكل تكتلات وتحالفات ومحاور أو شكل التبعثر العربي العام. أما حالة النظام التضامنية، فهي تعبير عن وجود رغبة بين الأنظمة العربية في الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق، أو توفر إرادة سياسية لزيادة التنسيق العربي الشامل أو الجزئي، في احدى القطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية او السياسية، وما يتبع ذلك من تفعيل لدور جامعة الدول العربية وانتعاش دبلوماسية القمة وتنامي العمل الجماعي والتفاعلات التعاونية على مستوى النظام والوحدات المكونة له. وكثيراً ما ترافق هذا النمط من التفاعلات مع شعار "وحدة الصف" عندما كان يتوفر بين دول النظام اتفاق على الحد الأدنى من التضامن والتعاون.

---

(1) للمزيد عن تعريف حالة النظام الإقليمي العربي الصراعية والتضامنية، أنظر: هلال، علي الدين، (العرب والعالم)، ص١٩، ص٣٧، ص ص ١١٣ -١١٤.

وحالات النظام الإقليمي العربي الصراعية التي ستتناولها الدراسة هي حالة النظام العربي بين عامي (١٩٥٨ - ١٩٦١)، وحالة النظام العربي بين عامي (١٩٦١ - ١٩٦٣)، وحالة النظام العربي بين عامي (١٩٩١ - ١٩٩٥).

ومما تجدر الإشارة إليه أن النظام العربي قد شهد أوضاع تهدئة قصيرة ضمن حالاته الصراعية كما تؤكد ذلك دراسة أحمد يوسف عن النزاعات العربية-العربية[١]، فقد انخفض مقياس شدة الصراع بالنسبة إلى الوطن العربي عام ١٩٦١ عنه في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠، وعاد المقياس للارتفاع عام ١٩٦٢ بنسبة أعلى من نسب السنوات الثلاثة الماضية كلاً على حدة[٢]، رغم أن الفترة الممتدة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ تعد فترة صراعية.

وتظهر دراسة مارلين نصر، المنطلقة أساساً من رؤية عبد الناصر للنظام، أن هنالك تحولاً فعلياً في سياسة عبد الناصر العربية ابتداءً من شباط ١٩٥٩، حيث اختفت من الخطابات الناصرية أية نعوت لأنظمة عربية محددة بأسمائها، واستمر في هذه السياسة حتى انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة[٣]. وتؤكد كذلك دراسة دوايشا[٤] على هذا التحول في سياسة عبد الناصر العربية، إلا أنه يختلف مع مارلين نصر في بداية التحول، حيث يرى أن التحول في سياسة مصر بدأ منذ تشرين أول عام ١٩٥٨، مع الاتفاق على نهاية الفترة في كلتا الدراستين. والمقصود بالتحول الاتجاه نحو التقارب مع الأنظمة العربية المحافظة.

ولربما يعود تفسير حالة النظام في الفترة الممتدة من ١٩٥٨ - ١٩٦٣، على أنها صراعية رغم التهدئة التي حدثت عام ١٩٦١، من منطلق أن التهدئة

(١) أحمد، أحمد يوسف، (النزاعات العربية - العربية)، المستقبل العربي، ص ١٠٣.

(٢) أحمد، أحمد يوسف، (الصراعات العربية - العربية)، ص ص٧٥ -٧٧.

(٣) نصر، مارلين، (التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر)، ص ص ٦٩ -٧٠.

(٤) للمزيد عن التحقيب الزمني عند دوايشا أنظر: Dawisha, Added, (Egypt and The Arab World), PP. 140- 153.

التي سادت بين دول النظام لم تكن في آن واحد، فقد عملت مصر على التهدئة مع السعودية قبل الأردن، ولم تتوجه نحو التهدئة مع الأردن إلا في أواسط عام ١٩٦١، كما أن هذه التهدئة لم تدم لأكثر من بضعة أشهر، ولم تكن تعني تخلي الجمهورية العربية المتحدة عن سياستها القائمة على التغيير الراديكالي بقدر ما كانت تمثل إجراء تكتيكياً مؤقتاً، بسبب ازدياد الخلاف داخل المحور التقدمي، سواء فيما بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق، أم فيما بين مصر وسوريا منذ أوائل الستينيات. لذلك لم يخرج عام ١٩٦١ عن كونه حالة صراعية من حالات النظام العربي، رغم أن فترة التهدئة القصيرة التي شهدها النظام قد أثرت بشكل واضح على سلوك السياسات الخارجية للدول العربية.

أما الفترة الممتدة من عام ١٩٦٢ -١٩٦٣، فقد شهدت تزايداً في التفاعلات الصراعية، حيث أظهر مؤشر شدة الصراع في الدراسة السابقة تزايداً كبيراً في الأنماط الصراعية لدول النظام، وشكل أعلى نسبة بين مختلف سنوات الدراسة[١]. ولا شك أن الأزمة اليمنية، إلى جانب تحول مصر كدولة إقليمية كبرى في سياساتها الخارجية من وحدة الصف إلى وحدة الهدف الثوري اعتباراً من أيلول ١٩٦١ إلى كانون أول ١٩٦٣[٢]، قد أسهما بشكل كبير في زيادة حدة التفاعلات الصراعية داخل النظام العربي[٣]. أما الفترة الممتدة من علم ١٩٩١ - ١٩٩٥م فقد شهدت تفاعلات صراعية وإعادة تشكل سياسة المحاور بين دول النظام نتيجة لأزمة الخليج.

أما الحالات التضامنية التي ستتناولها الدراسة فهي، حالة النظام العربي التضامنية في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٥. حيث تشير الدراسات إلى أن هذه الفترة شهدت تنسيقاً للجهود العربية وزيادة ملموسة في حجم

(١) أحمد، أحمد يوسف، (الصراعات العربية - العربية)، ص ص ٧٦ -٧٨.

(٢) نصر، مارلين، (مرجع سابق)، ص٧١.

(٣) المرجع السابق، ص١٥٢.

العمل الجماعي العربي وانخفاضاً كبيراً في مؤشر شدة الصراع على مستوى النظام، الذي لم يظهر أيضاً أي تفاعلات صراعية تذكر للأردن مع الدول العربية المجاورة[(١)]. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذه الفترة شهدت عودة شعار "وحدة الصف العربي"، كضرورة من ضرورات مواجهة التهديد الإسرائيلي[(٢)].

أما الحالة الثانية الممتدة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٦، فقد شهد خلالها النظام العربي أطول فترة من فتراته التضامنية. إذ بدأت حالة التضامن بعد حرب عام ١٩٦٧ مع عودة شعار "وحدة العمل العربي"[(٣)]. وتميزت بغياب الاستقطاب والتحالفات المستندة إلى الأيدلوجيات، وتنامي التفاعلات الاقتصادية في العلاقات بين الدول العربية، وزيادة الاستقرار السياسي على مستوى دول النظام ،مما أدى إلى انخفاض في مؤشر مقياس شدة الصراع بين مختلف دول النظام.

وتأتي الحالة التضامنية الثالثة في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٠، لتشكل محاولة جديدة لاستعادة التضامن العربي أثر قمة عمان الطارئة. فشهد النظام عودة العلاقات المصرية العربية، وازدهار التضامن بين الأقطار العربية فيما عرف بظاهرة التجمعات الإقليمية أو الفرعية، كما شهد كثافة في التفاعلات التعاونية بين دوله، وعودة دبلوماسية القمة، وتنقية الأجواء العربية، لتستمر هذه الحالة إلى أزمة الخليج الأخيرة في أواخر عام ١٩٩٠[(٤)].

---

(١) أحمد، أحمد يوسف، (الصراعات العربية - العربية)، ص ص ٧٩ -٨٠.

(٢) نصر، مارلين، (مرجع سابق)، ص ص ٦٦ -٦٧.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٦٧ -٨٦.

(٤) أحمد، أحمد يوسف، (الصرعات العربية - العربية)، ص٩٥.
أنظر كذلك: مطر، جميل وهلال، علي الدين، (النظام الإقليمي العربي)، تبين أن هناك ستة قمم تضامنية في فترة الدراسة هي أعوام ١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ص ١٩٧ - ١٩٩.

السياسة الخارجية الأردنية والأزمة العراقية الكويتية ١٩٦١

مع انتهاء تجربة الاتحاد العربي، وتحول العراق إلى النظام الجمهوري وانتقاله إلى محور الدول التقدمية. عانى الأردن من عزلة إقليمية وحرب عربية باردة. ورغم ما شهدته هذه الفترة من تفاعلات صراعية بين الأنظمة العربية، إلا أن النظام العربي شهد حالة تهدئة قصيرة ارتبطت بتوجه مصر نحو التهدئة مع الأنظمة العربية، نتيجة لتنامي الخلافات داخل المحور التقدمي. وأمام التهديد العراقي للكويت، شهد النظام حالة من الإجماع أثرت على سلوك غالبية الدول العربية في التعامل مع هذه الأزمة.

حالة النظام الإقليمي العربي ١٩٥٨ - ١٩٦١

تميز النظام العربي خلال فترة الخمسينيات والستينيات بنمو الإحساس بالقومية الواحدة بين المجتمعات العربية، وبقوة الروابط المجتمعية والسياسية بينها، وضعف ولاؤها للدولة القطرية أمام منطق الولاء للدولة القومية[(١)]. ومع وجود قضايا عربية مشتركة تستأثر باهتمام المجتمعات العربية زادت الضغوط على الأنظمة السياسية من أجل مزيد من التقارب والتوافق حولها، إلى الدرجة التي باتت معها مكانة بعض النظم وقوتها تتحدد من خلال طبيعة موقفها من هذه القضايا، ونتيجة لهذا التقارب ولقوة الروابط المجتمعية أضحى سلوك أي دولة من دول النظام محل مراقبة واهتمام من قبل الأنظمة والمجتمعات، التي أصبحت اكثر قابلية للاختراق من قبل بقية أعضاء النظام.

ومما يذكر، أن جزءً كبيراً من عقيدة النظام في هذه المرحلة قد تشكل تحت تأثر الذاكرة العربية لسنوات خلت من الشعور بالغبن والقهر تحت سيطرة

---

(١) محافظة، علي والمومني، حسين، وآخرون، (النظام الإقليمي العربي)، ص٧٦.

الاستعمار الغربي، وهزيمة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨، وما تولد عن ذلك فيما بعد من اختلافات وخلافات بين الدول العربية حول طبيعة توجهاتها. هذا فضلاً عما أضافته التحولات في الأنظمة السياسية للدول العربية من بعد أيديولوجي جديد على العملية السياسية العربية وعلى السياسات الخارجية والعلاقات العربية.

وتحت تأثير هذه العقيدة والتحولات اتسم النظام العربي في هذه المرحلة بعدة خصائص كان لها أكبر الأثر في تشكيل طبيعة العلاقات بين دوله وهي: الانقسامات الأيديولوجية، وتشكل سياسة المحور وطغيان الصفة الثورية بشكل عام على النظام العربي، وعدم استقرار العلاقات العربية وانتقالها بشكل سريع من التضامن إلى الصراع. فقد تولدت حالة من الانقسام حول التوجه الذي يجب أن تأخذ به المجتمعات والنظم، وحالة الانقسام هذه كانت تحدث أحياناً ضمن الدولة الواحدة وأحياناً أخرى بين دول النظام، ضمن ما اصطلح على تسميته بالدول العربية المحافظة (المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية)، والدول العربية التقدمية (مصر وسوريا والعراق بعد انقلاب عام ١٩٥٨)[1]، عزز من هذا الانقسام أن النظم العربية التي وصلت إلى السلطة، وبالذات في مصر، تبنت سياسة راديكالية داخلياً وخارجياً وشنت حملة على النظم المخالفة لتوجهاتها اتسمت باتخاذ العنف وسيلة لإحداث تغييرات جذرية سواء في شكل النظم السياسية لدول النظام وتوجهاتها، أم في طبيعة العلاقات بينها – فأغلب النظم العربية واجهت تهديدات وأخطاراً عديدة منها ما هو قادم من الطرف المصري وقواعده ومؤيديه داخل النظام العربي، ومنها ما تعلق بخطر ازدياد النفوذ السوفيتي ونشاط الأحزاب الشيوعية أو الخطر الإسرائيلي المستمر. كما مثلت الجوانب الأيديولوجية المتعلقة ببحث النظم الجديدة عن المكانة والنفوذ مصدراً آخر أكثر حدة وخطورة للصراع في المنطقة. ونتيجة لذلك شهدت

(١) محافظة، علي والمومني، حسين، (مرجع سابق)، ص٧١.

العلاقات العربية صراعاً حاداً بين النظم التقدمية المعادية في توجهها للغرب والنظم المحافظة التي رأت في التغلغل الشيوعي خطراً على القومية العربية والهوية الإسلامية[1].

وكان من مؤدى ذلك، أن طغت الصفة الصراعية على العلاقات بين الدول العربية، ولم تترك إلا مجالاً محدوداً لتنمية العلاقات بينها، فلم تكن هناك جهود دبلوماسية أو حوافز اقتصادية تذكر لإعادة تشكيل سلوك الحكومات الأخرى باستثناء ما يتم بين دول المحور الواحد. فتحت تأثير كثافة التفاعلات الصراعية المترشحة عن التحولات في بعض الأنظمة السياسية وما رافقها من توجهات راديكالية، شاعت سياسة المحاور وزادت درجة التدخل الخارجي للتأثير على سلوك أعضاء النظام وعلى توازنات القوى بينها. وتمركزت الصراعات، في الغالب، حول مسائل الشرعية، وغالباً، ما استخدمت القضايا الأيدلوجية كأداة للتبرير أو للصراع من أجل كسب المكانة والنفوذ.

أما الخصائص الهيكلية للنظام (توزيع القوة وأسسها، نمط الإمكانات)، فقد اتسمت بنمط متميز للقوة تمثل في امتلاك مصر لوحدها اكثر من نصف قدرات دول المشرق العربي، وبفارق النصف عن العراق المنافس الثاني[2]. وبشكل عام، فإن القدرات الاقتصادية والعسكرية للدول العربية كانت متواضعة الأمر الذي حرم الدول العربية من إمكانية استخدام هذه القدرات كأدوات فاعلة للتأثير في سلوك الدول الأخرى. فبالإضافة لتواضع حجم القدرات العسكرية فقد كانت هنالك قيود عديدة على استخدامها. كما أن الموارد المالية والمستويات المتواضعة للتنمية في الدول العربية، قد حدت من التفاعلات الاقتصادية بينها، وما يمكن أن ينجم عن هذه التفاعلات من علاقات وسياسات رشيدة.

(١) مطر، جميل وهلال، علي الدين، (النظام الاقليمي العربي)، ص ٨٧.
(٢) نويل، بول، (مرجع سابق)، ص ص٩٤ – ٩٦.

وأمام الضعف والتواضع في القدرات الاقتصادية والعسكرية ولطبيعة ظروف الدول العربية (من حيث الانقسامات وعدم الاستقرار وقابلية المجتمعات العربية للاختراق)، كان التركيز في الصراعات العربية على سياسات المحاور وأساليب الإكراه غير التقليدية وأدوات الحرب السياسية. فإلى جانب الأعمال الدعائية شهد النظام العربي استخدام العديد من أدوات العنف وأعمال التخريب واستعمال المال وإثارة الأقليات والتحالف مع الجماعات الداخلية المعارضة بهدف زعزعة استقرار دولها والإطاحة بحكوماتها[١].

وقد استخدمت مصر بصفة خاصة، وبصورة مكثفة مثل هذه الأساليب والأدوات، خصوصاً أداة الدعاية فجعلتها أداة أساسية في شن حملاتها على بعض الأنظمة، وفي توجيه مسار تطورات النظام العربي[٢]. فبدءاً من عام ١٩٥٥ عمل الرئيس جمال عبد الناصر على فرض آرائه في مختلف القضايا المتعلقة بالتوجهات لاعتقاده أن مصر وحدها المؤهلة والقادرة على تبؤ مركز الدولة القائد في النظام العربي، وبذلك مثلت مصر أهم مصادر عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة، وبدا أن أي تغيير في العلاقات العربية كان بسبب تحول وتبدل في سياسة الرئيس عبد الناصر العربية[٣].

إجمالاً، اتسمت سياسات الكثير من أعضاء النظام العربي، خاصة مصر، بالثورية ومحاولة تغيير الوضع القائم، الأمر الذي ترتب عليه تهديداً للكثير من المصالح والقيم الأساسية لبعض الدول العربية، وارتفاع مستوى التفاعلات الصراعية داخل النظام العربي.

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٦.

(٢) مطر، جميل وهلال، علي الدين، (مرجع سابق)، ص٨٤.

(٣) نوبل، بول، (مرجع سابق)، ص ١١٤.

بقيام الجمهورية العربية المتحدة التي ضمت مصر وسوريا عام ١٩٥٨ وقيام الاتحاد العربي الذي ضم الأردن والعراق تشكلت حالة نسبية من توازن القوى داخل النظام العربي، وانتقلت القضايا الخلافية بين الدول التقدمية والمحافظة إلى قضايا خلافية بين الاتحادين.

وبذلك مثّل هذا الوضع فرصة للأردن ليوازي به الضغوط ومحاولات الاختراق التي تعرض لها من قبل القوى التقدمية، إلا أن تحول العراق من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري أثر الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٩٥٨/٧/١٤ أدى إلى إنهاء الوحدة بين الأردن والعراق وإلى تغير في السياسة الخارجية العراقية بالاتجاه نحو القوى التقدمية بدلاً من القوى المحافظة، وإلى فشل محاولات ضم الكويت كدولة مستقلة إلى الاتحاد العربي، وتقربها إلى حكومة الثورة العراقية[١].

ونتيجة لذلك، اختل توازن القوى في المنطقة العربية في غير صالح الأردن، بعد فقدانه للعراق الذي مثّل ذراع الموازنة في مواجهة الجمهورية العربية المتحدة. فعانى الأردن من تعرضه لحالة عزلة إقليمية وحرب عربية باردة[٢]، استخدمت فيها الجمهورية العربية المتحدة أساليب عدائية متعددة لم تقتصر على أدوات الحرب السياسية، وفي مقدمتها الوسائل الإعلامية ومحاولات استغلال بعض الفئات الداخلية، وإنما وصلت إلى حد إعلان سوريا نيتها اجتياح الأردن، وإلى فرض الجمهورية العربية المتحدة والعراق حصاراً جوياً وبرياً على الأردن لقطع جميع الإمدادات، خصوصاً النفطية منها، في محاولة للحد من قدرة النظام الأردني على السيطرة على الوضع الداخلي وإضعافه على المستوى

---

(١) محافظة، علي والمومني، حسين، (مرجع سابق)، ص٧٩.

(٢) مطاوع، سمير، (الأردن في حرب ١٩٦٧)، ص١٨.

الخارجي. ومما زاد من تأزم وضع الأردن مشاركة السعودية في هذا الحصار، لعدم رغبتها في الوقوف ضد الجمهورية العربية المتحدة ولاعتقادها أن بقاء الأردن لن يطول في ظل هذه الأوضاع[1]. علاوة على ذلك، فقد استغلت إسرائيل بدورها هذا الوضع فحشدت قواتها على طول الحدود الأردنية. وأمام هذا الحشد والحصار والتصاعد في حالة التوتر في المنطقة، طلب الأردن مساعدات خارجية بريطانية لنزع فتيل الصراع ووقف حالة التداعي ولإعادة الاستقرار والتوازن للمنطقة.

وعندما لم تتوقف الحملات الإعلامية والعدائية من قبل الجمهورية العربية المتحدة ضد الأردن بعد مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في الواحد والعشرين من آب عام ١٩٥٨ على قرار جامعة الدول العربية الذي نص على ضرورة أن تتعهد الجمهورية العربية بإيقاف حملاتها ضد الأردن[2]، عرض الملك حسين في أكتوبر عام ١٩٦٠ قضية التوتر السائد بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة على الأمم المتحدة مبيناً أثر هذا التوتر – فيما لو استمر وتطور- على السلم في المنطقة والعالم[3].

أما أسباب التوتر بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن فتعود إلى مصادر متعددة، ولعل أولها وأهمها يعود إلى الصراع حول النظم السياسية العربية، الذي احتل مكانة مهمة في سلسلة التفاعلات العربية بعد ظهور النظم التقدمية عام ١٩٥٥ التي بدأت صراعها حول المكانة والنفوذ مع النظم العربية الأخرى تارة ومع بعضها البعض تارة أخرى، فالأنظمة العربية الجديدة التي وصلت إلى السلطة رأت في الحكم الهاشمي وشرعيته المستندة إلى أسس دينية وقومية وتاريخية (الذي يشكل أحد المكونات الكامنة في الثقافة السياسية العربية)

(١) أنظر Salibam, Kamal, (The Modern History of Jordan), p. 201

(٢) نسيبة، حازم، (تاريخ الأردن السياسي)، ص٢٦٦.

(٣) المرجع السابق، ص٦٩.

منافساً حقيقياً وقوياً لحكمها، كما رأت في الدور المحوري للهاشميين في التاريخ السياسي العربي الحديث منافساً آخر لأدوارها في المنطقة.

أما المصدر الآخر فيعود إلى محاولات الرئيس عبد الناصر فرض الهيمنة ودعمه لبعض الحركات الراديكالية بهدف إحداث التغيير القسري في المنطقة[1]، ومحاولاته التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية. كما شكل رفض الملك حسين لأن تكون المنطقة مسرحاً للتغلغل الشيوعي، ورفضه لفكرة القومية من منظور الرئيس عبد الناصر، ومحاولاته زعزعة الاستقرار الداخلي للأردن، مصدراً آخر للتوتر بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة. حيث رأى الملك حسين أن هناك تشابهاً بين الجمهورية العربية المتحدة والشيوعية، من حيث الأساليب واستخدام الحياد كقناع لنشر المبادئ وتحقيق الأهداف[2] وتأكيداً على ذلك يقول الملك حسين[3]:

"وإني أجد مغزىً كبيراً وأهمية بالغة في أن نزاعنا مع الجمهورية العربية المتحدة يعود في تاريخه إلى اليوم الذي أعلنت فيه استنكاري لنمو الخطر الشيوعي، وتزايده في العالم العربي. بالإضافة إلى ذلك فإني ألمس تشابهاً ذا مغزى بين الوسائل التي استخدمتها الجمهورية العربية المتحدة ضد الأردن، وبين تلك التي استخدمتها الشيوعية في جميع أنحاء العالم".

ومما زاد العلاقات تعقيداً بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة، إثارة مصر عام ١٩٦٠ لموضوع الكيان الفلسطيني، بمعزل عما يربط الأردن بفلسطين بشرياً، وجغرافياً، وسياسياً وعسكرياً[4]. فبقدر ما كانت إسرائيل -في أغلب

(١) أبو نوار، معن، (حين تلاشت الحرب)، ص٧٦.

(٢) أبو دية، سعد، (مرجع سابق)، ص١٣١.

(٣) خطاب جلالة الملك في اجتماع الجمعية العامة، ٣/١٠/١٩٦٠.

(٤) نسيبة، حازم، (مرجع سابق)، ص٩٨.

الأحيان- مصدراً للتضامن بين الدول العربية، كانت القضية الفلسطينية -في بعض الأحيان- مصدراً وأداةً للنزاع بينها.

إلا أن المنطقة شهدت تغيراً جوهرياً، إذ انقسم التكتل المصري السعودي السوري على نفسه، بعد أن رأت المملكة العربية السعودية، أن التهديد الأهم في المنطقة آت من الشيوعية، وأن مصر وسوريا حليفتيها في مواجهة العراق والأردن اتجهتا نحو الكتلة الشرقية. فشهدت هذه الفترة تقارباً بين الأردن والسعودية، وأعيد تشكيل التحالفات بين الأقطار العربية، ونشأت في المنطقة العربية محاور جديدة، فوجد الأردن نفسه إلى جانب السعودية في مواجهة مصر وسوريا، على أساس الموقف من الشيوعية.

ومع بداية عام ١٩٦١، شهد الأردن تطوراً آخراً على الصعيد الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي، شرع الأردن في تنفيذ خطة خمسية للتنمية، لتقوية اقتصاده وتقليص الفجوة بين موارده والزيادة في عدد سكانه، وبدأت الجهود تتركز حول استكمال البنية التحتية.

وعلى الصعيد الخارجي، حدث نوع من التهدئة، والانفراج في العلاقات بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة، بعد طلب الملك حسين من الرئيس عبد الناصر تحسين العلاقات بين الدولتين، ووضع حد للدعاية التي كانت تشنها إذاعتي القاهرة ودمشق على الأردن[1]. وربما كانت موافقة الرئيس عبد الناصر بعد عشرين يوم على مبادرة الملك حسين، وتوجهه إلى التهدئة مع الأردن، نتيجة لتزايد الخلاف داخل المحور التقدمي، سواء فيما بين الجمهورية المتحدة والعراق، أم فيما بين مصر وسوريا. فقد بدأ الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق، اعتباراً من عام ١٩٥٩، إثر الانشقاق الذي وقع بين صفوف القيادة الثورية. إذ اختلف عبد الكريم قاسم وعبد السلام حول تفسير الارتباط بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق. وعندما أخفق الانقلاب العسكري في

(١) المرجع السابق، ص٢٦٩.

الموصل في آذار عام ١٩٥٩، زاد الخلاف بين القاهرة وبغداد[1]، ثم بين عبد الناصر والبعث السوري في أوائل الستينيات[2].

ويرى البعض أن تراجع النزاع بين الدول التقدمية والمحافظة كان نتيجة لارتفاع وتيرة التوتر بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم حول انضمام العراق إلى الوحدة، وللصراع الداخلي بين الناصريين والشيوعيين في العراق. لذلك، انتهجت مصر سياسة أكثر اعتدالاً بالأخص مع السعودية، بغية عزل عبد الكريم قاسم عن حكم العراق. ويرى البعض، أن التهدئة مع الأردن كانت عام ١٩٥٩، بعد أن تصاعد الخلاف واستفحل بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق[3]، ووقوع سلسلة من الخلافات بين البعث السوري والقيادة المصرية، انتهت باستقالة الوزراء البعثيين من حكومة الوحدة في نهاية عام ١٩٥٩[4].

وفي الواقع أن التهدئة الحقيقية والفعلية مع الأردن كانت في بداية عام ١٩٦١، بعد مبادرة الملك الحسين لتحسين العلاقات بين البلدين ،ذلك أن الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٩ ونهاية عام ١٩٦٠ ،شهدت خلافات بين الأردن ومصر حول المبادرات المصرية تجاه القضية الفلسطينية. وبذلك نشأت هدنة قصيرة بين الأردن ومصر استمرت إلى أن انفصلت سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة في العام نفسه. وهي ذات الفترة التي شهدت فيها المنطقة بشكل عام توجهاً نسبياً محدوداً نحو التهدئة.

(١) غالي، بطرس، (الناصرية وسياسة مصر الخارجية)، السياسة الدولية، ص١٦.

(٢) أحمد، أحمد، يوسف، (النزاعات العربية - العربية)، المستقبل العربي، ص١٠٥.

(٣) أحمد، أحمد، يوسف، (الصراعات العربية - العربية)، ص٢١٠.

(٤) هلال، علي الدين، (الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨ -١٩٦١)، المستقبل العربي، ص٦٦.

الأزمة العراقية - الكويتية

في ١٩ حزيران عام ١٩٦١ أعلنت الكويت استقلالها، بعد أن أبرمت مع بريطانيا معاهدة صداقة ومساعدة متبادلة. ثم تقدمت الكويت بطلب انضمام إلى جامعة الدول العربية في ٢٠ حزيران ١٩٦١. وفي ٢٥ حزيران ١٩٦١ أعلنت الحكومة العراقية، أن الكويت جزءً أصيلاً من الدولة العراقية، وأن حكومة بغداد ستتخذ التدابير اللازمة لضم هذا الجزء إلى أصله [١].فجاء على لسان رئيسها عبد الكريم قاسم إن الاتفاقية بين بريطانيا وشيخ الكويت تتعارض مع حقيقة أن الكويت كانت ولا تزال تؤلف جزءً لا يتجزأ من العراق وأن العراق عازم على التمسك بوحدة الشعب في العراق والكويت والمحافظة عليها[٢]. وأصدرت الحكومة العراقية لائحة تنص على تعيين أمير الكويت حاكماً لمقاطعة الكويت، وحشد العراق قواته المسلحة على الحدود مع الكويت[٣].

في الواقع اختلفت الآراء حول تفسير مبادرة عبد الكريم قاسم في ذلك الحين، فهناك من رأى أن الهدف الحقيقي من هذا التحرك، ليس ضم الكويت، ولكن منعه من الارتباط بالسعودية أو الوصول إلى عقد اتحاد معها. وقسم آخر رأى أنه لم يكن في نية العراق استخدام القوة العسكرية لتحقيق هذا الضم لأن العراقيين كانوا يأملون في أن ثورة شعبية في الكويت ستتولى هذه العملية[٤].

أما رد فعل الكويت على التهديد العراقي فقد تمثل في طلبها حماية القوات البريطانية لأراضيها من احتمالات الغزو العراقي العسكري لها، وقد استند هذا الطلب من الناحية القانونية إلى أحكام المعاهدة التي عقدت بين الكويت وبريطانيا

(١) غالي، بطرس، (الدبلوماسية العربية)، السياسية الدولية، ص٢٠.

(٢) أفندي، عطية حسين، (الجامعة العربية وأزمة الخليج)، السياسية الدولية ،ص٤١.

(٣) غالي، بطرس، (الجامعة العربية وتسوية المنازعات)، ص٨٤.

(٤) المرجع السابق، ص٨٤.

في ١٩ حزيران عام ١٩٦١، فأنزلت بريطانيا قواتها في الكويت في أول تموز ١٩٦١ بعد أربع وعشرين ساعة من طلبها[١]. ثم طلبت الكويت عقد جلسة لمجلس الأمن، لبحث التهديد العراقي، وطلب العراق كذلك من المجلس بحث التهديد الناتج عن إنزال القوات البريطانية في الكويت لما يشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين[٢].

وفي جلسة مجلس الأمن التي عقدت فيما بين الثاني والسابع من تموز عام ١٩٦١ أوضح مندوب العراق مطالب بلاده مؤكداً أن حكومته لا تنوي استخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق الوحدة المنشودة بين العراق والكويت، وأنها ستستخدم الوسائل السلمية لتحقيق ذلك. وهاجم في ذات الوقت التدخل العسكري البريطاني باعتباره مهدداً للسلم والأمن في المنطقة، مطالباً بجلاء القوات البريطانية عن الكويت فوراً. وذلك في محاولة للإشارة إلى أن النزاع الحقيقي ليس بين العراق والكويت، وإنما بين القومية العربية والاستعمار البريطاني.

وعلى الصعيد العربي، أبلغت الكويت الأمانة العامة للجامعة العربية بالتهديد العراقي، وأرسل أمير الكويت برقيات إلى جميع الدول العربية تتعلق بالتهديد العراقي لاستقلال الكويت ووحدة أراضيه. وكان رد الملك حسين على البرقية التي تلقاها من أمير الكويت، والتي يطلب فيها تأييد الأردن لاستقلال الكويت، بأن الأردن سيبقى نصيراً للحق والعدل[٣]. وأعلنت مصر رفضها للتهديد والمزاعم العراقية، واعتبرت إعلان عبد الكريم قاسم عدواناً على استقلال وسيادة دولة الكويت. كما اعتبرت السعودية أن أي اعتداء على الكويت، هو اعتداء على

(١) أفندي، عطية حسين، (المرجع السابق)، ص٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٤.

(٣) أبو طالب، عبد الرحيم، (أزمات العراق والكويت)، ص٣٣.

أراضيها[١] باعتبار أن دولة الكويت متاخمة للأراضي السعودية، وبينهما اتفاقيات بشأن المنطقة المحايدة المتداخلة في حدود البلدين. ثم تقدمت السعودية بطلب عقد اجتماع غير عادي لمجلس جامعة الدول العربية لبحث موضوع انضمام الكويت إليها، وبطلب لمناقشة التهديد العراقي للكويت.

وأمام الإجماع العربي الرافض لمطالب عبد الكريم قاسم، كانت العودة إلى الجامعة العربية، لتكون من جديد إطاراً للعمل العربي المشترك ومركزاً لتسوية الخلافات التي تنشب بين الدول العربية. فانعقد مجلس جامعة الدول العربية في ٥ تموز ١٩٦١ إلا أنه لم يتخذ قراراً نهائياً بشأن الأزمة. وحول ذلك، يعتقد أن مجموعة من الدول العربية، على رأسها لبنان والأردن والسودان وتونس، كانت ترى أن اتخاذ قرار بقبول الكويت عضواً في جامعة الدول العربية سيترتب عليه انسحاب العراق من الجامعة. فتأجل اتخاذ القرار لإتاحة المجال للأمين العام للاتصال بالدول الأطراف للعمل على حل الأزمة بشكل توفيقي. ثم انعقد مجلس الجامعة العربية مرة أخرى في ٢٠ تموز ١٩٦١، واصدر القرار رقم ١٧٧٧-٣٥ بموافقة جميع أعضاء المجلس باستثناء وفد العراق الذي انسحب مقرراً مقاطعة اجتماعات المجلس التي تشترك فيها الكويت[٢]. وقد نص القرار على ما يلي: "يقرر مجلس الجامعة الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية، بأن يصدر مجلس الجامعة القرار الآتي[٣]:

أولاً:

أ. تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضي الكويت في أقرب وقت ممكن.

(١) المرجع السابق، ص٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص٢١.

(٣) غالي، بطرس، (الدبلوماسية العربية)، السياسة الدولية، ص٢١.

ب. تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق.

جـ. تأييد كل رغبة تبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع غيرها من دول الجامعة العربية، طبقاً لميثاق الجامعة.

ثانياً:

أ. الترحيب بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية.

ب. مساعدة دولة الكويت على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

ثالثاً: تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة، لصيانة استقلال الكويت بناءً على طلبها، ويعهد المجلس إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ. وقد نفذ الأمين العام لجامعة الدول العربية، الفقرة الأخيرة من القرار ١٧٧٧ - ٣٥ بأن أنشأ "قوة طوارئ" عربية مكونة من قوات سعودية ومصرية وأردنية، وصلت إلى الكويت في العاشر من أيلول، وكانت رمزية أكثر منها فعلية، ولم يدم بقاؤها في الكويت طويلاً[١]. فبعد وقوع الحركة الانفصالية بين مصر وسوريا، قررت مصر سحب قواتها من الكويت في ١٢ تشرين الأول عام ١٩٦١ بحجة رفضها التعاون مع الأردن والسعودية، اللتين اتهمتا مصر بالإسهام في إنجاح الحركة الانفصالية في الجمهورية العربية المتحدة. وفي كانون الثاني عام ١٩٦٣[٢] سحبت كل من الأردن والسعودية قواتهما من الكويت، وبعد انقلاب عام ١٩٦٣ في العراق، وتولي عبد السلام عارف الحكم اعترفت حكومة العراق بالكويت، وتبادلتا التمثيل الدبلوماسي.

(١) المرجع السابق، ص٢٢.

(٢) تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية، في دور انعقاده العادي التاسع والثلاثين، ص٦٦.

لعل تعامل النظام العربي مع الأزمة، وتنافسات النفوذ بين دول المحور التقدمي، كانا من أهم العوامل التي ساعدت على إبقاء الأزمة في مراحل التهديد والتصعيد اللفظي وعدم تحولها إلى نزاع مسلح. هذا فضلاً عن أن الأزمة لم تشكل تهديداً لحالة النظام بقدر ما أتاحت فرصاً أمام العديد من دول النظام لإعادة تشكيل سلوك سياستها الخارجية وفقاً لأهدافها ومصالحها في هذه المرحلة.

فمن ناحية، عكس السلوك المصري تجاه الأزمة أمرين، تمثل الأول في إظهار رغبة مصر بالتوجه نحو التهدئة مع الدول العربية المحافظة، بعد أن تفاقمت حدة الخلافات داخل المحور التقدمي وبالذات مع العراق. فعلى الرغم من أن مصر كانت تنظر إلى الكويت أيديولوجياً على أنها دولة أقرب إلى محور الدول المحافظة منها إلى الدول التقدمية، إلا أنها رفضت مزاعم الرئيس عبد الكريم قاسم في ضم الكويت، واعتبرت إعلانه عدواناً على استقلال الكويت وسيادتها[١].

أما الأمر الثاني الذي عكسه هذا السلوك فيتصل بمدى التنافس بين دول المحور التقدمي لتحقيق المكانة والنفوذ والزعامة، الأمر الذي يؤكد على أن تقسيم الدول العربية إلى محورين تقدمي ومحافظ إنما هو تقسيم يقوم أساساً على خدمة مصالح بعض الأنظمة وأهدافها السياسية أكثر من استناده إلى أسس أيديولوجية.

ومن ناحية ثانية، فقد عكس سلوك غالبية الدول العربية تجاه الأزمة رغبتها ومصلحتها في تسوية الأزمة بشكل توفيقي، بحيث لا تكون التسوية على حساب خروج العراق من جامعة الدول العربية أو على حساب استقلال الكويت، لأن ذلك سيمثل سابقة لغيرها، وسيثير الكثير من المشكلات الحدودية العربية، وقد

(١) أبو طالب، عبد الرحيم، (مرجع سابق)، ص٣١.

برز ذلك من خلال طلب مندوب اليمن عدم اعتبار موقف بلاده من الأزمة حجة عليها بالنسبة لوضعها في الجنوب.

ويبدو كذلك، أن التدخل العسكري البريطاني في الكويت والذي صبغ النزاع بصبغة دولية وأخرجه عن كونه نزاعاً محلياً بين دولتين عربيتين[١]، يعد من الأسباب المهمة التي ساعدت على استمرارية فعالية تفاعل النظام مع الأزمة، فقد مكن بعض الدول العربية من اتخاذ أنماط سلوكية توفيقية حيال الأزمة. وأتاح لأكثر من دولة عربية هامشاً للمناورة الدبلوماسية التوفيقية، وذلك في أن لا تدخل هذه الدول في صميم المشكلة بقدر مطالبتها سحب القوات البريطانية من الكويت وإزالة الأسباب الداعية لوجودها، يضاف إلى ذلك أن دبلوماسية جامعة الدول العربية جاءت انعكاساً لحالة الإجماع العربي التوفيقي وليست انعكاساً لحالة النظام الصراعية، فكانت متوازنة وفعالة إلى حد كبير، فهي لم تدن العراق، وفي ذات الوقت ألزمت الكويت بضرورة الالتزام بالإرادة العربية، حيث علقت الجامعة اعترافها بالكويت وقبول عضويتها على قيام الحكومة الكويتية بالطلب من بريطانيا سحب قواتها من أراضيها[٢]. أسهم في ذلك أن الأزمة لم تقترب من خطوط التماس العربية الساخنة فهي لم تكن ذات مضامين أيديولوجية بقدر ما هي تصعيد لفظي تجاه قضية حدود بين دولتين[٣]. من هنا، فقد شكل تعامل النظام العربي وحالة الإجماع التوفيقية وطبيعة علاقات الأردن الثنائية ووضعه داخل النظام، البيئة الإقليمية المباشرة لسلوك سياسته الخارجية تجاه الأزمة. إذ يمكن القول، أن سلوك السياسة الخارجية تجاه الأزمة اتسم منذ البداية بالحذر وعكس رغبة الأردن في الإبقاء على كل البدائل والخيارات مفتوحة أمامه، لتشكيل سلوكه نحو توافق عربي يحول دون ضم العراق بالقوة للكويت، وفي ذات الوقت، يحول

(١) غالي، بطرس، (الدبلوماسية العربية)، السياسة الدولية، ص٢٣.

(٢) الرشيدي، احمد، (وظيفة جامعة الدول العربية)، المستقبل العربي، ص١٠٤.

(٣) أنظر: أحمد، أحمد يوسف، (النزاعات العربية – العربية) المستقبل العربي، ص١٠٦.

دون تبني العراق قراراً يؤدي إلى عزلته إقليمياً. كما عكس هذا السلوك حرص الأردن ورغبته في الخروج من حالة العزلة الإقليمية التي فرضت عليه في الفترة السابقة.

إضافة لذلك، فقد اتسم سلوك السياسة الخارجية الأردنية بدرجة واضحة من الثبات في المضمون والمبادئ الأساسية التي ينطلق منها في سياسته العربية، وفي مقدمتها رفضه المطلق لفكرة ضم أراضي الغير بالقوة، فقد جاء رد الملك حسين على برقية أمير الكويت التي يطالب فيها تأييد الأردن لاستقلال بلاده، ليؤكد على وقوف الأردن إلى جانب الحق والعدل[١].

إزاء ذلك، جاء سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة ضمن المحاور الرئيسية التالية:

أولاً: تمسك الأردن في سياسته الخارجية بالخيار الدبلوماسي التوفيقي لإنهاء الأزمة، حيث اقترح الأردن ودول عربية أخرى على الأمين العام لجامعة الدول العربية، تأجيل اتخاذ أي قرار بإدانة العراق، والقيام بمساع حميدة بين الأطراف المتنازعة لحل الأزمة قبل عرضها على مجلس الجامعة[٢]. وقد عكس هذا الاقتراح رغبة الأردن في إيجاد حل توفيقي للأزمة يحفظ أطرافها عربياً، ويحول دون اتخاذ العراق قراراً يقضي بخروجه من الجامعة العربية. الأمر الذي سيؤدي إلى اختلال التوازن بداخلها لصالح الجمهورية العربية المتحدة، ويجنح بالجامعة من كونها إطاراً للعمل العربي المشترك إلى أداة تهيمن عليها دولة المقر أو الدولة الأقوى. فتوجه مصر نحو التهدئة مع الأنظمة العربية المحافظة لم يكن يعني تخلي مصر عن سياستها العدائية تجاهها بقدر ما هو تكتيك مؤقت لما تشهده الجمهورية العربية ودول المحور التقدمي من خلافات داخلية.

(١) أبو طالب، عبد الرحيم، (مرجع سابق)، ص٣٣.

(٢) غالي، بطرس، (الدبلوماسية العربية)، السياسة الدولية، ص٢٠.

ثانياً: تعزيز العمل العربي الجماعي لحل الخلافات بين الدول العربية بشكل علم واحتواء هذه الأزمة بشكل خاص. فالأردن من خلال سلوكه كان منحازاً لصالح الموقف العربي الجماعي الرافض لدعوى عبد الكريم قاسم في ضم الكويت بالقوة. منطلقاً في سلوكه هذا من إيمانه بعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وبأن مثل هذه القضايا يمكن أن تحل بمزيد من الإحساس بالمصلحة العليا والمصير المشترك. وفي هذا المجال قال الملك حسين: "إننا ونحن نرفض مجرد تصور الحالة التي يقف فيها العربي في وجه أخيه العربي، نؤمن بأن حل هذه القضية وسائر قضايا الخلاف والنزاع بين الأخوة، لا يتطلب إلا القليل من التحسس بالمصلحة العليا، والإيمان بالمصير المشترك لأمتنا العربية"[١].

ويمكن تتبع مسار السلوك الأردني العملي الهادف إلى تعزيز العمل العربي الجماعي في الأزمة من خلال جانبين:

الجانب الأول: تطابق السلوك التصويتي للأردن مع السلوك التصويتي للدول العربية على قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ١٧٧٧ - ٣٥ بشأن الأزمة[٢].

الجانب الثاني: مشاركة الأردن إلى جانب القوات المصرية والسعودية في قوة الطوارئ العربية التي شكلتها جامعة الدول العربية تنفيذاً لقرارها السابق.

وبالإضافة لتعزيز التضامن العربي وتفعيل آلياته المشتركة، فقد رغب الأردن من وراء مشاركته في قوة الطوارئ العربية إظهار تعبيره ومساندته للمطالب الكويتية في احترام استقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ولإخراج القوات الأجنبية الموجودة في الكويت وإحلال قوات عربية مكانها، وبهذا الصدد يقول الملك حسين: "إن مساهمة الأردن في تكوين القوات العربية التي ترابط في

(١) خطاب العرش السامي، في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني ١٩٦١/١١/١.

(٢) أنظر، غالي، بطرس، (الدبلوماسية العربية)، السياسة الدولية، ص٢١.

القطر الشقيق من أجل إجلاء القوات الأجنبية عن أرض عربية نريدها حرة عزيزة"[١] .

أما الهدف الآخر من المشاركة العسكرية فيتصل برغبة الأردن في إطلاع الآخرين على المستوى الذي وصل إليه الجيش الأردني تدريباً وتسليحاً وتنظيماً، حيث قال الملك حسين:

"الغاية من ذهاب القوات الأردنية والقوات العربية الأخرى إلى الكويت هي أن تخرج القوات الأجنبية الموجودة فيه، وأن تحل القضية في أسرع وقت ممكن ... وليعرف الجميع المستوى الذي وصلنا إليه من التدريب والروح العسكرية، وأننا قوة يعتز بها العرب"[٢] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأردن شارك بكتيبة كاملة العدة والسلاح وقد اتخذت مركزها على الحدود بين العراق والكويت، بينما أقامت بقية القوات العربية في مدينة الكويت.

ثالثاً: عمل الأردن على ربط العمل الجماعي العربي في حل هذه الأزمة وحاجة الأردن لمثل هذا الموقف الجماعي تجاه القضية الفلسطينية وفي ذلك يقول الملك حسين: "إن علينا واجباً يتطلب من الجميع أن يقفوا بجانبنا ولكن يهمنا ألا يخرج الأردن عن وحدة الصف العربي، وكلنا أمل في أن تحل المشكلة العراقية الكويتية حلاً عادلاً في أقرب وقت ممكن"[٣] .

---

(١) المجموعة الكاملة لخطب جلالة الملك حسين بن طلال المعظم، حديث الحسين الذي أذيع يوم ١٩٦١/٩/١٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) خطاب الملك حسين، في القوات الأردنية التي توجهت للكويت ١٩٦١/٩/١٣.

رابعاً: الاعتراف بدولة الكويت، حيث كان الأردن من أوائل الدول العربية التي اعترفت بالكويت وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها، حيث قدم سفير الكويت في عمان أوراق اعتماده في ١٩٦٢/١/١٧[١].

بالمحصلة، فإن الأردن من خلال سلوكه الذي تطابق مع سلوك دول النظام، يكون قد أعاق حركة العراق بأتجاه ضم الكويت بالقوة، وإنحاز لصالح العمل العربي الجماعي، وإلى المبادئ التي تحكم سلوكه على المستوى العربي. ومن وراء كل ذلك، يظهر مدى ما يشكله الإجماع العربي من تأثير فعال في احتواء الأزمات العربية، وفي تنشيط الوسائل والأجهزة الدبلوماسية اللازمة لمرافقة مثل هذه الحالات من الأزمات.

---

(١) المديرية العامة للمطبوعات والنشر، (الأردن ١٩٦٢، معلومات رسمية)، ص٣٦٩.
أنظر كذلك محاضرة الدكتور موسى بريزات، (الأردن في النظام العربي، فرص ومعوقات)، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، تاريخ ١٩٩٦/١١/١٢.

السياسة الخارجية الأردنية والأزمة اليمنية ١٩٦١ - ١٩٦٣

بعد فشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة، وما رافقها من تغير وتبدل في سياسة مصر العربية، شهد النظام الإقليمي العربي في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٣ تنامياً في التفاعلات الصراعية، زاد من حدته أن الأزمة اليمنية جاءت لتشكل تطبيقاً لسياسة عبد الناصر الجديدة في المنطقة، فمصر لم يعد يقتصر تعاملها على الدول والأنظمة التي تنسجم معها في الأفكار والأهداف وإنما امتدت إلى الجماعات والقوى الثورية داخل الدول العربية.

حالة النظام الإقليمي العربي ١٩٦١ - ١٩٦٣

تعد حالة النظام العربي في هذه الفترة من أكثر حالات النظام كثافة في التفاعلات الصراعية ضمن فتراته المختلفة. ويبدو أن العامل الأكثر أهمية في زيادة حدة التفاعلات الصراعية تمثل بانهيار الوحدة المصرية - السورية في نهاية عام ١٩٦١ وما تبعها من تداعيات. إذ بالإضافة لما خلفه فشل هذه التجربة وتجربة الاتحاد العربي من مناخ نفسي غير ملائم للوحدة لصعوبة إقناع الزعماء العرب بالاتحاد، لإحساسهم المسبق بالانتهاء إلى الفشل[1]. فقد أدى التغير الذي أحاط بسياسة مصر العربية بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة إلى ارتفاع حدة التفاعلات الصراعية العربية[2].

فبينما كانت سياسة عبد الناصر قبيل عام ١٩٦١ تقوم على مفهوم وحدة الهدف الثوري. بما عناه التطبيق العملي لهذا المفهوم في السياسات العربية من تكريس للاستقطاب الأيديولوجي داخل النظام وشيوع سياسة المحاور، لاقتصار مصر في تعاملها حسب هذا المفهوم على الدول التي تعتليها أنظمة ثورية دون

(١) يسن، السيد، وآخرون، (تحليل مضمون الفكر القومي)، ص٢٨.

(٢) نصر، مارلين، (مرجع سابق)، ص٢٩٦.

غيرها. فإن سياسته الجديدة بعد انهيار الوحدة والتي قامت على مفهوم وحدة الهدف والقوى الثورية[1] قد شكلت مصدراً آخر للصراع داخل النظام العربي، وأدت إلى زيادة التفاعلات الصراعية بين دوله[2]. فالتطبيق العملي لهذا المفهوم في سياسة مصر العربية جعل تعاملها غير قاصر على الدول التي تتفق معها وفيما بينها حول أولويات السياسة الداخلية والخارجية، وإنما امتد ليشمل التعامل مع الجماهير والقوى والجماعات الثورية داخل الدول العربية والعمل على تنظيمها وتعبئتها للإطاحة بأنظمتها[3]. فما حدث في عام ١٩٦٢ أظهر واقعاً جديداً في العمل السياسي العربي تمثل في استخدام القوة العسكرية لنشر الأفكار الثورية على الساحة العربية[4].

وقد كان من شأن هذه التحولات السياسية والاجتماعية، تعزيز الانقسامات وإضفاء بعد أيدلوجي جديد على السياسات الخارجية والعلاقات العربية وزيادة حدة التفاعلات الصراعية العربية بسبب الخلافات بين الأنظمة التقدمية ذاتها، وبسبب ما واجهته الأنظمة المحافظة من تهديد متزايد داخلياً بفعل القوى الاجتماعية التي عمل الرئيس عبد الناصر على تعبئتها، وخارجياً بفعل التحديات التي فرضتها التحولات في الأنظمة السياسية للدول العربية، فبلغت الحرب العربية الباردة ذروتها في هذه الفترة تحديداً من الستينيات[5].

ولم يقتصر تأثير هذه التحولات على الانقسام الأيديولوجي بين الأنظمة السياسية وإنما تخطاها إلى انقسام الأحزاب والنخب السياسية والثقافية والتنظيمات

(١) غالي، بطرس، (الناصرية وسياسة مصر)، السياسة الدولية، ص١٧.

(٢) نصر، مارلين، (مرجع سابق)، ص٢٩٦.

(٣) أنظر: هلال علي الدين، (الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨- ١٩٦١) المستقبل العربي، ص٧٢.

(٤) أنظر: أحمد، أحمد يوسف، (السياسة الأمريكية والثورة في اليمن ١٩٦٢ - ١٩٦٧)، المستقبل العربي، ص١٩.

(٥) أبو دية، سعد، (دراسات في القضايا العربية)، ص٣٧.

الشعبية داخل الدول إلى فريقين، فريق يساري تحرري تقدمي وفريق يميني محافظ، الأمر الذي أسهم أيضاً في زيادة الصراع داخل النظام وإنهاكه[١].

ومن الملاحظ بصفة عامة، أنه رغم عدم المرونة التي اتسم بها نمط التحالفات في هذه المرحلة، إلا أن التحالف أو المحور التقدمي قد ظهر بشكل ضعيف وغير متماسك. وربما يعود ذلك للخلافات المترشحة عن تضارب مصالح الأنظمة، وتأرجح دور البعد الأيديولوجي أمام هذه المصالح في تحديد أولويات السياسات الخارجية لدول هذا المحور، فعندما بدأت ملامح التغيير تظهر في المنطقة العربية لمصلحة التيار التقدمي بوصول البعثيين إلى حكم العراق، رحبت مصر بالنظام الجديد واعتبرته رصيداً جديداً، إلا أنها رفضت التعامل معه حين وصل لحكم سوريا[٢].

أما الخصائص الهيكلية للنظام، فقد جاءت انعكاساً لطبيعة الوضع العربي، فتراجعت الإمكانات السياسية للنظام المصري، نتيجة انهيار الوحدة المصرية السورية، واتجاه مصر نحو العزلة وإعادة البناء الداخلي. فقد واجهت القيادة المصرية صدمة الرأي العام المصري نتيجة الانفصال، وكانت أشد عليها من الخسائر التي أصيبت بها في النظام العربي. وفي الجانب الآخر، لم تنشط الإمكانات السياسية السورية حتى بعد وصول تيار تقدمي إلى الحكم (حزب البعث العربي الاشتراكي) في ١٩٦٣/٣/٨. كما تراجعت إمكانات العراق السياسية بسبب عدم الاستقرار السياسي، وبسبب ما خلفته إجراءات القيادة العراقية الجديدة في تصفية قوى المعارضة من انطباعات سلبية تجاهها[٣].

أما القدرات العسكرية، فعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي زود كل من مصر وسوريا والعراق بأسلحة حديثة، واستمر تدفق الأسلحة الأمريكية على السعودية، إلا أن فجوة الإمكانات العسكرية ازدادت اتساعاً مع إسرائيل، حيث

(١) محافظة، علي والمومني، حسين، (مرجع سابق)، ص ص ٨٤ – ٨٥.

(٢) مطر، جميل وهلال، علي الدين، (مرجع سابق)، ص٩٢.

(٣) المرجع السابق، ص٨٥.

حصلت إسرائيل على كميات وأنواع مختلفة من الأسلحة، تسببت في تغيير الهيكل العسكري الإسرائيلي تغييراً كاملاً. ومما أسهم في اتساع هذه الفجوة تشتت جهود الدول العربية في صراعاتها الداخلية وانهماك مصر وإنهاك قدراتها العسكرية والمادية في الأزمة اليمنية[١].

في الإجمال، انطوت بيئة النظام العربي في هذه المرحلة على مصادر متعددة للتهديد إذ شكلت محاولات بعض الأنظمة لتغيير الوضع القائم بحدتها، مصدراً لتنامي التفاعلات الصراعية، وتهديداً للمصالح الحيوية لأعضاء النظام، زاد من حدتها قابلية المجتمعات العربية للاختراق، ووقوف الدول العربية الرئيسة وراء محاولات التغيير.

الأردن والنظام الإقليمي العربي ١٩٦١ – ١٩٦٣

مع أواخر عام ١٩٦١ شهد النظام العربي خلافات حادة بين الدول العربية، اتخذت ما سماه البعض بالحرب الباردة العربية[٢]. ويمكن القول، أن فشل تجربة الجمهورية العربية، ومحاولات الرئيس عبد الناصر تحميل الدول العربية المحافظة، وبالذات السعودية والأردن مسؤولية الانفصال، لتخفيف وطأة وصدمة الرأي العام المصري، وتدخل مصر العسكري في اليمن، وانتهاجها سياسة دعم القوى الثورية داخل الدول العربية. كانت من أهم أسباب تزايد حدة التفاعلات الصراعية ما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣.

وضمن هذه الحالة، شهدت العلاقات الأردنية المصرية تنامياً مضطرداً في التفاعلات الصراعية، زاد من حدتها، اعتراف الأردن بالحكومة السورية اثر انفصالها عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٩ أيلول ١٩٦١ [٣]، وعودة الرئيس

(١) المرجع السابق، ص٨٦.

(2) Kerr, Malcolm, (The Arab ColdWar), P. 96

(٣) أحمد، أحمد يوسف، (تجربة الجمهورية العربية المتحدة)، المستقبل العربي، ص١٦٣.

عبد الناصر إلى استخدام أدوات الحرب الاعلامية والسياسية ومحاولات الاختراق الداخلي للأردن.

وبالمقابل، فقد ازداد التماسك والتنسيق بين الأردن والسعودية، وشهدت علاقاتهما تقدماً ملموساً بعد زيارة الملك حسين للسعودية في الفترة الواقعة بين ٢٧ - ٢٩ آب عام ١٩٦٢ وتوقيع اتفاق الطائف بين الدولتين. الذي نص على تنفيذ الخطوات التالية بموجب اتفاقيات خاصة [١] :-

أولاً: التمسك الكلي بالحق العربي المقدس في فلسطين والعمل ضمن مخطط موحد لاسترداد ذلك الحق.

ثانياً: تحقيق وحدة عسكرية كاملة بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، وإنشاء قيادة مشتركة للقوات المسلحة في البلدين.

ثالثاً: تنسيق السياسة العربية والخارجية بينهما في إطار التعاون العام.

رابعاً: تنسيق الشؤون الاقتصادية، وإزالة القيود التي تحد من انتقال الأشخاص والسلع والبضائع ورؤوس الأموال.

خامساً: تحقيق تعاون كلي وتنسيق كامل في كافة الشؤون الثقافية والإدارية وفي ميادين التوجيه والإعلام.

سادساً: تسوية قضايا الحدود على الفور.

وقد ترك الاتفاق الحرية لأي دولة عربية ترغب للانضمام إليه.

بذلك ازداد التنسيق داخل المحور المحافظ، وتقربت سوريا إلى الأردن، وقامت علاقات جديدة بينهما، اتسمت بالمجاملة وحسن المعاملة[٢] ، زاد من قوتها تشابه مواقف كل منهما تجاه الأزمة اليمنية في بدايتها. إلا أن هذا التقارب لم يدم طويلاً بفعل التغير في الأنظمة الحاكمة في كل من العراق وسوريا. فعلى إثر الانقلاب الذي وقع في سنة ١٩٦٣، ووصول عبد السلام عارف إلى الحكم في

(١) مديرية المطبوعات والنشر، (الأردن ١٩٦٢، معلومات رسمية)، ص٣٦٦.

(٢) الحسين بن طلال، (مهنتي كملك)، ص٢٠٠.

العراق، عادت سياسة التقارب بين مصر والعراق، وأثير موضوع الاتحاد مع مصر لتنضم إليه سوريا بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بنظام الحكم عام ١٩٦٣، والذي احدث تحولاً جذرياً في سياستها الخارجية. فقد أعلنت دمشق أن الجيش العربي السوري قام بثورة أطاح فيها بالحكم القائم وجاء في البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة، أن الجيش يؤيد ثورة اليمن والجهود المبذولة لحمايتها ويبارك ثورة العراق، وأن سوريا تمد يدها إلى بغداد والقاهرة وصنعاء والجزائر في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية. وعلى إثر إذاعة الأنباء الأولى للثورة، أعلنت الجمهورية العربية المتحدة وقوفها بكل قواتها لمساندة الثورة وحمايتها في سوريا، واعتبرت كل تدخل في شؤون سوريا عدواناً عليها، وقررت الجمهورية العربية المتحدة أن تستأنف نشاطها في الجامعة العربية[١] .

وبذلك أصبح التيار التقدمي يضم الدول الثلاثة في مواجهة التيار المحافظ. وفي السابع عشر من نيسان عام ١٩٦٣ وقعت العراق وسوريا ومصر على وثيقة اتحاد يتخذ شكل دولة فيدرالية تتبنى النظام البرلماني، بحيث يتولى البرلمان انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه الثلاثة الذين ينتمي كل منهم إلى قطر من الأقطار العربية[٢] . ورغم أن الاتحاد لم يقم، إلا أن الإعلان عنه أدى إلى قيام مظاهرات تنادي بالانضمام إليه في مختلف العواصم العربية ومنها عمان. ولتخفيف حدة التوتر بين الأردن والقاهرة تم إبدال رئيس الوزراء وصفي التل الذي كانت القاهرة قليلة الميل إليه بسمير الرفاعي في آذار عام ١٩٦٣[٣] .

بشكل عام، رافقت حالة النظام في هذه الفترة كثافة في التفاعلات الصراعية، مما ولد ضغوطاً هائلة على منظومة العلاقات بين الدول العربية،

(١) تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادي التاسع والثلاثين ٣٠ آذار ١٩٦٣، ص.ص ٥١ - ٥٢.

(٢) محافظة، علي والمومني، حسين، (مرجع سابق)، ص٨٠.

(٣) الحسين بن طلال، (مرجع سابق)، ص١٠٢.

بسبب الخلافات وعدم تبادل الثقة بين أعضاء المحور التقدمي[١]، وتصاعد الصراع بين مصر وكل من الأردن والسعودية بسبب الأزمة اليمنية وتداعياتها الإقليمية.

الأزمة اليمنية

وهي الأزمة التي وقعت في اليمن الشمالي إثر قيام الفريق عبد الله السلال ومنظمة "الضباط الأحرار"* بحركة انقلابية على نظام الحكم الإمامي عام ١٩٦٢. فبعد وفاة الإمام أحمد في الثامن عشر من أيلول عام ١٩٦٢، تولى ولي العهد الإمام محمد البدر المُلك في اليمن، وقد اعتبر خطابه بهذه المناسبة بأنه أكثر تقرباً وميلاً لمختلف الاتجاهات في اليمن، وبالذات إلى تلك الحركات والمنظمات ذات التوجه الراديكالي، التي أثار حفيظتها عدم توجه الإمام أحمد نحو مصر. إلا أن منظمة الضباط الأحرار اتهمت الإمام الجديد بعد مباشرته لمهامه الدستورية، بعدم الوفاء لمبادئه وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم قامت بمحاصرة القصر الملكي والاستيلاء على دار الإذاعة بين السادس والسابع والعشرين من أيلول عام ١٩٦٢[٢]. إلى أن تمت الإطاحة بحكم أسرة حميد الدين ونظام الإمامة،

---

(١) جرجس، فواز، (تأثير الحرب الباردة)، المستقبل العربي، ص٣٢.

* منظمة الضباط الأحرار تأسست في ديسمبر عام ١٩٦١، وتميزت بالعمل السري الصارم والتأثير الفعال، وضمت في عضويتها ضباط الجيش وبعض مستخدمي وموظفي الشرطة في صنعاء وتعز والحديدة، واعتنق الضباط الصغار منهم الآراء والأفكار الأكثر راديكالية وضمت في صفوفها عناصر من مختلف الاتجاهات السياسية، وكانت على علاقات وثيقة ومنظمة بطلاب المدرسة الحربية في صنعاء وفي الواقع العملي بدأت منظمة "الضباط الأحرار" عملها قبل الإعلان رسمياً عن تأسيسها بمدة طويلة، فبعد فشل انقلاب ١٩٥٥ الذي قام به الجيش في تعز، بدأ عبد الله جزيلان وآخرين بإقامة اتصالات وعلاقات مع من بقي من الضباط وبعد تشكيلهم لمجموعة معارضة بدأ الضباط بدراسة تجربة الحركة الثورية في البلدان العربية والتعرف على نشاط وأعمال القادة السياسيين التقدميين بهدف نشر الأفكار الثورية في أوساط المثقفين اليمنيين.

(٢) مجموعة من المؤلفين السوفييت، (تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧ - ١٩٢٨)، ص ص ١١٥-١٢٠.

من قبل القوى الثورية المدعومة مصرياً. وقد جاء التدخل المصري سريعاً ومباشراً، ومثل فرصة للرئيس عبد الناصر لكسب القوة اللازمة لإخراج مصر من عزلتها بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة. فجاء قرار مصر بمساعدة الثورة اليمنية عسكرياً بعد يوم واحد من الانقلاب. وبهذه المساندة العسكرية المصرية للثورة، اكتسبت الأزمة طابع الصراع العربي العام، وأضفت على العمل السياسي العربي مظهراً جديداً تمثل في استخدام القوة العسكرية لنشر الأفكار الثورية. فالمساعدة المصرية للثوار في اليمن، جعلت انتشار الثورة غير قائم على الأفكار والمضامين التي مثلتها، بقدر قيامه واعتماده على القوة العسكرية المصرية. ولم تقتصر آثار هذا التدخل وانعكاساته الإقليمية، على العلاقات بين الدول العربية فحسب، وإنما شملت النظام العربي وآليات عمله المشتركة. ففي الوقت الذي كانت فيه المملكة العربية السعودية تعاني من توتر الداخلي، كانت مصر تساند نظاماً ثورياً يريد تحويل اليمن الشمالي إلى دولة تمارس أيدلوجية ثورية، ومن هنا سبب نجاح الانقلاب العسكري قلقاً كبيراً للنظام السعودي، ذلك أن الثورة في اليمن والتدخل السعودي ضد الثورة، والمواجهة المصرية السعودية المحتملة، ووجود بعض الفئات السعودية غير المؤيدة للتدخل في الأزمة[١]. شكلت عوامل قد تعجل باهتزاز الحكومة السعودية بدرجة تفقد سيطرتها على أمور البلاد، خصوصاً أن الملك سعود لم يتخذ قراراً حاسماً بشأن الأزمة، وإنما كان يساير الموقف ويقدم المعونات إلى الملكيين بشكل تدريجي، الأمر الذي أدى بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى تحويل مهام شؤون الدولة إلى ولي العهد الأمير فيصل[٢].

أما بالنسبة للأردن، فقد نشبت الأزمة بعد شهر واحد من توقيع اتفاق الطائف بين الأردن والسعودية، الذي نص على تحقيق وحدة عسكرية وإنشاء قيادة

---

(١) أحمد، أحمد يوسف، (السياسة الأمريكية والثورة اليمنية)، المستقبل العربي، ص٧١.

(٢) جويس، جرجري، (العلاقات اليمنية السعودية)، ص٩٨.

عسكرية مشتركة للقوات المسلحة في البلدين. وفضلاً عن ذلك، وجد الأردن نفسه رغم التزامه بقضايا التقدم والتحرر والتطور والانفتاح مصنفاً في عداد الدول الرجعية، وتمارس ضده حرباً باردة سرية وعلنية، لم تترك له مجالاً سوى الوقوف ضدها.

أما على مستوى النظام العربي، فقد أصبحت اليمن ميداناً للنزاع بالإنابة بين الأنظمة التقدمية بقيادة مصر، والأنظمة المحافظة بقيادة المملكة العربية السعودية. فالصراع حول النظم السياسية العربية لم يبدأ بإحتلال مكانة مهمة بين قضايا الصراع العربي، إلا بعد ظهور النظم التقدمية منذ عام ١٩٥٥ وإدارتها للصراع مع النظم المحافظة من جانب، وبين بعضها البعض من جانب آخر[١]. وتكاد تكون المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٥٥ - ١٩٦٧ المرحلة الوحيدة التي تعرضت فيها النظم المحافظة لتحدّ حقيقي، وإن كانت المرحلة نفسها قد شهدت تهديداً أكبر للنظم التقدمية ذاتها.

بذلك، فقد أسهمت الأزمة اليمنية نتيجة لتدخل القوى الإقليمية، في تعزيز انقسام النظام العربي إلى فريقين متصارعين[٢]، واضعاف آلياته المشتركة فقد وقفت الجامعة وأجهزتها عاجزة أمام الحرب الأهلية اليمنية. ورغم اعترافها بالنظام الجمهوري في اليمن في آذار ١٩٦٣، إلا أن المسألة اليمنية لم تجد حلاً إلا من خلال مجلس وزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد بجدة في آذار ١٩٧٠[٣]، ومن وراء ذلك تظهر شدة التفاعلات الصراعية بين الدول العربية، بحيث عجز معها النظام العربي وأجهزته عن احتواء الأزمة اليمنية. مما يعطي صورة واضحة عن نية كل طرف من الأطراف بتحقيق أهدافه وعدم التنازل عنها.

(١) أحمد، أحمد يوسف، (الصراعات العربية - العربية)، ص١٥٠.
(٢) أبو دية، سعد، (دراسات في القضايا العربية)، ص ص ٣٧ - ٣٨.
(٣) محافظة، علي، والموميني، حسين، (مرجع سابق)، ص٨٤.

السلوك الأردني تجاه الأزمة اليمنية

لعل من العوامل المهمة التي أدت إلى تصاعد الأزمة اليمنية ووقوعها في هذه المرحلة الصراعية، فتحت تأثير التفاعلات الصراعية تدخلت الأطراف الإقليمية العربية في الأزمة، وتبنت أنماطاً سلوكية مختلفة حيالها، مما أسهم في شيوع سياسة المحاور في التعامل مع الأزمة.

فعلى صعيد النظام الإقليمي العربي، شكلت سياسة عبد الناصر بعد الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة مصدراً لتزايد التفاعلات الصراعية بين دول النظام. زاد من حدتها اتهام الرئيس عبد الناصر للنظم العربية المحافظة بالتسبب في هذا الانفصال. وبذلك وجد الأردن نفسه، بالإضافة للسعودية والحكومة السورية الجديدة، محارباً من قبل مصر بسبب الانفصال. فالأردن في هذه المرحلة لم يكن دولة ضمن نظام يشهد أنماطاً صراعية فقط، وإنما كان أحد الأطراف المستهدفة في هذا الصراع. ولما كانت مساندة مصر للقوى الثورية في اليمن، تؤكد على نهجها في التغيير الراديكالي، وتعزز من وقوف الأردن ضدها. فإن سياسة عبد الناصر العدائية تجاه الأنظمة المحافظة (السعودية والأردن) قد شكلت عاملاً إضافياً لزيادة تماسك هذه الأنظمة لشعورها بالتهديد المشترك. كما أن الأزمة اليمنية، وإن بدت في الظاهر أزمة داخلية بين طرفين حكمت علاقاتهما خلافات داخلية على السلطة داخل دولة واحدة، إلا أنها انطوت في واقعها على مضامين عبرت عن حرب للنظم العربية بالإنابة. فالانعكاسات الإقليمية للتدخل العسكري المصري السريع في الأزمة، نقلها من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية، تدخلت فيها القوى الإقليمية وفق أهدافها ومنطلقاتها. ومما ساعد على التحول الإقليمي للأزمة، أنها جاءت تجسيداً لحالة النظام الصراعية[١] ولما حملته من مضامين فكرية وخصائص أيديولوجية حكمت طرفيها والأطراف الإقليمية الأخرى، فالأزمة عبرت في جوهرها عن رغبة طرف إقليمي (مصر) في تعميم

(١) أحمد، أحمد يوسف، (الصراعات العربية - العربية)، ص ص ١٣٠ - ١٣١.

نموذجه الأيديولوجي ليشمل دولاً أخرى، متخذاً من الأزمة أداة لتنفيذ أهدافه وتعميم نموذجه بالقوة العسكرية.

إضافة إلى ذلك، فقد غابت في ظل حالة النظام الصراعية الجهود والمساعي الدبلوماسية اللازمة لاحتواء الأزمة في بداياتها، وذلك لما تفرضه هذه الحالة من قيود على مثل هذه الوسائل. ثم أن التدخل العسكري المصري المباشر قد أعطى انطباعاً وتأكيداً للأطراف الأخرى عن تصميم القيادة المصرية على تحقيق أهدافها من وراء تدخلها في الأزمة.

وبهذا، فقد شكلت حالة النظام الصراعية وماهية الأزمة، والكيفية التي تعاملت فيها الأطراف الإقليمية مع مجرياتها، وطبيعة العلاقات العربية تحت تأثير التفاعلات الصراعية، عقبة أمام أي طرف للقيام بدور الوساطة لاحتواء الأزمة. وهي ذات العوامل التي شكلت البيئة الإقليمية المباشرة للسياسة الخارجية الأردنية حيال الأزمة اليمنية.

إزاء ذلك جاء سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اليمنية وفق محورين:

المحور الأول: سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأطراف الداخلية للأزمة اليمنية. وضمن هذا المحور، انطلق الأردن في سلوكه من دعم نظام الحكم الإمامي وتأييده طلب أمام اليمن عقد جلسة لجامعة الدول العربية لمناقشة التدخل في شؤون اليمن الداخلية[١]، وأكد استعداده للقيام بكافة الالتزامات تجاه اليمن إذا طلبت ذلك حكومة اليمن "الشرعية"[٢].

المحور الثاني: سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأطراف الإقليمية للأزمة. وقد انطلق الأردن في سلوكه ضمن هذا المحور من ضرورة إعطاء

(١) التل، وصفي، (كتابات في القضايا العربية)، ص٢١٠.

(٢) المرجع السابق، ص١٩١.

الشعب اليمني فرصة لتقرير مصيره بنفسه[١]، ورفضه التدخل المصري العسكري[٢]،والوقوف إلى جانب السعودية في حالة تعرضها لأي عدوان من قبل مصر. وقد برزت هذه المنطلقات من خلال السلوك اللفظي والعملي للأردن حيال الأزمة، فقد عبر الملك حسين عن موقف الأردن بقوله:

"فنحن اليوم نقف بكل عزم لمساندة السعودية الشقيقة في الخير العربي المشترك، وفي معركة البناء والتقدم من أجل خير شعبها. وفي سبيل تحطيم كل أذى يحاول أن يلحقه بها أو بأي جزء عربي آخر أعداء أمتنا فنحن في ذلك أيضاً نؤمن بأن القوة السعودية وفي كافة المجالات قوة لنا ولأمتنا..."[٣].

وفي الجانب العملي فقد تقدم الأردن في ١٩٦٣/١/١٥، بطلب نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى دمشق أو بيروت، احتجاجاً على أدائها، وذلك في إشارة ضمنية لاحتجاج الأردن على الدور الذي مارسته مصر في تحجيم أداء الجامعة[٤]. من ذلك يتضح أن السلوك الأردني الذي تطابق مع السلوك السعودي تجاه الأزمة، قد تشكل على أساس الانحياز لنظام الإمامة في اليمن، ومحاولة إعاقة مصر عن تحقيق أهدافها. وبرز واضحاً في هذه الأزمة أن الحالة الصراعية للنظام وتعامل الدول العربية معها حالا دون إمكانية احتوائها، فتحت تأثير نظام التحالفات في المرحلة الصراعية غابت السمة الدبلوماسية من التحركات العربية، إذ أنه خلافاً للأزمة السابقة بين العراق والكويت، والتي استطاعت الدول العربية احتواءها بالطرق الدبلوماسية عندما تشكلت حالة من الإجماع العربي، فإن هذه الأزمة لم تشهد جهوداً من داخل النظام لاحتوائها، مما جعلها تبدو وكأنها تجسيد وامتداد للحرب الباردة العربية.

(١) كلمة الملك الحسين في وفود لواء نابلس، ١٩٦٣/١/٢٠.

(٢) مديرية المطبوعات والنشر، (الأردن ١٩٦٢ معلومات رسمية)، ص٣٦٧.

(٣) خطاب الملك الحسين إلى الأسرة الأردنية والأمة العربية في ١٩٦٣/١٠/٣١.

(٤) فضة، محمد، (الأردن ومؤتمرات القمة)، ص١٠.

ان دراسة سلوك السياسة الخارجية تجاه الأزمة اليمينية ضمن حالة النظام التضامنية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥، ما هي إلا امتداد لدراسة هذا السلوك تجاه ذات الأزمة ضمن حالة النظام الصراعية في الفترة السابقة الممتدة بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ التي تناولها الكتاب في الجزء السابق. إلا أن تقسيم الأزمة إلى فترتين لتحليل سلوك السياسة الخارجية تجاهها، سيبين أثر التغير في حالة النظام من الصراع إلى التضامن، وما يرافق هذا التغير من تغير في منظومة العوامل الأقليمية الأخرى، على النمط السلوكي لسياسة الأردن الخارجية تجاه الأزمة اليمنية ذاتها.

حالة النظام الأقليمي العربي ١٩٦٤ - ١٩٦٥

تأثر النظام العربي منذُ أواخر عام ١٩٦٣ بعدة عوامل خارجية وداخلية أسهمت في تغيير حالته من الصراع إلى التضامن، حيث بدأت محاولات جادة لإنهاء الحرب العربية الباردة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥[١]. وقد تمثلت هذه العوامل بتزايد التوتر والمصادمات على الجبهتين الأردنية والسورية مع قيام حركة المقاومة الفلسطينية على نحو زاد من احتمالات نشوب حرب عربية اسرائيلية، كما تنامت نزعة اسرائيل التوسعية مع تبلور ملامح مشروعها في تحويل روافد نهر الأردن إلى النقب، بغية جلب مئات الآلاف من يهود العالم وتوطينهم في فلسطين المحتلة. وبذلك، أصبحت الحاجة ملحة للقيام بعمل عربي موّحد لمواجهة المخططات الإسرائيلية وظروف التوتر في المنطقة. فجاءت دعوة

---

[١] أحمد، أحمد يوسف، (التراعات العربية - العربية)، المستقبل العربي، ص١٠٢.

الرئيس عبد الناصر في نهاية عام ١٩٦٣ لعقد مؤتمر قمة عربي وإلى ضرورة التضامن بوجه اسرائيل لاحباط مشروعها لتشكل بداية لهذا التضامن[١] .

أما على الصعيد الداخلي، فإن من بين أهم العوامل التي أسهمت في تغير حالة النظام وتوجه دولة نحو التضامن، قيام مصر بتبني أسلوب جديد في سياساتها العربية مغايراً لأسلوبها السابق القائم على وحدة الهدف الثوري (الذي كان من شأنه أن يحول أي نزاع ثنائي إلى نزاع جماعي بين الدول العربية) ،فقد تبنت اسلوباً يقوم على أساس وحدة العمل العربي[٢] . والذي كان من شأنه تحويل النظام من محاور وتكتلات يعادي بعضها بعضاً إلى وحدات سياسية تتعامل مع بعضها البعض على أساس من المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو محاولة زعزعة استقرار بعضها البعض. فدخل النظام حالة من التعايش السلمي بين الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية [٣] .

فبعد مراجعة مصر لوضعها داخل النظام الإقليمي العربي عملت على التهدئة مع الأنظمة المحافظة في محاولة لاستعادة مكانتها داخل المحور التقدمي، وزعامتها للقومية العربية، إذ بدأت كل من سوريا والعراق منافستها على قيادة التيار التقدمي وزعامتها للقومية العربية. فبعد فشل محادثات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣، وعلى أثر الخلافات التي حدثت بين القاهرة وكل من دمشق وبغداد بسبب موقفهما من العناصر الناصرية، اتخذت بغداد ودمشق بعض الخطوات الوحدوية في المجالات الاقتصادية والعسكرية، توجت بموافقة قيادة حزب البعث على قرار يدعو إلى اتحاد فدرالي بين العراق وسوريا في ١٩٦٣/١٠/٢٧[٤] .

---

[١] الموافي، عبد الحميد محمد، (مؤتمرات القمة العربية كأسلوب للعمل المشترك) ،المستقبل العربي، ص٦٩.

[٢] غالي، بطرس بطرس، (الدبلوماسية العربية) ،السياسة الدولية، ص٢٠٩ .

[٣] فضه، محمد، (مرجع سابق) ،ص٢٢ .

[4] Malcolm, Kerr, (op. cit), pp. 92 - 93 .

وقد مثل هذا التوجه مصدر قلق لمصر لاعتقادها أن هذه الخطوات قد تشجع سوريا على التفكير في الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل، قد تنتقل معها قيادة التيار التقدمي إلى سوريا. لذلك عملت مصر على اشراك الدول العربية الأخرى في تحمل مسؤولية اتخاذ قرار الحرب مع إسرائيل، حتى لا يكون القرار مرهوناً برغبة سوريا فقط، وفي توقيت غير ملائم لدخول مصر في حرب مع إسرائيل، في ظل وجود عشرات الآلاف من الجنود المصريين في اليمن. في حين أن الرئيس عبد الناصر كان يدرك أن تجاهله دعوة سوريا إلى مجابهة إسرائيل ستظهره بمظهر المتخاذل في هذه المسألة الحيوية، وبذلك فإن سوريا ستنتزع المبادرة من مصر بإعلانها استعدادها لخوض الحرب دفاعاً عن الأمة العربية، مما سيظهرها وكأنها تقود مسيرة التيار التقدمي في العالم العربي[١] .

ومن العوامل الأخرى التي دفعت مصر بهذا الاتجاه، حرب اليمن، التي أصبحت تشكل ضغطاً متزايداً على القدرات المصرية لتزايد نفقاتها واتساع حجم التدخل [٢] ،حيث باتت القوات المصرية والسعودية في حالة لا غالب ولا مغلوب، وبذلك أمِل الرئيس عبد الناصر من أسلوبه الجديد عودة العلاقات مع السعودية وإيجاد حل للمشكلة اليمنية دون خسارة تُذكر. كما اتضح أن قدرة مصر في التأثير على الأنظمة العربية الأخرى من خلال العلاقات التعاونية أكثر فاعلية مما يمكن تحقيقه من خلال استخدام أدوات الحرب السياسية ومحاولات قلب أنظمة الحكم عن طريق الدعاية ووسائل الأعلام واستثمار الجماعات الداخلية[٣].

---

[١] مطاوع، سمير، (مرجع سابق)، ص ص ٢٢ - ٢٣ .

[٢] الموافي، عبد الحميد محمد، (مرجع سابق) ،ص ص ٦٩-٧١ .

[٣] مطاوع ،سمير، (مرجع سابق) ،ص ص ٢٢ - ٢٣ .

ثم إن مصالحة الأنظمة العربية وإشراكها في قرار الحرب سيمكن مصر من استعادة مكانتها داخل النظام، وسيُفوت على سوريا نزعتها للحرب إلى حين امتلاك القدرة عليها. فالقيادة المصرية كانت مدركة للإنهيار المستمر في مختلف إمكاناتها الذاتية والإمكانات العربية بوجه عام. لذلك عادت مصر واستخدمت العمل العربي الجماعي، رغم أنها كانت قد قررت بعد مؤتمر شتورا إهمال جامعة الدول العربية وقاطعت اجتماعاتها، ولم تستأنف نشاطها في الجامعة العربية إلا بعد تبدل نظام الحكم في سوريا في الثامن من آذار ١٩٦٣[١] .

وللخروج من هذا الوضع، دعا عبد الناصر جميع ملوك ورؤساء الدول العربية إلى مؤتمر قمة عربي للوقوف بوجه التهديد الإسرائيلي كجبهة عربية موحدة، بحيث تكون آلية اتخاذ القرار بشأن خوض الحرب مع إسرائيل مسؤولية جماعية وليست فردية، وضمن هذه الظروف تم عقد مؤتمر القمة العربي الأول بين الثالث عشر والسابع عشر من شهر كانون الثاني لعام ١٩٦٤ لتبدأ مرحلة جديدة من العمل السياسي العربي الجماعي[٢].

ومما تجدر الإشارة إليه أنه سواء كان لفقدان الثقة بين عبد الناصر والقائمين على السلطة في سوريا والعراق، أم عزم إسرائيل على تحويل مياه نهر الأردن، أثر على توجه مصر نحو العمل العربي الجماعي، فإن دور الدول العربية الأخرى قد عزز من هذا التوجه، سواء لمواجهة الخطر الإسرائيلي أو لظروف داخلية خاصة بكل دولة. فقد دعا الأردن منذ البداية إلى عمل عربي مشترك لمواجهة الخطر الإسرائيلي لكونه يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولأن الأردن سيكون أيضاً الأكثر تأثراً بنتائج تحويل مياه نهر الأردن. كما رحبت المملكة العربية السعودية بدعوة الرئيس عبد الناصر لأنها قد تحقق بداية لانهاء خلافاتها

---

[١] مطر، جميل وهلال، علي الدين، (مرجع سابق) ،ص٩٢ .

[٢] مطاوع، سمير، (مرجع سابق)، ص٢٣.

مع مصر[1]، وسبيلاً لإنهاء الأزمة اليمنية والتخلص من قيد رئيسي على حركتها بخروج القوات المصرية من اليمن. فالنتائج السلبية للأزمة اليمنية لم تقتصر على مصر، ولكنها شكلت معضلة رئيسة أمام النظام السياسي السعودي..

لقد كان من نتائج التوجه نحو العمل العربي الجماعي، أن خرجت العلاقات العربية -العربية في هذه الفترة من حيز الاختلاف الذي كان يسود المنطقة العربية إلى التعاون. فدعوة الرئيس عبد الناصر للاجتماع في إطار جامعة الدول العربية كانت تنطوي على تنازل مصر عن التمسك بشعار وحدة الهدف كأساس لسياستها العربية، فبدأت محاولات جادة لتصفية الحرب الباردة العربية، كان من مظاهرها التراجع الكبير في نمط التفاعلات الصراعية، وتنامي نمط التفاعلات التعاونية بين دول النظام، مما أتاح فرصة أمام العديد من الدول العربية لتسوية بعض الخلافات العالقة بينها، لما توفره مثل هذه الحالة للنظام من ازدياد في قنوات الاتصال بين دوله.

وبذلك إذا كانت حالة النظام الصراعية في الفترة السابقة قد شكلت مصدر تهديد لدول النظام، فإن حالة النظام في هذه الفترة قد شكلت مصدر توفيقاً بين دوله. ومن هنا فقد كان من المتوقع أن يكون هنالك تمايز في سلوك الدول تجاه العديد من القضايا المطروحة أمام النظام وأعضائه.

الأردن والنظام الإقليمي العربي ١٩٦٤ - ١٩٦٥

كان لإدراك الأردن لتنامي الخطر الإسرائيلي على مياه نهر الأردن، وللانهيار المستمر في مختلف الإمكانات العربية وما أصبح يشكله النزاع السعودي المصري في اليمن من عامل مضاف لانهيار قدرات النظام العربي، أثرٌ واضحٌ على تحديد أولويات سياسته الخارجية وأهدافها التي تمثلت في سعي الأردن لتحقيق أكبر قدر من الاتفاق والتضامن العربي من خلال تنقية الأجواء

(١) طهبوب، ناصر، (السياسة الخارجية الأردنية)، ص١٠٤.

العربية، وإنهاء الأزمة اليمنية التي باتت تهدد قدرات النظام العربي، وتجميع الجهد العربي لمواجهة الخطر الإسرائيلي المتنامي، والعمل على تعزيز روابط الأردن العربية وتقوية شبكة أمنه الاقليمي.

ففي حال بدء إسرائيل أعمال تحويل مياه نهر الأردن، طالب الأردن بموقف عربي موحد على أساس أن مسألة مياه نهر الأردن هي جزء من القضية الفلسطينية، وبالتالي فهي تهم العرب جميعاً[1]. وقد وجد الأردن في التحول الذي أحاط بسياسة مصر العربية وتوجهها نحو تعزيز العمل العربي بعيداً عن منطلق الأيدولوجيات الثورية، ووقفها الحملات الإعلامية ضد الدول العربية الأخرى منذ منتصف كانون الأول ١٩٦٣[2]، عاملاً مشجعاً لتحقيق قدر أكبر من العمل العربي المشترك. ساعد على ذلك، التقارب الأردني المصري تجاه بعض القضايا في المنطقة، إذ اشتركت مصر والأردن في القلق من نوايا إسرائيل في استثمار سياسة التصعيد السورية تجاهها، كمبرر لشن الحرب واحتلال أراض جديدة مستغلة حالة تردي العلاقات بين الدول العربية وغياب التنسيق اللازم بينها للقيام بأي عمل عسكري ضدها.

وقد شكلت هذه الرؤية المشتركة لضعف الموقف العربي العسكري تجاه إسرائيل، ودعوة البلدين لضرورة تبني استراتيجية جديدة قائمة على تجميع الجهد العربي في ضوء التهديدات الإسرائيلية، ولمعارضة الأردن ومصر للاقتراح السوري العراقي تأسيس دولة فلسطينية في نهاية عام ١٩٦٣، مصدراً آخر للتقارب بينهما، لما يتيحه هذا الاقتراح من منح نظام البعث في دمشق وبغداد ولاء اللاجئين الخالص، وإلغاء الإدارة الأردنية والمصرية في كل من الضفة الغربية وغزة[3].

(١) مطاوع، سمير، (مرجع سابق)، ص٢٢.

(٢) الموافي، عبد الحميد محمد، (مرجع سابق)، ص٧٢.

(٣) طهبوب، ناصر، (مرجع سابق)، ص١٠٤.

كما ساعد دخول الأردن عضواً في حركة عدم الانحياز على تحقيق المزيد من التقارب بين البلدين[١].

لقد شكل هذا الواقع عاملاً رئيسياً في تحديد أهداف السياسة الخارجية الأردنية. فسياسة الأردن العربية تأثرت دائماً بظروف قربه من إسرائيل. فبالإضافة إلى توجه الأردن نحو العمل العربي المشترك، كهدف دائم في سياسته الخارجية، فإن ظروف هذه المرحلة تطلبت بذل المزيد من الجهود لتعزيز هذا الهدف وتخطي مرحلة الصراع، وتحقيقاً لذلك كان الأردن أول من استجاب لدعوة الرئيس عبد الناصر لانعقاد مؤتمر القمة العربي الأول، والتي رأى فيها سبيلاً لإحياء العمل العربي الجماعي ولمواجهة التهديدات الإسرائيلية وتعزيزاً لشبكة أمنه الإقليمي، مؤكداً بذلك على أن القضايا القومية تظل أهم من القضايا الخلافية الثنائية.

وقد نتج عن مؤتمري القمة العربيين الأول والثاني المنعقدين في مصر عام ١٩٦٤ تحسن في حالة النظام العربي وبيئته، إذ انبثق عنهما إنشاء هيئة تحويل مياه نهر الأردن وبذلك شكلت دائرة إقليمية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده، وأنشئت قيادة عربية موحدة. فقد كان لورقة عسكرية قدمها الأردن إلى مؤتمر القمة الأول في القاهرة، الفضل في التحرك نحو خلق مؤسسة عسكرية عربية مشتركة تحقق إشراك الدول العربية في التصدي للخطر الإسرائيلي. فأصبح يعرف ما يسمى بدول المساندة التي ليس لها حدود تماس مباشرة مع إسرائيل، لتقديم العون والمساعدات المالية والبشرية لدول المواجهة تأكيداً على قومية القضية الفلسطينية. وبذلك، غدا الأردن جزءاً من نظام دفاع إقليمي عربي يخفف من فجوة الإمكانات العسكرية الأردنية مع إسرائيل[٢]. غير أن أهم ما

(١) أبو ديه، سعد، (عملية اتخاذ القرار)، ص٢٣.

(٢) مطاوع، سمير، (المرجع السابق)، ص٣٠.

انبثق عنهما كان قيام منظمة التحرير الفلسطينية وتعيين أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين في جامعة الدول العربية[١].

ونتيجة لذلك، شهدت العلاقات العربية العربية تحسناً ملحوظاً، حيث عقد أول اجتماع بين الملك حسين والرئيس عبد الناصر منذ عام ١٩٥٧، واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بينهما، التي قطعتها مصر بعد اعتراف الأردن بحكومة سوريا سنة ١٩٦١. وبدأت محاولات جادة لتصفية الحرب الباردة العربية عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥، وتبدل الصراع داخل النظام إلى تضامن في وجه التهديد الإسرائيلي.

من هنا يتضح أنه مع تبدل حالة النظام من الصراع إلى التضامن، بدا الأردن أكثر مرونة وحيوية في التفاعل مع مختلف قضايا النظام، وبنفس الوقت لعب التهديد الإسرائيلي دوراً في تنشيط السياسات العربية والسياسة الأردنية للقيام بأدوار مختلفة، لتعزيز التضامن العربي في مواجهة هذا التهديد. وعليه فإنه من المتوقع أن يكون لهذا التغيير في حالة النظام أثر على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اليمنية. وذلك لما أتاحه هذا التغير من فرص جديدة ومساحات دبلوماسية أوسع لاتخاذ أنماط سلوكية جديدة لم يكن بالإمكان اتخاذها ضمن الحالة الصراعية، التي كان من شأنها إعاقة الكثير من البدائل والخيارات أمام الدول الراغبة بالقيام بدور الوساطة.

الأزمة اليمنية ١٩٦٤-١٩٦٥

لم يقتصر التبدّل في هذه المرحلة على حالة النظام وعلى وضع الأردن فيه، بل أخذت الأزمة اليمنية منحىً مختلفاً عن المنحى الذي شهدته في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٢ إلى نهاية عام ١٩٦٣ سواء كان ذلك على صعيد طبيعة القوى

(1) Mansfield, Peter, (Jordan and Palestine), P. 33.

اليمنية المتنازعة أم على صعيد الأزمة ذاتها وما تحمله من مضامين أم على صعيد موقف الدول العربية المشاركة فيها.

فعلى الصعيد الداخلي للأزمة، برز تطوّر تمثّل في تفكّك جبهة السلاّل (الجمهوريين)، فزعماء القبائل الذين كانوا موالين للجمهوريين أصبحوا غير راضين عن السلال بعد وقوع مجموعة من حوادث الاغتيال لبعض الرموز السياسية، كما أزعجهم الدور الذي لعبه المصريون في هذه الحكومة. ونتيجة لذلك عُين أحمد نعمان رئيساً للوزراء وبدأ السلال يضعف بعد تكوين مجلس للرئاسة. وأدى ذلك إلى إحداث تغييرات جوهرية في سياسة اليمن من حيث استقلالها عن مصر، وأجريت مفاوضات بين الأطراف المتنازعة لإنهاء الحرب الأهلية. وقد استخدم النعمان المواقف الجيدة للكويت وسوريا والأردن لتوضيح رغبته في إجراء تسوية سلمية مع السعودية، وأرسل برقية مباشرة إلى الملك فيصل يطلب معونته في تحقيق السلام في اليمن[١]. كل ذلك، ومع بداية عام ١٩٦٣، أوجد جماعات كبيرة غير موالية للملكيين لكنها تعارض الوجود المصري في اليمن، مما مهد لظهور حركة معارضة للوجود المصري، ليست ملكية أو جمهورية، تبلورت فيما بعد في اتحاد للقوى الشعبية، الذي أعلن أن السبيل الإسلامي هو السبيل الوحيد لإنهاء الحرب[٢].

كما برز تطورٌ آخر على صعيد الأزمة اليمنية، حيث تبين أن من غير الموالين لقيادة النظام الجمهوري الجديد لا يؤيدون عودة نظام الإمامة، ومن أن المعارضة القبلية للنظام الجمهوري ليست معارضة له في حد ذاته بقدر ما هي

(١) جويس، جريجري، (**العلاقات السعودية اليمنية**)، ص ١٠٨.

(٢) مجموعة من المؤلفين السوفييت، (**تاريخ اليمن المعاصر**)، ص ١٥٣.

معارضة قبلية لأية حكومة مركزية[١]، بمعنى آخر أتضح أن الأزمة في عمومياتها لا تحمل مضامين فكرية أو أيديولوجية.

أما على صعيد النظام العربي والأطراف العربية المشاركة في الأزمة، فقد برز تطوّر واضح تمثّل في رغبة الأطراف الاقلييمة المباشرة في الخروج من الأزمة بأقل الخسائر الممكنة، وبأسلوب دبلوماسي متكافئ، فقد أصبحت الأزمة اليمنية تشكل عبئاً كبيراً على كلا النظامين المصري والسعودي، لأنها فاقت حسابات الطرفين. فالقوات الموجودة على أرض اليمن أصبحت في حالة لا غالب ولا مغلوب، وأثّرت هذه الحالة سلباً على الاقتصاد المصري، وشكّلت مصدر قلق وانقسام داخل النظام السعودي، ومعضلة رئيسية أمام سياسة السعودية الخارجية والداخلية.

إزاء ذلك اتبعت السعودية الأسلوب الدبلوماسي لإنهاء الأزمة، حيث سعت إلى تحقيق الانسحاب المصري عن طريق المفاوضات مع الرئيس عبد الناصر، وبات واضحاً التغير الذي طرأ على هدف السعودية الرئيسي. فلم يعد هدفها استعادة النظام الملكي وإنما انسحاب القوات المصرية من اليمن بأسرع وقت ممكن. ومن هنا جاءت الموافقة السعودية على محاولة الوساطة الأمريكية المقدمة للأمم المتحدة في ٣٠ نيسان ١٩٦٣، لأنها كانت متماثلة مع أهدافها. ذلك لو أن مصر قامت بتنفيذها والبدء بالانسحاب، لكان الخطر الرئيسي الذي يهدد أمن السعودية قد زال، ولو أن مصر رفضتها فيما بعد، لحصلت السعودية على المعونات العسكرية لبناء الجيش السعودي من الناحية الدفاعية[٢]، فقد جعلت

(1) A Letter from The United States Assistant Secretary of State, Phillips Tallbot to Senator Hickenlooper, p. 33

- نقلاً عن أحمد، أحمد يوسف، (**السياسة الأمريكية والثورة في اليمن الشمالية: ١٩٦٢-١٩٦٧**)، المستقبل العربي، ص ٧٢.

(٢) جويس، جريجري، (**العلاقات السعودية اليمنية**)، ص ١٠٣.

الولايات المتحدة موافقة السعودية على شروط الأمم المتحدة أحد شروط تقديم المعونات العسكرية.

وعلى الصعيد المصري، فقد حاول الرئيس عبد الناصر أن يحقق التسوية مع السعودية، باستخدام عدة طرق، منها تصعيد العمل العسكري لدفع السعودية نحو تسوية للأزمة، حيث قامت القوات المصرية بعملية عسكرية في رمضان عام ١٩٦٣، ونفذت كذلك عملية حربية هجومية كبرى في آب ١٩٦٤[١].

أما على صعيد جامعة الدول العربية، فقد انعكس توجّه دول النظام نحو التضامن على أدائها، وتفعيل دورها في هذا المجال. فقد مثّلت هذه الأزمة أخطر المنازعات التي عرضت على الجامعة لتعدد أطراف النزاع، وتداخلها مع التيارات الأساسية للتناقضات العربية العامة في تلك الفترة[٢]. إلا أن توجه النظام هذا أعاد الفعالية للجامعة العربية، وبرز من خلال جهود الجامعة العربية التبدل في سياسات الدول تجاه هذه الأزمة. فعلى أثر قرار أصدره مجلس الجامعة في أيلول ١٩٦٣ يدعو الحكومات العربية المعنية إلى العمل على استتباب السلام والأمن في اليمن، أرسلت الجامعة "بعثة سلام" زارت السعودية والأردن واليمن ومصر، وقد نجحت البعثة في الحصول على تعهدات من الأطراف المتنازعة بشأن تهدئة النزاع، إلا أن هذه المحادثات لم تؤدِّ إلى اتفاق لإنهاء العمليات العسكرية[٣].

بيد أن مهمة التسوية السلمية الحقيقية من جانب جامعة الدول العربية لإنهاء الأزمة بدأت مع انعقاد مؤتمرات القمة العربية. فقد مهّد اجتماع القمة العربي الأول

(١) المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٢) سليم، محمد السيد، (**دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات**)، ص ١٧٦.

(٣) مجموعة من المؤلفين السوفييت، (**تاريخ اليمن المعاصر**)، ص ١٣٥.

عام ١٩٦٤ إلى لقاء مصري سعودي لتسوية الأزمة[١]، أسفر عن اتفاقية لوقف إطلاق النار في مؤتمر القمة العربي الثاني عام ١٩٦٤، وعقد فيه اجتماع وطني يمني ضم الملكيين والجمهوريين. إلا أن هذه الجهود فشلت بسبب الهوة التي كانت تفصل بين الفريقين المتنازعين في المجلس الوطني اليمني.

وقد أتاحت مؤتمرات القمة الفرصة أمام السلاّل، فقابل الملك سعود في ١٤ كانون ثاني ١٩٦٤، وكذلك التقى الملك حسين، مما مهّد لاعتراف الحكومة الأردنية الرسمي بالنظام الجمهوري اليمني[٢]. ومن ذلك يتضح أن طبيعة الأزمة ومضامينها لم تعد تشكّل عاملاً مهماً في تشكيل سلوك الدول تجاهها، الأمر الذي أتاح لبعض الدول العمل على التقدم بمشروعات سياسية لتسوية هذه الأزمة. ومن الجدير ذكره أن تدّخل الأطراف العربية في الأزمة وإن قلّ تأثيره، إلا أنه استمر حتى عام ١٩٦٧.

(١) سليم، محمد السيد، (**دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات**)، ص ١٨٢.

(٢) مجموعة من المؤلفين السوفييت، (**مرجع سابق**)، ص ١٤٩.

السلوك الأردني تجاه الأزمة اليمنية ١٩٦٤ - ١٩٦٥

رغم أن ألأزمة اليمنية (١٩٦٤ - ١٩٦٥) هي ذات الأزمة التي انطلقت منذ عام ١٩٦٢، إلا أن التغير في منظومة العوامل الاقليمية (حالة النظام، العلاقات العربية وطبيعة الأزمة) التي حكمت سلوك الأطراف الخارجية تجاه الأزمة، قد أفضى إلى أنماط سلوكية جديدة لهذه الأطراف.

فمن ناحية، طرح التغير في حالة النظام العربي من الصراع إلى التضامن، وما نجم عنه من تغير في طبيعة العلاقات العربية وتفاعلاتها وفي مقدمتها العلاقات الأردنية المصرية، تأثيرات مختلفة على نمط سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اليمنية. فبينما شكلت حالة النظام الصراعية في المرحلة السابقة (١٩٦٢ - ١٩٦٣) مصدراً لتنامي التفاعلات الصراعية التي كان من شأنها إعاقت جهود الوساطة والمصالحة، وتحويل أي نزاع داخلي إلى نزاع بين دول النظام، جاء التغير في حالة النظام قبيل مؤتمر القمة الأول وتوجه دول النظام نحو التضامن والعمل العربي المشترك، ليشكل مناخاً سليماً لازدياد التفاعلات العربية التعاونية، وزيادة المساحات أمام الجهود الدبلوماسية العربية سواء على مستوى النظام ومؤسساته أم على مستوى الدول التي يمدها هذا المناخ بقنوات اتصالية ضرورية لإنجاح دورها في حل القضايا الخلافية والصراعية داخل نظامها الإقليمي. وفي هذا المجال يقول الملك حسين:

"إن الانفراج الذي تحقق في جو العلاقات العربية، والروح الإيجابية التي ترعرعت في ظل مؤتمرات القمة ساعدت كثيراً في توفير شروط النجاح للمساعي العربية الجماعية في حل بعض المشكلات المعلقة وتنشيط الجهود

الدبلوماسية العربية ... فقد ساعد الجو الجديد على نجاح الجهود لحل المشكلة اليمنية التي تطلع العرب طويلاً إلى إيجاد تسوية نهائية لها[١] .

ومن ناحية ثانية، لعب تنامي الخطر الإسرائيلي تجاه المنطقة في ظل التبعثر العربي العام وانخراط أطراف عربية رئيسية في الأزمة اليمنية وإنهاك قواها، عاملاً رئيسياً في التأثير على نمط سلوك السياسة الخارجية الأردنية حيال الأزمة في هذه المرحلة. علاوة على ذلك فقد تولدت لدى الأطراف الإقليمية المنخرطة في الأزمة في كل من السعودية ومصر رغبة في إنهاء النزاع دون خسارة، فالأزمة باتت تشكل مصدراً لزيادة الضغوط الاقتصادية على مصر، ومصدراً لفقدان جزء كبير من قواتها العسكرية. وبالنسبة للسعودية فإن الأحداث الداخلية، وعدم الاستقرار داخل الأسرة المالكة كان من الأسباب المباشرة وراء رغبتها في إنهاء الأزمة خصوصاً أن طبيعة الأزمة أخذت تزداد وضوحاً، بعد أن تبين أنها لا تحمل أي مضامين فكرية أو أيدولوجية يمكن أن تؤثر على النظم الأخرى، وأن الصراع بين القوى اليمنية ليس إلا معارضة تقليدية لأي حكومة مركزية[٢] .

إزاء ذلك، جاء السلوك الأردني تجاه الأزمة متأثراً بالمحصلة التي تمخضت عنها الظروف الإقليمية، وبإدراك الأردن لتغير بيئة النظام العربي، وتنامي الخطر الإسرائيلي تجاه المنطقة في ظل تبعثر دول النظام. فالأردن كان يرى في مصر والسعودية قوى إقليمية عربية تتمتع بمكانة استراتيجية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مختلف القضايا التي تواجه المنطقة.

(١) خطاب العرش السامي في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الثاني في ٢٨ تشرين ثاني ١٩٦٥.

(٢) أحمد، أحمد يوسف، (**السياسة الأمريكية والثورة في اليمن الشمالي**) المستقبل العربي، ص٧٢.

هذه العوامل يمكن أن تفسر لنا المغزى الكامن وراء التطور التدريجي الذي أحاط بسلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة، ذلك التطور الذي أدى بدوره إلى إعادة العلاقات مع مصر، بعد تراجعها عن سياستها العدائية تجاه الدول العربية، وإلى اتباع الأردن لأنماط سلوكية توفيقية تجاه الأزمة اليمنية، تمثلت في تبني موقف الحياد بين الطرفين، والتهيئة للاعتراف بالنظام الجمهوري، وهو ما وفّر للأردن قناة اتصال دبلوماسية للقيام بالجهود والمساعي الحميدة بين مصر والسعودية لوقف النزاع بينهما، والمشاركة في طرح مشاريع تسوية للأزمة بشكل يسهم في الحد من تداعي قدرات النظام العربي.

فقبيل انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول، أخذ السلوك الأردني منحىً جديداً من خلال التأكيد للأمين العام لجامعة الدول العربية -أثناء زيارته للأردن في إطار بعثة السلام* لوقف النزاع في اليمن- أن الأردن ليس طرفاً في الأزمة، وأنه لم يبق لإعادة العلاقات بالجمهورية العربية اليمنية إلا الاعتراف بها. وأكد الجانب الأردني على ما يتهدد المصالح العربية، خاصة ما اتصل منها بفلسطين، وعلى ضرورة وقف الحملات الإذاعية والصحفية بين الدول العربية[1].

وعلى صعيد العلاقات الثنائية بين الأردن ومصر، فقد شكّلت القمة حدثاً مهماً لإحداث المزيد من التقارب بين وجهتي النظر الأردنية والمصرية حول العديد من القضايا موضع الخلاف بينهما[2].

* تم تشكيلها على أثر قرار أصدره مجلس الجامعة العربية في أيلول ١٩٦٣ لإنهاء النزاع اليمني.

[1] تقرير الأمين العام لمجلس جامعة الدول العربية، دور انعقاده العادي الحادي والأربعين، ٢١ آذار، ١٩٦٤، ص ص ١٤-١٥.

[2] فضة، محمد، **(مرجع سابق)**، ص ص ٢٠-٢١.

ورغم أن هذه القمة لم تولِ اهتماماً مكثفاً للأزمة، إلا أنه كان للموقف الإيجابي لكلا الطرفين، والتحسن في حالة النظام، الأثر الواضح في دفع الجهود والمساعي الدبلوماسية لاحتواء الأزمة.

وفي ضوء هذا التغير، قام الملك حسين بعد لقائه مع السلاّل، بالاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن في تموز من عام ١٩٦٤، وباعترافه بالجمهورية اليمنية برهن الملك حسين أنه كان مستعداً لتحقيق المزيد من العمل العربي ومن تقديم الصالح القومي العام على المصالح والخلافات الثنائية[1].

ويؤكد الملك حسين على موقف الحكومة الأردنية هذا فيقول:

"من هنا يتحدد موقف حكومتي بجلاء ووضوح من مرحلة الأخوّة والمحبة التي بدأتها أمتنا في مؤتمر قادتها الأول، وكذلك موقفها من مرحلة العمل الإيجابي والتنفيذ المحدد التي انتقلت أمتنا إليها في مؤتمر قادتها الثاني، وهو موقف يتصف في كلا الحالتين بالإيمان المطلق العميق بصون الأخوة وأصالة المحبة التي تشد العرب كلهم بعضهم إلى بعض.. وإذا كانت الفترة ما بين المرحلتين السابقتين قد شهدت دعم الحكومة للكيان الفلسطيني ووقوفها إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية بكل طاقاتها وإمكاناتها، ثم شهدت اعتراف الحكومة بالجمهورية اليمنية الشقيقة فإن الحكومة لن تدخر ذرة من جهودها لتجيء الفترة المقبلة غنية خصبة بما تحمله من مكاسب وانتصارات لفلسطيننا الغالية ورسالتنا الكبرى"[2].

[1] مطاوع، سمير، **(مرجع سابق)**، ص ٣٣.

[2] خطاب الملك حسين في افتتاح دورة مجلس الأمة الأردنية في الأول من تشرين الأول ١٩٦٤.

ونتيجة لاعتراف الأردن بالنظام الجمهوري، ولمجمل التطورات، سواء على مستوى حالة النظام أم على صعيد طبيعة علاقات الأردن مع دول النظام ضمن مرحلة العمل العربي المشترك، فقد أصبحت الخيارات المتاحة أمام الأردن للقيام بدور الوساطة أفضل من تلك التي كانت متاحة أمامه في بدايتها. إذ أن أحد الشروط اللازمة لنجاح دور الوسيط تتطلب أن يتوفر للطرف الثالث القائم بهذا الدور قنوات اتصالية مع مختلف الأطراف، وهو ما تحقق للأردن في هذه المرحلة، حيث أتاحت علاقاته مع مختلف أطراف الأزمة إمكانية قيامه بجهود وساطة متعددة، ساعده على ذلك طلب الرئيس عبد الناصر من الملك حسين توظيف مساعيه في الوساطة بين مصر والسعودية[1]. فقام الملك حسين وبعض الزعماء العرب بدور مهم في المصالحة المصرية السعودية، والتوصل لاتفاق مبادئ لحل الأزمة[2]، إلى أن أثمرت جهود الوساطة هذه عن عقد اتفاقية جدة بين مصر والسعودية في ١٩٦٥/٨/٢٦[3].

واستمر السلوك الأردني باتجاه احتواء الأزمة، منطلقاً من تأثير الأزمة السلبي على قدرات النظام والقضية الفلسطينية. ومن أن حجم القوات البشرية والمالية المستنزفة بهذا النزاع لم يعد يقتصر أثره على مسرح الأزمة، بل تعداها إلى التأثير على موازين القوى العربية في مواقع أكثر أهمية وحساسية[4]. فطرح الأردن مشروع تسوية لإنهاء الأزمة اليمنية، ينطلق من معطيات معركة العرب الأولى في فلسطين. وفي هذا المجال يقول الملك حسين "ولعلي لا أبالغ في القول إذا قلت أن معركة الحسم التي نتطلع إليها رهينة بإيقاف المعارك الجانبية العربية سواء في المشرق أم المغرب التي تقف حائلاً دون التركيز المطلق والحشد الكامل

---

(١) مطاوع، سمير، **(مرجع سابق)**، ص ٣٣.

(٢) فضة، محمد، **(مرجع سابق)**، ص ٢١.

(٣) أبو ديه، سعد، **(عملية اتخاذ القرار)**، ص ٢٣٥.

(٤) التل، وصفي، **(كتابات في القضايا العربية)**، ص ٢٠٩.

بمجابهة قضية العرب الأولى قضية فلسطين"[1]. وفي خطاب ألقاه في الثامن والعشرين من تشرين أول عام ١٩٦٥ بيّن الملك حسين دور الأردن في مجال تسوية الأزمة قائلاً: "...ولقد كان للأردن قسط من المساهمة المخلصة في كافة المجالات. فلم يأل الأردن جهداً في تقديم المقترحات البناءة لأشقائه من أجل حل المشكلة اليمنية، ولم يتقاعس عن الاتصال بهم بإخلاص وصدق لمحاولة إيجاد أسس مشتركة للتفاهم حول القضية بشكل يصون مصالح وكرامة الأطراف كلها"[2].

ومما يذكر أن المشروع الأردني لإنهاء الأزمة كان عبارة عن مبادئ أساسية للتغلب على العقبات التي تعترض إقامة حوار بين الطرفين للوصول إلى أتفاق بين مختلف الأطراف، ومن ثم الحفاظ على استمراريته لإنهاء الأزمة. وكانت أهم بنود المشروع ما يلي[3]:

أ- حفظ كرامة كافة الأطراف المتنازعة وأن يكون ثمن التضحيات في اليمن خطة إعمار سياسية واقتصادية واجتماعية تدفع اليمن بالطريق الذي يتمناه العرب.

ب- أن تشكّل جامعة الدول العربية قوة عربية جماعية* صغيرة في حجمها ولكنها مؤهلة لأداء واجباتها في حفظ السلام في اليمن، وأن تنسحب بعد قيام هذه القوة العربية جميع القوات العسكرية الأخرى غير اليمنية من

---

(١) كلمة الحسين للطلبة العرب في الولايات المتحدة بمناسبة المؤتمر العام لاتحادهم في ١٩٦٥/٩/١.

(٢) خطاب العرش في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الثاني في ٢٨ تشرين أول ١٩٦٥.

(٣) التل، وصفي، **(مرجع سابق)**، ص ٢١٠.

أنظر كذلك وقائع المؤتمر الصحفي، جريدة القدس، عدد ٣٦٦٢، السنة ١٣، ٢٢ حزيران ١٩٦٥، ص ص ١٠٥.

* القوات العربية التي اقترح الأردن مرابطتها في اليمن تكون على غرار القوات العربية التي رابطت في الكويت عقب إعلان استقلاله، وتموّل هذه القوات عربياً.

اليمن، وتتوقف مع هذا الإجراء كافة المساعدات الخارجية لكلا الطرفين المتنازعين.

جـ- تدخل كافة القوات اليمنية المتنازعة تحت إمرة القيادة العربية الجماعية المشار إليها.

د- يتولى تنفيذ هذا المشروع أو الخطة حكومة ليست جمهورية أو إمامية بل تشكيل يمثل فيه الطرفان ويرأسه محايد يرضى عنه الطرفان.

هـ- يستمر هذا الترتيب تحت الحماية العربية لفترة يتفق عليها يقرر بعدها أهل اليمن الشكل الذي يريدون أن يكون عليه نظام حكمهم.

من خلال تحليل سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اليمنية يتضح كيف تأثر نمط السلوك الأردني بحالتي النظام في الفترتين موضوع الدراسة تجاه نفس الأزمة. فبينما تشكّل سلوكه تجاه الأزمة على أساس الانحياز عندما كانت حالة النظام صراعية في عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣، جاءت الحالة التضامنية لتشهد نمطاً سلوكياً آخر للسياسة الخارجية الأردنية يقوم على الحياد والقيام بدور الوساطة.

وفي هذا التغير ما يؤكد على محورية التضامن العربي كهدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية الأردنية. فما أن بدأ الرئيس عبد الناصر بالتراجع عن سياسته العدائية في هذه المرحلة، حتى كان الأردن أول من استجاب لدعوته في إحياء التضامن العربي، والفاعل الرئيسي في تحقيق العديد من المصالحات بين وحدات النظام. إضافة لذلك فقد تبين من خلال تحليل سلوك الأردن تجاه الأزمة وربطه للأثر السلبي للنزاعات العربية على القضية الفلسطينية، مدى ما تشكله هذه القضية من محور رئيسي آخر في حركة سياسته الخارجية.

على خلاف حالة النظام العربي ما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٧ والتي تميزت فيها العلاقات بين الدول العربية بالانتقال السريع من الاختلاف إلى الاجماع، ومن المطالبة بالشكل الدستوري السياسي للوحدة إلى الحد الأدنى من التضامن، جاءت حالة النظام في المرحلة اللاحقة، بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ حيث شهد النظام العربي مرحلة انتقالية، كان من أبرز ملامحها تلاشي مظاهر الحرب الباردة العربية وتفتت الاستقطاب الايديولوجي بعد حرب عام ١٩٦٧، وبروز مفاهيم جديدة في مجال العمل السياسي العربي بعد انحسار التوجهات الراديكالية في السياسات العربية. وبدا النظام العربي أكثر اعتدالاً تحت تأثير هذه المفاهيم، ودخل في حالة تضامنية تستند إلى أسس ومعطيات مختلفة مع نهاية الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣.

حالة النظام الإقليمي العربي ١٩٧٣ - ١٩٧٦

شهد النظام العربي في هذه المرحلة حالة تغير واختلاف في أبعاده القيمية والهيكلية، وحالة التغير والاختلاف هذه فرضتها مجموعة من المتغيرات، كان على رأسها الحروب العربية الإسرائيلية عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، وبروز الثورة النفطية في منطقة الخليج، وضعف القوة المادية والسياسية لمصر، وتراجع دورها العربي، بالإضافة لما ترتب على تبدل قيادتها من إعادة توجيه لسياستها الخارجية والداخلية زمن السادات[١]. لقد تركت هذه المتغيرات تأثيرات مختلفة على طبيعة النظام وإمكاناته وأدت إلى تحولات عديدة في نمط العلاقات العربية والأسس التي قامت عليها المحاور والتحالفات بين دول النظام. فتحت تأثير النفط

(١) أبو طالب، حسن، (السياسة الخارجية المصرية)، المستقبل العربي، ص٥١.

والثروة المالية، وما أدت إليه من تبادل لمواقع الدول، وتعدد مراكز الثقل السياسي الفاعلة، وظهور منطقة الخليج كمركز للجذب السياسي[١] لم تنهار التحالفات المستندة إلى الأيدلوجيات الاجتماعية، فحسب وإنما رافقها تغير في النمط السلوكي العام على نحو دفع الدول العربية إلى أقلمة سياستها الخارجية، وتوجيهها نحو أنماط سلوكية تعاونية. فمع زيادة التفاعلات الاقتصادية تولدت شبكة من المصالح الجماعية بات من غير الميسر معها مبادرة العديد من الدول بأي سلوك بمعزل عن المحددات الاقتصادية والمصالح المشتركة للأطراف الأخرى في النظام. وبشكل عام، اتسم النظام العربي بانتهاج الواقعية أسلوباً للعمل السياسي، وتراجع المد القومي أمام منطق الدولة وضروراتها[٢] وأضحت السياسات الخارجية لدول النظام في السبعينيات قائمة بشكل أساسي على المصالح الوطنية المتبادلة، وبدأت أغلب دول المنطقة العربية تشهد استقراراً سياسياً وأمنياً بعد أن أضحت أقل عرضة لعوامل الاختراق العربي[٣].

أما الخصائص الهيكلية (نمط الإمكانات) فقد شهدت تغيراً هاماً في ركائز القوة وكيفية توزيعها، كما شهد النظام توزيعاً أكبر للقدرات والنفوذ، اتسم فيه ميزان القوى العربي بدرجة أكبر من التنافس، وبحالة من حالات تعدد القوى أو الأقطاب. فمع تراجع الدور المصري في المنطقة، برزت أدوار لصالح دول أخرى، في مقدمتها السعودية نظراً للزيادة الكبيرة في إمكاناتها المالية، المتأتية من ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر، الأمر الذي جعل منها ومن الدول المنتجة للنفط مركزاً تتجه نحوه الدول العربية الفقيرة، بحثاً عن المساعدات المالية، لتغطية احتياجاتها الاقتصادية الناجمة عن عمليات التحديث والنمو السكاني المطرد، وبذلك ظهرت السعودية بقدراتها المالية الضخمة كقوة إقليمية محتملة،

(١) هلال، علي الدين، (النظام الإقليمي العربي الجديد)، السياسة الدولية، ص ص ٩٤ -٩٦.

(٢) المرجع السابق، ص٩٤.

(٣) نوبل، بول، (مرجع سابق)، ص ص ٨٠ -٨١.

ونتيجة لهذه القدرات وللثروة النفطية اكتسب النظام العربي أيضاً زيادة في تفاعلاته مع النظم الخارجية[١].

ومن جهة أخرى، أدى تحسن القدرات العسكرية السورية، وتحسن أوضاعها السياسية الداخلية، إلى تدعيم وضعها داخل النظام، وتحفيزها للقيام بدور رئيسي في منطقة الهلال الخصيب. أما سلوكها الخارجي في سياستها العربية، فقد كان مختلطاً تراوح ما بين البحث عن دور إقليمي وضمان الحصول على المساعدات الخليجية. فبينما اتجهت سوريا إلى التهدئة مع الأنظمةالمحافظة، عملت على تصعيد هجومها السياسي ضد نظام البعث العراقي المنافس لها، وتدخلت بصورة مكثفة في السياسة الداخلية اللبنانية[٢] وتقربت إلى الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، في محاولة لأن تكون مركزاً لمحور خاص بها يمكنها من تدعيم مواقفها تجاه العراق، ويؤهلها فرض دعم مالي على البلدان العربية النفطية.

وبالمقابل، أدى تحسن الإمكانات الاقتصادية والعسكرية للعراق إلى تزايد دوره السياسي في المنطقة، رافق ذلك تصعيد العراق أنشطته السياسية ضد القيادة السورية ودول الخليج ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال هذه المرحلة من السبعينيات[٣].

كما امتد نمط التغير في الإمكانات ليشمل خلل التوازن بين دول النظام وإسرائيل. فمع تنامي القوة الإسرائيلية بعد حرب عام ١٩٦٧، تبادلت الدول العربية وإسرائيل المواقع. فبينما كانت إسرائيل تطالب بالسلام قبل عام ١٩٦٧

(١) مطر، جميل وهلال، (الجامعة العربية)، ص٨٩٦.

(٢) نوبل، بول، (مرجع سابق)، ص١٢٤.

(٣) مطر، جميل وهلال، علي الدين، (مرجع سابق)، ص١٠٨ انظر كذلك نوبل، بول (مرجع سابق)، ص ص١٠٢- ١٠٩.

والعرب يرفضون، انعكست المعادلة، بحيث أصبح التصاعد المستمر للمطالب الإسرائيلية الأساس في هذه العملية.

وقد ترتب على تبدل هذه المعادلة وما أفرزته نتائج حرب عام ١٩٦٧ تغير في نمط التحالفات العربية. فمن ناحية، أدت حرب عام ١٩٦٧ إلى تفتيت الاستقطاب الأيديولوجي الذي ساد في النصف الأول من المرحلة السابقة بين –ما أطلق عليه– التحالف المحافظ والتحالف التقدمي[1]، ومن ناحية ثانية ازدادت أهمية الموقف تجاه إسرائيل في السياسات العربية وأنماط تحالفاتها. إذ ليس ثمة خلاف على أن مصر مارست دور الدولة القائد في النظام الإقليمي العربي، فكانت من يحرك ويضع قواعد اللعبة الاقليمية. فمع اسقاطها لخيار الحرب عقب عام ١٩٧٣،وتركيزها على استرداد الأرض المصرية بالطرق السلمية[2] تزايدت احتمالات الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي، وبدأ توازن القوى في العالم العربي، وبصفة خاصة بين دول المواجهة، في التحول لصالح التسوية السلمية.

أما العلاقات العربية وخصائصها، فقد تأثرت بمجمل هذه التغيرات، واتسمت بقدر أكبر من المرونة والاعتدال والتنوع بين مختلف دول النظام، فمصر بعد حرب أكتوبر سعت لإيجاد حلفاء يساندون خط التسوية السلمية، مع حرصها كذلك على ضمان حصولها على المساعدات الاقتصادية والمالية[3]، فازداد تركيزها بصفة عامة على البلدان النفطية ذات الفائض المالي الكبير، وعلى الأردن كطرف مباشر في المواجهة. فعملت على تفعيل سياسة التعايش مع جميع الأنظمة العربية[4]. كما أن السعودية كقوة إقليمية مالية، لاحظت أن توجه الدول العربية إليها لم يكن سعياً وراء تحالفات سياسية بقدر ما كان سعياً للحصول على

(١) أبو دية، سعد، (البيئة النفسية)، ص٢٠.

(٢) سعد الدين، إبراهيم وآخرون، (مصر والعرب)، ص٥.

(٣) هلال، علي الدين، (السياسة الخارجية المصرية والدين والاعتبارات الاقتصادية)، ص٣٨٤.

(٤) أبو طالب، حسن، (السياسة الخارجية المصرية)، المستقبل العربي، ص٥٣.

المعونات والقروض، فعملت السعودية على الاستفادة من هذه التطورات والتوجهات من خلال استخدامها لقدراتها المالية المتزايدة، لزيادة اعتدال بعض الأنظمة التقدمية من خلال الحوافز المالية وتطوير علاقاتها السياسية والعسكرية معها[1]، مما مكنها من خلق توازن قوي يستند إلى التيارين المحافظ والتقدمي. فبرز نمط تحالفات جديد أكثر تعقيداً، شمل الأنظمة المحافظة في السعودية والأردن والتقدميين المعتدلين في مصر وإلى حد ما في سوريا. ونتيجة لذلك، ولشعور الأنظمة المحافظة بإيجابية الفارق بين القيادة المصرية الجديدة والقيادة القديمة[2]، اقتربت سياسة مصر وسوريا من خط الدول العربية المحافظة.

كما انعكس الاعتدال في النظام العربي خلال السبعينيات على أساليب أعضائه، فبدلاً من التركيز على أدوات الحرب السياسية، لزعزعة استقرار الدول للإطاحة بأنظمتها، بذلت جهود للتأثير على الحكومات بصورة مباشرة، من خلال الأساليب الدبلوماسية والضغوط والحوافز المادية، ونشطت آلية التهدئة أو التسوية من خلال وساطة طرف عربي ثالث. ويمكن الإشارة بصفة خاصة إلى المصالحة بين الأنظمة التي كانت تعتبر راديكالية وتلك المحافظة، والتي كان من نتائجها بروز تحالف ثلاثي مصري سوري سعودي قاد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ ليدخل معها النظام أحد حالاته التضامنية[3].

ومما ينبغي ذكره أن آلية الوساطة تزدهر في ظل التفاعلات التعاونية، التي تتيح مجالاً للاتصال بين مختلف الأطراف، ولقيام أطراف ثالثة بدور الوساطة، على نحو يزيد من احتمال التوصل إلى اتفاق ثنائي بين الأطراف المتنازعة. ويمكن الإشارة مثلاً إلى الوساطة المصرية بين شمال اليمن وجنوبه

(١) أبو طالب، حسن، (قياس التعاون)، السياسة الدولية، ص٤٠.

(٢) مطر، جميل وهلال، علي الدين، (مرجع سابق)، ص١٠٨.

(٣) عبد المجيد، وحيد، (مصر والنظام الإقليمي)، السياسة الدولية، ص١٢٦.

عام ١٩٧٢، ووساطة دولة الإمارات العربية المتحدة بين مصر وليبيا، والوساطة السعودية بين البحرين وقطر في عام ١٩٧٥[1].

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن سمة الاعتدال في السياسات العربية، تحت تأثير زيادة التفاعلات الاقتصادية في هذه المرحلة، لم تكن تعني غياب التنافس بين الدول العربية على تبؤ مراكز قيادية. وإنما تغيرت الأسس والأساليب التي تقوم عليها قواعد اللعبة الاقليمية، فمع تعدد مراكز القوى، وتأرجح ركائز القوة في الدول وافتقار أي منها إلى القدرات المتكاملة في التأثير، لم تعد هنالك دولة قادرة على تغيير جوهر السياسة الخارجية للدول الأخرى، فأصبحت عملية التوصل إلى مستوى من الإجماع العربي تتوقف على نوع من المساومات والتنازلات المتبادلة بينها[2]، الأمر الذي صعد من سعي الدول الباحثة عن مكانة اقليمية إلى تأكيد دورها عن طريق ربط نفسها بالقضايا العربية الرئيسة، وإلى محاولتها تأسيس مناطق نفوذ فرعية تشبع تطلعاتها في المكانة والقيادة والنفوذ.

الأردن والنظام الاقليمي العربي ١٩٧٣ - ١٩٧٦

واجه الأردن منذ مطلع السبعينيات حرباً أهلية، أثرت على استقراره الداخلي وعلى طبيعة وضعه في المنطقة العربية، فقد أدى تحول منظمة التحرير الفلسطينية الثوري عام ١٩٦٩، ومحاولة استخدام بعض القوى العربية لمنظمة التحرير كأداة للضغط على الأردن إلى خلاف حول الاستراتيجية وأساليب العمل السياسي بين المنظمة والأردن، إلى أن أخذ الخلاف شكل المجابهة العسكرية ورحيل المنظمة عن الأردن عام ١٩٧١.

ونتيجة لهذه الأحداث ولدعم بعض الدول العربية للمنظمة واجه الأردن حالة من عدم الاستقرار والتوتر في علاقاته العربية، أثرت على مجمل سياساته

[1] أحمد، أحمد يوسف، (الصراعات العربية - العربية)، ص ص٢٠٩ - ٢١٠.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي، (١٩٨٦)، ص١٨٤.

الداخلية والخارجية. فتبلور هدفه في هذه المرحلة، بمحاصرة النتائج والآثار السلبية للحرب الأهلية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

أما من حيث الأسلوب فقد طرح الأردن عام ١٩٧٢ مشروع المملكة المتحدة بين ضفتي الأردن[1]. ورغم أن هذا الاقتراح وجد قبولاً واسعاً في أوساط القطاع الفلسطيني إلا أنه وجد معارضة شديدة من مصر وسوريا مما أحدث خلافاً بين دول المواجهة الثالثة[2].

وعلى الصعيد الاقتصادي الداخلي، بدأ الأردن استراتيجية جديدة للتطوير الاقتصادي، إذ كان أداؤه الاقتصادي من بين العوامل المؤثرة على استقراره الداخلي. فاستمر الأردن في سياسته الخارجية في الفترة اللاحقة بالعمل على تعزيز روابطه السياسية والاقتصادية مع دول المنطقة، وفي مقدمتها دول الخليج العربي، التي أمدت الأردن بمساعدات مالية بالإضافة لاستيعابها جزءاً كبيراً من حجم قوة العمل الأردنية، المدربة والمؤهلة. الأمر الذي مكّن الأردن بعد عام ١٩٧٣ من الدخول في مشاريع اقتصادية وانمائية مختلفة، وأن يحقق درجة عالية من الازدهار والنمو الاقتصادي، ومما أسهم أيضاً في الانتعاش الاقتصادي اضطلاع الأردن عام ١٩٧٥ بدور لبنان التقليدي كمركز للخدمات المصرفية والتجارية والسياحية في المنطقة[3].

وعلى الصعيد السياسي، بدا الأردن نتيجة للتغيرات التي رافقت حرب عام ١٩٧٣ والتي أعادت حالة التضامن داخل النظام، أكثر قدرة على التفاعل مع مجريات النظام العربي وتفاعلاته، إذ حافظ الأردن على نهجه المعتدل في الشؤون الاقليمية، وعمل على تفعيل دوره الاقليمي من خلال تعزيز روابطه الاقليمية، ومشاركته الفاعلة في استقرار النظام وتضامنه، ودعمه للدول العربية

[1] العقاد، صلاح، (السادات وكامب ديفيد)، ص٢٤.

[2] الربابعة، غازي، (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع)، ص٥٣.

[3] طهبوب، ناصر، (مرجع سابق)، ص ص١٤٠ -١٤١.

ومساندتها في أزماتها، حيث عزز الأردن الجبهة السورية في حرب ١٩٧٣، وأيد المغرب في صراعها مع جبهة البوليساريو على الصحراء المغربية بعد إعلان اسبانيا في ٢١ آب ١٩٧٤ منح هذه الصحراء الاستقلال، كما دعم نظام الحكم العُماني في نزاعه مع ثوار الجبهة الشعبية[1]، ورحب الأردن بتقرب سوريا المعلن إليه في أواسط عام ١٩٧٥، والذي وصل إلى ما يشبه التحالف، حين كان الطرفان يخططان إلى تحقيق التكامل بينهما. ومع عام ١٩٧٦، ازداد تحسن العلاقات بين الأردن ومصر[2] وبدأت سوريا بممارسة ضغوطات مختلفة على الأردن، إلى أن انتهت مرحلة التقارب بينهما بسبب تباين موقفهما القومي تجاه الحرب العراقية الإيرانية، فبينما انحاز الأردن إلى جانب العراق بعد محاولاته لانهاء الحرب بين الطرفين، انحازت سوريا إلى جانب إيران.

وانسجاماً مع المتطلبات الاقليمية للسياسة الخارجية الأردنية ولطبيعة ظروف المرحلة وعدم رغبة الأردن في الخروج عن الاجماع العربي، فقد وافق الأردن على قرار مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، والمتضمن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ويؤكد الملك حسين على ذلك في كلمته في مؤتمر الرباط حيث قال: "اتجه الرأي بالاجماع واتخذ معه القرار الجماعي التاريخي بأن يعهد إلى منظمة التحرير الفلسطينية بالواجبات والمسؤوليات المشار إليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"[3]

وبالإضافة لرغبة الأردن هذه، فإن مصالحه الأخرى مع الدول العربية، سواء كانت اقتصادية أم سياسية، ستكون بموضع أدوات ضغط لو لم يقبل الأردن بالإجماع العربي على هذا القرار. وتظهر الضغوط التي مارستها الدول العربية على الأردن للموافقة على قرار المؤتمر مدى تنافسها للقيام بدور مميز في قضايا

(١) طربين، أحمد، (المشاريع الوحدوية)، المستقبل العربي، ص٧٩.

(٢) سعيد، عبد المنعم، (العرب ومستقبل النظام)، ص٢١٠.

(٣) كلمة الملك حسين في مؤتمر الرباط ١٩٧٤/١٠/٢٧.

النظام المركزية، في الوقت الذي لم يظهر فيه الأردن رغبة بممارسة أي دور إلا فيما تعلق بالحفاظ على الإجماع والتضامن العربي. وذلك لرغبته بالاستفادة من التغيرات الناجمة في المنطقة بعد عام ١٩٧٣ لإيجاد تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي. ويؤكد على ذلك الملك حسين فيقول: "فإني مقتنع بأن هناك قوى وعوامل خارجية يمكن أن تهيء الطريق بشكل منطقي نحو إيجاد حل للقضية"[1].

وتتمثل التغيرات التي رأى الأردن أنها تعمل في صالح القضية الفلسطينية، بالتحسن الكبير الذي طرأ على القوة الاقتصادية للدول العربية منذ حرب عام ١٩٧٣، وتحسن القدرات العسكرية العربية، من خلال الدور الذي قامت به القوات العربية عام ١٩٧٣. وكذلك تحسن الموقف السياسي العالمي للدول العربية، فالقوة الاقتصادية والعسكرية ترجمت إلى اعتراف سياسي كبير، واعتراف عالمي للفلسطينيين بحق تقرير المصير.

مما سبق يتضح، أنه رغم تعرض الأردن في مطلع السبعينيات لحالة من عدم الاستقرار في علاقاته مع بعض الدول العربية، إلا أن سمة الاعتدال في سلوكه الخارجي ودوره في الحفاظ على تضامن النظام، قد فعّلا من دوره الإقليمي في استقرار المنطقة وأسهما في إعادته إلى قلب تفاعلات النظام العربي.

وعلى الرغم من الحالة التضامنية العربية النسبية وانخفاض حدة التهديد النابعة من بيئة النظام، إلا أن زيادة التأثير النابع من تشابك المصالح الاقتصادية وتعدد مراكز القوى وتنافسها جعل من عملية صنع السياسة الخارجية أمراً أكثر تعقيداً وصعوبة.

(١) كلمة الملك الحسين في نادي الصحافة في أدنبرا باستراليا ١٩٧٦/٣/٤.

الأزمة اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٧٦

جاءت الأزمة اللبنانية في الوقت الذي هيمنت فيه الواقعية السياسية على النظام العربي، ففي حين شعرت أطراف لبنانية ان منظمة التحرير الفلسطينية تعاني من الضعف، بسبب الملامح الانعزالية لمصر، وتوجهها نحو التسوية مع إسرائيل وخلافاتها مع سوريا، وجدت هذه الأطراف أن الفرصة سانحة لإخراج الفلسطينيين من لبنان، فبدأت الأزمة باتهام الكتائب بتدبير حادث عين الرمانة في ١٣/٤/١٩٧٥، وأسهمت الاعتداءات على جنوب لبنان في تصعيد الأزمة الطائفية والصراع الطبقي. ثم تعددت الأطراف الداخلية المشاركة في الأزمة[١] .

وتعددت كذلك الأطراف الخارجية المشاركة في الأزمة، حيث تدخلت إسرائيل لتحطيم المقاومة الفلسطينية، وتدخلت سوريا لردع الفئات المتصارعة، على اعتبار أن أمنها يتطلب أن يكون لبنان مستقراً وقوياً. وتدخلت منظمة التحرير الفلسطينية[٢] حيث دخل الفلسطينيون لبنان بعد حرب ١٩٦٧، وأصبح الوجود الفلسطيني في لبنان بعد عام ١٩٦٩ ذا صفة شرعية، وأصبحت الحرب مختلطة تحمل خصائص الحرب الأهلية والحرب بالوكالة، وباتت الأزمة اللبنانية مسرحاً تتوازن عليه القوى العربية، وموضع مساومة بين كل من مصر وسوريا والمنظمة، وجاءت النتائج أشبه بمقايضة مصرية سورية بمساعدة سعودية حين اعترفت مصر بدور متميز لسوريا في الحرب الأهلية اللبنانية، مقابل التوقف عن مهاجمة اتفاقية فك الاشتباك الثانية الموقعة في أول أيلول ١٩٧٥ على الجبهة المصرية. ودخلت القوات السورية إلى لبنان بموافقة غالبية الدول العربية بعد أن أصبح دخولها أمراً واقعاً وبناء على طلب رسمي من الحكومة اللبنانية[٣] .

---

(١) السماك، محمد، (القرار العربي)، ص١٨٤.

(٢) أبو دية، سعد، (دراسات في القضايا العربية)، ص٨٧.

(٣) عثمان، عثمان، (مواجهة الأزمات)، ص٢١٠.

ويمكن حصر التدخل العربي في الأزمة اللبنانية بدولتين هما سوريا والسعودية، على ان هذا الحصر لا يعني أن بقية الدول العربية عزلت نفسها عن هذه الأزمة، ولكن لأن الدور السعودي في لبنان قد رافق الأزمة منذ بدايتها في عام ١٩٧٥، وشمل كافة المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية وحتى العسكرية. وقد جاء دور السعودية تأكيداً على رغبتها في إظهار دورها الإقليمي في تسوية الخلافات العربية، وهذا الدور لم يخرج عن إطاره التوفيقي سواء بين الأطراف اللبنانية المتصارعة أم بين بعض هذه الأطراف والمقاومة الفلسطينية، أم بين سوريا والأطراف اللبنانية[١] . أما الدور السوري في لبنان فكانت له خصوصية، ذلك أن سوريا بروابطها التاريخية مع لبنان تعتبر الأكثر حساسية لما يجري بداخله، والأكثر تأثراً بالخطر الناتج عن الوضع اللبناني[٢] ، فقامت الوساطة السورية على أساس أن ضمان أمن سوريا مع إسرائيل يتطلب أن يكون لبنان مستقراً[٣] .

أما على صعيد جامعة الدول العربية فإن مجلسها لم يجتمع إلا بعد مضي ستة أشهر تقريباً من بداية الأحداث وازدياد حدة القتال[٤] . ويمكن القول إن دور الدبلوماسية العربية في معالجة هذه الأزمة قد مر بمرحلتين: مرحلة ما قبل التدخل السوري في لبنان قبل نيسان ١٩٧٦، ومرحلة ما بعد التدخل السوري في لبنان بعد نيسان ١٩٧٦[٥] . فبعد التدخل السوري نشطت الدبلوماسية العربية الجماعية، من خلال عقد مؤتمر قمة سداسي في الرياض ضم السعودية والكويت ومصر وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا المؤتمر تم التركيز على المصالحة المصرية السورية كخطوة أولى وضرورية لإنهاء الأزمة.

---

(١) السماك، محمد، (مرجع سابق)، ص ص ١٩٤ -١٩٥.

(٢) جلول، فيصل، (عشر سنوات على الحرب)، السياسة الدولية، ص١٧.

(٣) العمد، عدنان، (ثلاثة مواقف عربية)، السياسة الدولية، ص٣٦.

(٤) الرشيدي، أحمد، (جامعة الدول العربية)، شؤون عربية، ص١٦٦.

(٥) الرشيدي، أحمد، (وظيفة جامعة الدول العربية)، ص ص ١٨٨ -١٩٠.

وصدرت عن القمة قرارات تدعو لوقف إطلاق النار في لبنان، وإرسال قوات ردع عربية لحفظ السلام، ورفض تقسيم لبنان قانونياً وواقعياً، وأكدت الدول على الالتزام بالحفاظ على وحدة لبنان الوطنية وسلامته الإقليمية وعدم المساس بوحدة أراضيه، أو التدخل في شؤونه الداخلية[١].

ثم عقدت قمة ثانية في القاهرة لمعالجة الأزمة اللبنانية في ٢٥/١٠/١٩٧٦، جاءت تكملة للقمة السابقة لمصادقة وموافقة باقي أعضاء الجامعة على قرارات مؤتمر الرياض. وقد وافقت الدول العربية على قرارات المؤتمر باستثناء العراق، كما أقرت هذه القمة ان تساهم الدول العربية في إعادة تعمير لبنان، وتقديم الاحتياجات المادية المطلوبة لإزالة الأضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني.

وعقب التدخل السوري في نيسان ١٩٧٦، اجتمع وزراء الخارجية العرب في إطار الجامعة في حزيران ١٩٧٦، وتقرر إنشاء قوة عربية تتولى حفظ السلام ومراقبة وقف إطلاق النار في لبنان[٢] المهم في ذلك، أن الجامعة لم تُدن التدخل السوري في لبنان بل بادرت إلى إضفاء الشرعية العربية على هذا التدخل من خلال إرسال قوات عربية مشتركة إلى لبنان، معتمدة أساساً على القوات السورية الموجودة فيه[٣].

السلوك الأردني تجاه الأزمة اللبنانية.

يمكن القول أن سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اللبنانية، لم يخرج في مضامينه عن المبادئ المعلنة لسياسته العربية، ويدخل ضمن بيئة العوامل الاقليمية المؤثرة على سلوكه تجاه قضايا المنطقة في هذه المرحلة.

(١) عبد الله، ثناء فؤاد، (مؤتمرات القمة العربية)، المستقبل العربي، ص٧.

(٢) سليم، محمد السيد، (دور الجامعة العربية)، ص١٧٧.

(٣) الرشيدي، أحمد، (وظيفة جامعة الدول العربية)، ص٢٠٢.

فالأردن كغيره من الدول يشكل سلوكه الخارجي وفق الأهداف التي اختطها لنفسه على صعيد سياسته الخارجية، متأثراً بمختلف معطيات البيئة الإقليمية من حوله والتي قد تؤثر بالطبع على ترتيب أولويات أهدافه من مرحلة إلى أخرى.

وليس أدل على تأثر الأردن بمعطيات البيئة الإقليمية العربية في سياسته الخارجية من موافقته على قرار مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، رغم ما يربطه بالقضية الفلسطينية من خصوصية في العلاقة واشتراك بالمصير.

فعلى صعيد حالة النظام كمؤثر إقليمي، فإن الدول العربية وإن بدت أكثر مرونة وقدرة في حركتها الخارجية، كلما كانت طبيعة التفاعلات داخل بيئة النظام تعاونية، إلا أن تشكيل الأردن لسياسته وسلوكه الخارجيين في هذه الفترة تحديداً، بات عملية معقدة أكثر من ذي قبل، وذلك بحكم التغير الحاصل في مجمل طبيعة النظام العربي وخصائصه. إذ أن فقدان التحالفات العربية للأسس الأيدولوجية في تشكيلها، قد أدى إلى تقارب بين السعودية الحليف التقليدي للأردن مع الأنظمة التقدمية، وبالذات في مصر[١]، كما أدى بروز الدول النفطية كقوة اقتصادية مؤثرة، وتراجع ادوار دول أخرى إلى ظهور مراكز قوى متعددة افتقرت إلى ركائز القوة الشمولية، فالقوى الاقتصادية افتقرت إلى القوة العسكرية، وفي بعض الأحيان افتقرت إلى الخبرة السياسية لإدارة شؤون المنطقة، والقوى العسكرية والسياسية سعت في الغالب نحو الحصول على المساعدات الاقتصادية من الدول العربية الغنية لتلبية احتياجاتها. لذلك، لم تعد هناك دولة واحدة تستطيع أن تتحكم في مسار النظام، وإنما كانت هناك قوى متعددة تسعى وتتنافس لإيجاد دور لها في القضايا الرئيسية، التي باتت موضع مساومات وتنازلات بينها[٢]، مما جعل التنبؤ والتحكم في مسار السياسات الخارجية عملية معقدة أكثر من ذي قبل، وأمام

(١) أبو طالب، حسن، (قياس التعاون)، السياسة الدولية، ص٤٠.

(٢) هلال، علي الدين، (النظام الإقليمي العربي الجديد)، السياسة الدولية، ص٩٨.

هذه الحالة وللاعتبارات المتعلقة بالتغيرات الاقليمية الاقتصادية والسياسية التي رافقت حالة النظام. كان لا بد للأردن ليتمكن من بناء هياكله الاقتصادية والتنموية معها من ممارسة دبلوماسية حذرة ودقيقة توازن بين مصالحه الأمنية والسياسية ومطالب الدول العربيةومصالحها.

أما على صعيد الأزمة اللبنانية وأطرافها، فإن الأزمة وإن بدت كأزمة داخلية في ظاهرها، إلا أنها عبرت في الغالب عن سمة توازن القوى العربية وتنافسها في البحث عن الأدوار، وما يشير إلى ذلك طبيعة المشاركين في مؤتمر الرياض، والصيغة التي تم إقرارها، والمصادقة عليها في مؤتمر القاهرة، وتخصيص المؤتمرين لمناقشة الأزمة اللبنانية وتحقيق المصالحة من خلالهما بين سوريا ومصر من جهة وسوريا ومنظمة التحرير من جهة أخرى.

يضاف إلى حالة النظام وطبيعة الأزمة مجموعة عوامل أخرى شكلت جزء من مدخلات البيئة الإقليمية المؤثرة أو المرافقة لسلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اللبنانية، ويأتي في مقدمتها حساسية العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤[1]، وطبيعة علاقاته مع كل من السعودية وسوريا وخصوصية دورهما في الأزمة. هذا فضلاً عن رغبة الأردن بالحفاظ على حالة الإجماع العربي لاستثمار التغير الحاصل على الصعيد الدولي لصالح إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يضمن الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

وأمام هذه المعطيات والعوامل المتداخلة جاء سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اللبنانية، وفق المحاور التالية:

---

(١) جريدة النهار، بيروت، عدد ١٢٧٧٠، ١٩٧٦/٣/٩، ص٨.

المحور الأول، تبنى موقف الحياد التام تجاه الأطراف الداخلية للأزمة، والدعوة للحفاظ على وحدة لبنان وعدم تصعيد الأزمة، وضمن هذا المحور يمكن تمييز ثلاث اتجاهات لسلوك السياسة الخارجية الأردنية.

الأتجاه الأول، دعوة الأردن الجيش اللبناني إلى المحافظة على وحدته ووحدة لبنان[1].

الاتجاه الثاني، دعوة الأردن إلى حل يضمن حقوق الجميع في لبنان، ففي حديث للملك حسين نشرته جريدة النهار اللبنانية قال فيه: "إن عوامل خارجية تلعب في لبنان، وأعرب عن اعتقاده بضرورة إيجاد حل داخل لبنان نفسه يضمن حقوق الجميع"[2]

الاتجاه الثالث، الحرص على ضمان وصول المساعدات الانسانية للشعب اللبناني. وفي هذا المجال أشار الملك حسين إلى موقف الأردن من الأزمة في رسالة وجهها إلى الشعب الأردني في ١٩٧٦/١/٢٠، جاء فيها: "من هنا فقد قدمنا ونقدم لسائر الأشقاء في لبنان الأشم ما تمليه علينا الأخوة الصادقة من عون ومساعدة لتغطية الممكن من احتياجاتهم الانسانية الملحة العاجلة. وقد فعلنا ذلك ونفعله في الحدود القصوى التي تسمح بها الإمكانيات والطاقات. هذا هو الإطار الوحيد لموقفنا .. إن منطلقنا هو الحرص على مصلحة الجميع في لبنان لأنها جزء من مصلحتنا جميعاً في الوطن العربي الكبير، ولم يكن التدخل في شؤون الاشقاء ولن يكون من شيمنا وصفاتنا في يوم من الأيام[3] .

المحور الثاني، مساندة الأردن للأدوار العربية القائمة على احتواء الأزمة وحلها، وضمن هذا المحور يمكن تمييز اتجاهين لسلوك السياسة الخارجية الأردنية.

---

(١) جريدة النهار، بيروت، عدد ١٢٧٧٣، ١٩٧٦/٣/١٢، ص٦.

(٢) جريدة النهار، بيروت، عدد ١٢٨٤٧، ١٩٧٦/٥/٢٦، ص٦.

(٣) رسالة الملك حسين إلى أبناء الشعب الأردني، ١٩٧٦/١/٢٠.

الاتجاه الأول، عدم الخروج عن الاجماع في تعامله مع الأزمة واحتوائها، فقد دعم الأردن من خلال تطابق سلوكه التصويتي مع سلوك غالبية الدول العربية على قرارات مؤتمر القاهرة للمصالحة بين الأطراف اللبنانية المتنازعة وتمكين الشرعية اللبنانية من إعادة سيطرتها على لبنان[١] .

الاتجاه الثاني، دعم وتأييد الأردن لجهود السعودية وسوريا في إنهاء الأزمة، وقبوله للتدخل السوري العسكري في لبنان على اعتباره جزء من قوات حفظ السلام العربية، وما دام هذا التدخل قائماً على إنهاء الأزمة بين الأطراف المتنازعة[٢] .

وفي هذا الصدد يؤكد الملك حسين على دعم الأردن للجهود المبذولة لإنهاء الأزمة قائلاً: "مثلما عملت وأعمل في كل فرصة وضمن أقصى حدود الإمكانيات على المساهمة في كل جهد صادق خير يبتغي إيقاف النزيف في لبنان وتأمين وحدة الشعب في لبنان وصون سلامة الوطن وحفظ الاستقلال في لبنان"[٣]

وبذلك فإنه من خلال السلوك اللفظي والعملي للأردن تجاه الأزمة اللبنانية يتضح أن موقف الأردن جاء على أساس الحياد بين الأطراف المتنازعة، وتأييد إيجاد حل يضمن حقوق جميع الأطراف، ودعم الجهود العربية القائمة على احتواء الأزمة.

---

(١) فضة، محمد (مرجع سابق)، ص٤٥.

(٢) جريدة النهار، بيروت، عدد ١٢٨٠٥، ص٤.

(٣) رسالة الملك حسين إلى أبناء الشعب الأردني ١٩٧٦/١/٢٠.

بعد انقطاع دام أكثر من عشر سنوات، شهد النظام العربي عودة إلى التضامن مع قمة عمان عام ١٩٨٧، لتنطلق بعد ذلك مسيرة مؤتمرات القمة والتجمعات الإقليمية. وقد أسهم الأردن مساهمة فعالة وكبيرة في إعادة حالة التضامن للنظام. وعلى الرغم من ذلك، فقد واجهته مشكلات متعددة في نهاية عقد الثمانينات أثرت على مركزه ودوره في النظام الإقليمي، ومع تنامي الضغوط الأمريكية لإحراز المزيد من التقدم في عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، نشبت أزمة الخليج الثانية، مشكلة نقطة تحول رئيسة في مسيرة النظام العربي، والأسس التي يقوم عليها.

حالة النظام الإقليمي العربي ١٩٨٧ - ١٩٩١

شهد النظام الإقليمي العربي منذ نهاية السبعينيات حالة تداعي وتبعثر تمثلت في تدهور نظام التحالفات السياسية، وما رافقه من ضعف هيكلي وسياسي داخل التجمعات الإقليمية، ووصول جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية إلى أدنى درجات فعاليتها منذ إنشائها[١]. وبشكل عام، يمكن القول أن حالة النظام هذه ارتبطت بمصدرين: تمثل الأول في النزاع المصري العربي حول سياسة التسوية مع إسرائيل، حيث تبلور خطان عربيان متعارضان إزاء ذلك: خط التسوية السلمية مع استبعاد الضغط العسكري، وخط المواجهة العسكرية القائم على تحقيق التوازن الاستراتيجي الذي تبنته أطراف جبهة الصمود والتصدي قبل أن ينفرط عقدها[٢].

---

(١) مطر، جميل، (توازن القوى في النظام الإقليمي العربي)، المستقبل العربي، ص٩١.

(٢) عبد المجيد، وحيد، (القمة العربية)، المستقبل العربي، ص٩٥.

أما المصدر الثاني فكان ذلك المتعلق بالحرب العراقية – الإيرانية والتي أفرزت تياراً عربياً صغيراً متعاطفاً مع إيران رغم رفضه لاحتلالها أي أرض عراقية، وتياراً داعماً للعراق، وتياراً يؤيد العراق وبالوقت ذاته يبتعد عن معاداة إيران[1] .

وقد رافق حالة النظام هذه في عقد الثمانينات مظاهر متميزة لخصائص النظام الهيكلية (نمط الامكانات)، سواء كان ذلك على مستوى النظام ككل أم على مستوى الوحدات المكونة له. تمثل المظهر الأول، في تمكن الدول العربية من تحسين إمكاناتها الاقتصادية نسبياً وشمول قدراتها العسكرية بقدر أكبر من التطوير والتحديث، بسبب تنامي وتعاظم التهديدات الأمنية وتنوع مصادرها. إلا أن تحسين الدول العربية لقدراتها الاقتصادية والعسكرية لم يرافقه أو يتزامن معه ارتقاء وتحسن مماثل في قدرات النظام ككل[2] ، إذ كان لانتشار الآثار المالية لحرب الخليج الأولى ولتدني العائدات النفطية ولحالة التداعي العربية الأثر السلبي على إمكانات النظام الإقليمي العربي[3] ، وعلى القدرات السياسية لبعض وحدات النظام لمواجهتها صعوبات داخلية بفعل هذه الآثار.

أما المظهر الآخر لنمط الإمكانات، فقد تمثل في عدم تنوع مصادر القوة وركائزها في الدول العربية الرئيسة، فلم تكن هناك ثمة دولة واحدة تمتلك قاعدة قوية ومتنوعة للقوة، يمكن أن تؤهلها لتحقيق السيطرة داخل النظام أو تعظم من حركتها على المستوى الاقليمي[4] . إضافة لذلك، فإن الدول العربية التي امتلكت قدرات عسكرية كبيرة نسبياً بقيت قدراتها مقيدة وبعيدة عن الحركة الفاعلة على مستوى النظام، فالقدرات السورية مقيدة في لبنان، والعراق في حرب مع إيران،

(١) عبد الغني، جاسم محمد، (المتغيرات العالمية وانعكاساتها)، المستقبل العربي، ص٧.

(٢) سعيد، نيفين عبد المنعم، (الإطار الإقليمي العربي)، المستقبل العربي، ص١٢.

(٣) صايغ، يزيد، (أزمة الخليج)، المستقبل العربي، ص١٠.

(٤) نوبل،بول، (مرجع سابق)، ص١٠٤.

ومصر، إضافة إلى القيود المفروضة على إمكاناتها، كانت قد استبعدت بعد اتفاقية كامب ديفيد من حسابات التوازن الاستراتيجي العربي مع إسرائيل. وبذلك يمكن القول أن ميزان القوى الذي ساد النظام العربي اتسم بقربه للضعف أكثر منه إلى القوة.

وعلى صعيد البيئة الخارجية للنظام العربي، فقد شهدت تنامي التهديدات النابعة من الجناح الشرقي، والمتمثل بإيران، واتساع خلل التوازن الاستراتيجي على الجناح الغربي مع إسرائيل من الناحية الكيفية بسبب تحسينها الدائم لمختلف قدراتها العسكرية سواء ما تعلّق منها بالأسلحة التقليدية أم النووية أم أسلحة الفضاء، إذ أظهرت إسرائيل غير مرة ما وصلت إليه من قدرات قتالية وسهولة في الوصول إلى أهدافها بدء من قصف المفاعل النووي العراقي، إلى قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، إلى جنوب السودان، وإلى إطلاق الصواريخ البالستية.

كما أدى تنامي القوة الإسرائيلية بشكل واضح منذ عام ١٩٨٢ بعد الغزو الإسرائيلي للبنان، والثقة العسكرية التي اكتسبتها، وتحالفها العسكري مع الولايات المتحدة إلى تحفيزها على إعلان شمول نياتها العدوانية، عزز من ذلك، إقدام الاتحاد السوفيتي بعد منتصف الثمانينات على فتح باب الهجرة اليهودية منه إلى إسرائيل دون قيود، بما يعنيه ذلك من تغير جوهري في موقف الاتحاد السوفيتي تجاه إسرائيل، وبما ينطوي عليه ذلك أيضاً من تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة[1] .

أما حالة التداعي العربي، فقد استمرت حتى عقد قمة عمان الطارئة عام ١٩٨٧، لتبدأ محاولة جديدة لاستعادة التضامن العربي[2] ،حيث شهد النظام تغيراً في نمط تحالفات الدول العربية وسياساتها، فخفت حدة الانقسام الذي ميز النظام

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، (١٩٩١)، ص ٢٥٣.

(٢) أحمد، أحمد يوسف، (النزاعات العربية – العربية)، المستقبل العربي، ص١٠٣.

في فترات سابقة وتحقق قدر أكبر من السيطرة على الصراعات العربية الدائرة بين عدد من الدول من خلال جهود الوساطة[١]. ساعد على ذلك امتداد الانفراج في النظام الدولي إلى المستوى الإقليمي، الأمر الذي ساعد على التقليل من استقطاب القوى العظمى حول الصراعات الإقليمية، ومن ثم تحقيق المزيد من التنوع في العلاقات بين الدول العربية، فتلاشى الصراع حول قضايا التوجهات الدولية بينها.

إلى جانب ذلك، أدى التقارب المتزايد بين الأنظمة، وانخفاض النزعة الراديكالية في السياسيات العربية إلى تلاشي الضغوط والتحديات التي واجهتها النظم، وتلاشي مصادر القلق المتعلقة بالاستقطاب الأيديولوجي أو فقدان الاستقلال الذاتي. فبدأت الدول العربية تركز في تفاعلاتها الاقليمية على علاقات التكامل الوظيفي بينها، من خلال قيام تكتلات إقليمية، مثل مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي، كما مثل تنامي ظهور الحركات الداخلية والتحول نحو الديمقراطية مظهراً من مظاهر السياسات العامة لأغلب الدول العربية[٢].

وتحت تاثير هذه التحولات انعكست حالة النظام على أساليب أعضائه، فبرزت دبلوماسية المصالحة وتنقية الأجواء العربية والتئام عقد الجامعة العربية من جديد. وشهدت المرحلة الممتدة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٠ تحقيق عدد من المصالحات العربية، وأهمها المصالحة بين سوريا والأردن، والعراق وليبيا، والأردن وليبيا، والمغرب والجزائر، وتونس وليبيا، ومنظمة التحرير وليبيا[٣]

(١) التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٨٨)، ص٢٦٢.

(٢) سعيد، نيفين عبد المنعم، (المرجع السابق)، ص٢٢٦.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٨٥)، ص ص ١٩٢ -١٩٤.

وبالوقت نفسه بدأت سوريا بالتحول التدريجي من دور الحليف لإيران إلى دور الوسيط معها[١].

ولتحقيق المزيد من تهدئة الصراعات العربية – العربية تم عقد العديد من اللقاءات الثنائية للزعماء العرب. ففي كانون ثاني ١٩٨٧ التقى الرئيسان السوري والمصري لأول مرة منذ عشر سنوات، ولم تعد سوريا تشكل عقبة في وجه إعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة والدول العربية، والتقى الرئيسان حافظ الأسد وصدام حسين مرتين خلال عام ١٩٨٧ بعدما أصبحت الحملات الإعلامية أقل حده. وبذلك فقد جاء مؤتمر القمة العربي الطارئ في عمان عام ١٩٨٧ تتويجاً لمناخ المصالحات العربية وللجهود المتواصلة لإعادة التضامن العربي، ونجح هذا المؤتمر في تحقيق اجماع عربي على دعم العراق في حربة مع ايران وفي اعادة مصر إلى الصف العربي.

كما نجح في التوصل إلى اتفاق حول الحد الأدنى من المواقف والإجراءات الضروية لإظهار العرب إزاء العالم الخارجي على قدر معقول من التراضي حول المسائل الرئيسية التي تواجه بلادهم[٢]. وانطلقت بعد مؤتمر القمة العربي في عمان مسيرة مؤتمرات القمة العربية، فخصصت قمة الجزائر في حزيران عام ١٩٨٨ لدعم الانتفاضة الفلسطينية والدعوة لعقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ،وجاءت قمة الدار البيضاء في ايار عام ١٩٨٩ بحضور مصر التي استعادت عضويتها في الجامعة، وأعلنت القمة دعمها لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ولمبدأ الأرض مقابل السلام، وأكدت

(١) سعيد، عبد المنعم، (العودة إلى الصف)، المستقبل العربي، ص١١٠.

(٢) ابو طالب، حسن، (قمة عمان)، السياسة الدولية، ص٢٢٦.

أنظر كذلك سعيد ،محمد السيد، (هياكل العمل العربي المشترك)، المستقبل العربي، ص ١٨.

قمة بغداد في أيار عام ١٩٩٠ دعمها لحق العراق في إمتلاك جميع التقنيات الحديثة. وقد تغيب عن حضور هذه القمة سوريا ولبنان[١] .

وعلى صعيد التحالفات وطبيعة العلاقات بين دول النظام، فقد شهدت تغيراً جوهرياً بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وتقلص حدة التهديد النابع من البيئة الإقليمية للنظام على الجناح الشرقي في مواجهة إيران، إذ انحل الائتلاف المساند للعراق والمكون أساساً من الأردن ومصر والسعودية، وبرز إطار مؤسسي إقليمي آخر عرف باسم مجلس التعاون العربي ضم كلاً من مصر والأردن والعراق واليمن الشمالي لموازنة مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي. رافق هذه التغيرات والتحولات على مستوى النظام انعكاسات مختلفة على أوضاع الدول ومواقعها، فقد ساعد الائتلاف الجديد (مجلس التعاون العربي) مصر على استعادتها لعضويتها الكاملة في جامعة الدول العربية، الأمر الذي سمح لها بتوجيه اهتماماتها للقضايا العربية وإلى الصراع العربي – الإسوائيلي. إلا أن عودتها للصف العربي بما تعنيه من تغير ضمني في الموقف العربي تجاه إسرائيل، لم تكن مجرد تكرار للبيئة الإقليمية في الخمسينيات والستينيات، فهذه العودة كانت جزءاً لنمط جديد من التحالفات والقضايا الإقليمية مثلما هي جزء من روابط دولية. فمصر لم تكن تعاني من حجم وضغط ديونها الخارجية فقط، بل إن مصداقيتها واستقلالية دورها القيادي الإقليمي تأثرتا لدى بعض العرب بسبب علاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسلامها المنفرد مع إسرائيل[٢]. فكان من بين أولوياتها تحسين وضعها الاقتصادي وتطوير علاقتها بسوريا لتحقيق نوع من الانسجام بين دورها على الصعيد العربي، ونشاطها في المحيط الإقليمي والدولي[٣] .

(١) عبدالله، ثناء فؤاد (مؤتمرات القمة العربية)، المستقبل العربي ،ص ٨.

(٢) قرني، بهجت، وهلال، علي الدين، (السياسات الخارجية)، ص ص ٦٧٧ -٦٧٩.

(٣) سعيد، نيفين عبد المنعم، (مرجع سابق)، ص٢٠.

أما سوريا فقد ازداد مركزها ضعفاً أواخر الثمانينيات، وبدت كأنها في عزلة إقليمية، وخارج أي صيغة من صيغ التجمعات الإقليمية العربية، ومما زاد من صعوبة موقفها تدهور اوضاعها الاقتصادية وتلاشي الدعم السوفيتي ونقل العراق لصراعه معها من الخليج إلى لبنان[١] . فضلاً عن ذلك، كان العراق في وضع أقوى نسبياً بعد أن أنهى حربه بنجاح مع إيران، وظهرت في الأفق نيته للعب دور إقليمي قائد، وهو ما سمح له بأن يشكل ضغطاً على سوريا حتى في داخل منطقة نفوذها، إلا أن سوريا رغم ضعف مركزها وصعوبة ظروفها ظلت تمتلك القدرة على إعاقة بعض الترتيبات في المنطقة[٢] .

من مجمل ما سبق، فإن تفاعلات هذه المرحلة تشير إلى أن الدول العربية وإن واجهت نمطاً جديداً من التحديات الداخلية مثل تنامي بعض الحركات داخل الدول وتصاعد حدة الانتفاضة الفلسطينية، إلا أن التهديد النابع من البيئة الداخلية للنظام العربي أصبح أقل حدة أمام تزايد التهديد القادم من البيئة الخارجية للنظام، مما ولد مجموعة ضغوط على الحكومات العربية للاستجابة إلى إحياء مقولة التضامن العربي. فدخل النظام مرحلة تضامنية منذ عام ١٩٨٧، وشهد مزيداً من التنوع في العلاقات بين أعضائه.

الأردن والنظام الاقليمي العربي ١٩٨٧ - ١٩٩١

لا شك أن توجه الأوضاع الإقليمية العربية في منتصف الثمانينيات نحو تحقيق نوع من التضامن قد أعطى الأردن فرصة لأن يمارس دوره كوسيط لتحسين العلاقات العربية، فقد كان في تقدير الأردن أن ما يواجهه النظام العربي من مصادر تهديد متعددة تهدد بقاءه واستمراره، تقتضي العمل بأعلى درجة من المسؤولية القومية على تنسيق الجهود العربية وتضامنها. ففي الشرق الحرب

(١) نوبل، بول س، (مرجع سابق)، ص١١٠.

(٢) التقرير الاستراتيجي (١٩٨٨)، ص١٩٣.

العراقية الإيرانية وفي الغرب إسرائيل وشمول نياتها العدوانية بعد غزوها للبنان، هذا بالإضافة إلى ما يشتجر بين الدول العربية من خلافات وانقسامات داخلية، وتباين في المواقف تجاه مصادر التهديد التي تحيط بها وبالنظام العربي.

وضمن هذه الرؤية لما يكتنف البيئة العربية، تركزت سياسة الأردن الخارجية في محيطها العربي خلال الثمانينيات على تحقيق عدة أهداف كان في مقدمتها بالإضافة لتدعيم وضع الأردن عربياً وتوسيع شبكة أمنه الاقليمي، تحسين أوضاع البيئة العربية وإعادة تضامنها، وتعبئة التأييد العربي للعراق في حربه مع إيران، وإيجاد نوع من التقارب والتنسيق بينه وبين سياسات الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية تجاه مسألة الصراع العربي -الإسرائيلي، في ظل تنامي التهديدات الإسرائيلية وتطرفها، وتزايد الضغوط الدولية لتحقيق تسوية سلمية في المنطقة[١].

وتحقيقاً لهذه الأهداف قام الأردن بلعب دور رئيسي ومباشر في تحقيق المصالحة العربية وتحسين البيئة الداخلية للنظام العربي وإعادة تماسكه وتضامنه، وضمن هذا السياق كان استئناف الأردن لعلاقاته مع سوريا في أعقاب القمة السورية المنعقدة بدمشق، نتيجة الجهود التي قامت بها اللجنة الخاصة المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي المنعقد في الدار البيضاء عام ١٩٨٥[٢] أمراً ضرورياً لنجاح دوره في تحقيق المصالحة العربية.

فقد قام الأردن ومنذ عام ١٩٨٣ بالدور الرئيس لإعادة مصر إلى الصف العربي، فطرح قضية عودة مصر في مؤتمر القمة العربي الذي عقد بالدار البيضاء عام ١٩٨٥، ورغم عدم اتخاذ المؤتمر قرارا بهذا الصدد [٣]، إلا أن مصر استطاعت بفضل هذا الدور إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع غالبية الدول

(١) مطر، جميل، (توازن القوى)، المستقبل العربي، ص٨٩.

(٢) أنظر كذلك: جميل، (مستقبل النظام الاقليمي العربي)، المستقبل العربي، ص ص١١ -١٢.

(٣) سعيد، عبد المنعم، (العودة إلى الصف)، المستقبل العربي، ص١١٠.

العربية عام ١٩٨٧ في مؤتمر القمة العربي الطارئ في عمان إلى أن تحققت عودتها عام ١٩٨٩ واستعادت عضويتها الكاملة في الجامعة العربية، وقد كان هدف الأردن من عودة مصر تقوية الجانب العربي، وإعطاءه مزيداً من الدافعية السياسية التي افتقدها بسبب ما أصاب السياسة العربية من جمود نتيجة لتفاقم خلل التوازن في ميزان القوى بين الدول العربية وإسرائيل، وفيما بين الدول العربية ذاتها. فمصر رغم القيود المتعددة المفروضة عليها تمتلك من القدرات ما يمكنها من القيام بدور يحد من حالة تداعي النظام العربي في هذه المرحلة ويقويه.

وقد أسفرت جهود الأردن عن تبلور محور ضم القاهرة وبغداد والرياض وعمان، أعاد بعض الحيوية للنظام العربي الذي قسمته اتفاقيات كامب ديفيد والحرب العراقية الإيرانية، وشكّل هذا المحور نواة للتضامن العربي الذي ظهر في مؤتمر القمة العربي الطارئ في عمان عام ١٩٨٧. وقد استحقت عمان خلال الفترة التي سبقت القمة الطارئة في عمان ١٩٨٧، أن توصف بعاصمة العرب[١] تقديراً لجهود الأردن في تحقيق المصالحة العربية.

ولعل من أهم الانجازات التي حققها الأردن على الساحة العربية في تلك الفترة كان محاولة التوفيق بين وجهات النظر المتباينة، التي توجت بلقاء بين الرئيسين حافظ الأسد وصدام حسين، على خلفية لقاء سابق بينهما على أرض الأردن بواسطة الملك حسين[٢]. وهو ما ظهر اثره في مؤتمر عمان حيث وافقت سوريا على قرار يدين احتلال إيران لأرض عراقية، ولم تعارض على إعادة الدول العربية لعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر، وإن لم توافق على عودة مصر رسمياً إلى الجامعة. وبذلك شهدت قمة عمان تركيز الجهود على المصالحة العربية وتنقية الأجواء، ساعد على ذلك دعوة الأردن لاتخاذ قرار عربي موضوعي بشأن الحرب العراقية الإيرانية يحول دون استمرار الحرب، ويعزز

(١) مطر، جميل، (توازن القوى)، المستقبل العربي، ص٩٣.

(٢) فضة، محمد، (مرجع سابق)، ص٥٧.

من تضامن النظام العربي بصدور قرار جماعي حتى وإن لم يتضمن القرار مقاطعة إيران[1].

وانسجاماً مع طبيعة هيكل النظام العربي في هذه المرحلة بالاتجاه نحو التكتلات الاقليمية، تمكن الأردن وكل من مصر والعراق واليمن الشمالية من إنشاء مجلس التعاون العربي في ١٩٨٩/٢/١٦ لتنمية التعاون في كافة المجالات التي تؤدي إلى تحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي العربي[2]. وميزة مجلس التعاون العربي ونقطة ضعفه أنه لا يمثل امتداداً جغرافياً طبيعياً، الأمر الذي فرض عليه أن يكون جزءً من النظام العربي ومن طبيعة علاقاته، وأن يرتبط مصيره به.

وكما مثل قيام مجلس التعاون العربي فرصة وبارقة أمل لكل من مصر والعراق في استعادة دورهما داخل النظام، بعد عودة الأولى للصف العربي، وخروج الثانية من حرب دامت أكثر من ثماني سنوات، فقد مثل فرصة للأردن لتقوية وضعه الإقليمي وتخفيف حدة الضغوط التي تعرض لها. فعلى الرغم من قيام الأردن بدور محوري في تحقيق الاستقرار في المنطقة وإعادة تضامن النظام العربي، إلا أنه واجه ضغوطاً داخلية وخارجية، زادت من حساسية وضعه في المنطقة ومن متطلبات سياسته الخارجية في محيطه الإقليمي. فعلى الصعيد الداخلي تعرض الأردن لضغوط ومشكلات اقتصادية حين انخفضت التدفقات المالية العربية مع منتصف الثمانينات، قبل انتهاء مدة برنامج المساعدات العربية المقر من الدول العربية في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨، ومع هبوط إجمالي المساعدات العربية الرسمية إلى النصف اضطر الأردن إلى تخفيض انفاقه

(١) عبد المجيد، وحيد، (القمة العربية)، المستقبل العربي، ص٩٩.

(٢) مرعي، نسرين سامح، (مجلس التعاون العربي)، السياسة الدولية، ص١٥٧.

الدفاعي وإلغاء بعض صفقات الأسلحة[1]، وتوقفت كذلك بعض مشاريع التنمية وزادت صعوبة حفاظه على مستوى جيد من الانفاق.

ومن الجدير ذكره أن علاقات الأردن الاقتصادية تركزت في هذه الفترة على العراق، إذ مثل حجم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينهما أعلى مستوى ممكن. فعلى سبيل المثال، حصل الأردن في عام ١٩٩٠ على ٩٥% من احتياجاته من البترول الخام العراقي، وفي الوقت نفسه شكلت صادراته، إلى العراق ٢٥% من اجمالي صادراته لعام ١٩٨٩. كما شكلت التجارة العراقية ٤٥% من حجم الحركة العابرة من ميناء العقبة الأردني[2]. ورغم استئناف الأردن لعلاقاته التجارية مع مصر، إلا أن حجمها لم يغط الانخفاض في عوائده من صادراته من الفوسفات، نتيجة انخفاض أسعاره على المستوى العالمي[3].

وعلى صعيد البيئة الخارجية، تعرض الأردن منذ مطلع الثمانينات لضغوط أمريكية متزايدة، للقيام بدور جوهري في التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط[4]. زاد من حدة تأثير هذه الضغوط، تبدل البيئة الدولية لهذه المشكلة في ظل التحولات التي رافقت تغير توجهات الاتحاد السوفيتي تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن ثم انهياره على نحو فاقم من احتمالات تغيير مسار هذا الصراع تغييراً جذرياً.

ومن ناحية ثانية واجه الأردن تنامي التحرك الإسرائيلي في الترويج لفكرة إقامة الوطن البديل في الأردن في ظل تحولات البيئة الدولية وتغيرها، والانحياز الأمريكي المتصاعد لإسرائيل، وتجاهلها لمعطيات الهجرة اليهودية الجديدة ونتائجها. هذه الفكرة التي ما انفكت إسرائيل عن الترويج لها، لما تحمله

(١) صايغ، يزيد، (أزمة الخليج)، ص١١.

(٢) هلال، علي الدين وأبو الخير، كارين، (مرجع سابق)، ص٣٧١.

(٣) المرجع السابق، ص٣٥١.

(٤) صايغ، يزيد، (أزمة الخليج)، ص١١.

من مضامين كفيلة بتقويض دعائم استقرار الأردن اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وبما يمهد لتقويض دعائم استقرار المنطقة برمتها، خدمة لأهداف مشروعها الاستيطاني التوسعي وحفاظاً على تفوقها الاستراتيجي في الشرق الأوسط. ومن وراء هذه المتغيرات يظهر مدى ما يشكله الأردن من صمام أمان لاستقرار المنطقة ومدى حساسية وضعه، وحاجته إلى الدعم والمساندة العربية سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً[1]. وتظهر كذلك دقة متطلبات سياسته الخارجية في بلورة موقف عربي جماعي في ظل التحولات الدولية وعدم استقرار البيئة الاقليمية، وما قد يتمخض عنهما من إعادة ترتيب لأوضاع المنطقة، ولما سيوفره هذا الموقف من فرص ونتائج أفضل للجانب العربي والفلسطيني مع تزايد احتمالات تغيّر مسار الصراع العربي – الإسرائيلي وتبدل حالة اللاحرب واللاسلم.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الأردن شهد على المستوى الداخلي تغيرات سياسية جوهرية كان أبرزها قراره المتعلق بفك الارتباط مع الضفة الغربية في ٣١ تموز ١٩٨٨، والذي جاء استجابة لوجود إجماع عربي على أبراز الهوية الفلسطينية[2] وتمكيناً لمنظمة التحرير الفلسطينية من الاضطلاع بمسؤولياتها وتمثيل الشعب الفلسطيني في أي نشاط يتعلق بالقضية الفلسطينية[3].

وفي هذا المجال قال الملك حسين:

"... في الفترة الأخيرة تبين أن هناك توجهاً فلسطينياً وعربياً عاماً، يؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل في كل جهد ونشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها"[4].

---

(١) أبو طالب، حسن، (قمة بغداد الطارئة)، السياسة الدولية، ص١٦٥.

(٢) أبو بكر، أحمد كمال، (الضفة الغربية)، السياسة الدولية، ص١٩٨.

(٣) عبد الوهاب، أيمن السيد، (المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية)، السياسة الدولية، ص١٦١.

(٤) خطاب جلالة الملك حسين المعظم بمناسبة فك الارتباط بالضفة الغربية، ١٩٨٧/٧/٣٠.

أما التغير الآخر، فقد تمثل بالعودة إلى الحياة البرلمانية في أواخر عام ١٩٨٩، حيث شهد الأردن قيام انتخابات برلمانية تعد أول انتخابات بعد توقف دام أكثر من عشرين عاماً[1]. وقد سمح هذا الواقع الجديد بظهور قوى سياسية عديدة كان لها دورها في تشكيل الرأي العام المحلي أثناء أزمة الخليج الأخيرة.

أزمة الخليج

بدأت أزمة الخليج الأخيرة بمطالب وادعاءات عراقية تركزت حول الحدود وحقول استخراج النفط بين الدولتين، بالإضافة إلى رغبة العراق في تأمين منفذ بحري له على مياه الخليج[2]. وبعد فشل الجهود والمساعي الدبلوماسية لحل الخلافات بين الطرفين اجتاح العراق الكويت في الثاني من آب لعام ١٩٩٠[3].

وربما فكر الرئيس صدام حسين على ضوء المعطيات الجديدة في المنطقة العربية بأن هنالك دوراً إقليمياً في المنطقة ينتظر أن يلعبه أحد وأن العراق أكثر الدول العربية المؤهلة لمثل هذا الدور، سيما وأنه خرج من الحرب مع إيران ولديه نواة قوة عسكرية متقدمة بالمقارنة مع الدول العربية. وربما تكون الدولتان قد سيقتا إلى الأزمة كجزء من عملية إعادة ترتيب أوضاع المنطقة في ظل التحولات العالمية والإقليمية.

وقد وقعت الأزمة في إطار مناخ التغير الذي طرأ على توازن القوى العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وما ترتب على ذلك من ظهور ملامح نظام دولي جديد، بدأ الاتحاد السوفيتي فيه بالتراجع والتخلي عن مواقفه تجاه العديد من القضايا العربية، تاركاً للولايات المتحدة الأمريكية تعزيز نفوذها في العالم العربي. وعلى الصعيد الإقليمي وقعت

---

(١) أنظر: زرد، أحمد أبو الحسن، (الانتخابات البرلمانية الأردنية)، السياسة الدولية، ص١٨٩.

(٢) الكتاب الأبيض الأردني، ص٣.

(٣) أفندي، عطية حسين، (الجامعة العربية)، السياسة الدولية، ص٥٠.

الأزمة في وقت بدأت تبرز فيه أدوار لقوى إقليمية مثل إسرائيل وتركيا وإيران نتيجة لتحسين هذه الدول لقدراتها العسكرية والاقتصادية من ناحية، ولما تركه من ناحية أخرى انهيار الاتحاد السوفيتي من فرص جديدة أمامها لإعادة رسم حدود أدوارها في المنطقة.

أما على الصعيد العربي، فقد ثارت الأزمة في وقت تمكن فيه العراق من بناء قوة عسكرية متقدمة نسبياً، وحققت فيه الكويت تقدماً اقتصادياً ملحوظاً إقليمياً وعالمياً، وبعد مضي مرحلة بذلت فيها جهود كبيرة لرأب الصدع الذي أصاب وحدة الصف العربي، تمكنت خلالها دول النظام العربي من إعادة ترتيب علاقاتها وتنسيق جهودها عبر التجمعات الاقليمية العربية. تاركة انعكاسات عديدة على النظام العربي ودوله، ليس بسبب سرعتها وتوقيتها المفاجئ بالنسبة للعرب، بل لما مثلته أيضاً من سابقة في واقع التفاعلات العربية - العربية الذي لم يشهد على كثرة ما شهده من توترات وصدامات ونزاعات منذ نشأة النظام العربي المعاصر، أية واقعة ضم أراض عربية من قبل دولة عربية أخرى بالقوة المسلحة[1] . الأمر الذي جعل من إمكانية أن تكون الدول العربية الضعيفة أو الصغيرة هدفاً للدول العربية الأكبر أمراً ممكناً وقائماً في حسابات هذه الدول سواء كانت صغيرة أم كبيرة، قوية أم ضعيفة[2] . ومثل هذه السابقة وحساباتها تركت تأثيراً سلبياً على الأسس القيمية للتماسك العربي وعلى أولويات سياسات الدول الخارجية وقراراتها، وإلى الدرجة التي دفعت بعض الدول للدخول في دائرة التبعية لقوى غير عربية إقليمية ودولية، بحثاً عن صيغ أمنية واقتصادية جديدة تحفظ كياناتها السياسية.

---

(١) أحمد، أحمد يوسف، (التراعات العربية -العربية)، المستقبل العربي، ص ص١٠٥ -١٠٦.

(٢) قرني، بهجت وهلال، علي الدين، (السياسات الخارجية وتحديات)، ص٦٧٩.

ومن ناحية أخرى، فقد أعادت الأزمة تشكيل التحالفات والمحاور المتعادية على الساحة العربية، وكشفت عن تغير في العلاقة وتباين في التوجهات بين بعض الجماهير العربية وأنظمتها السياسية، فقد عبر قطاع عريض من القاعدة الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني في بعض الدول العربية الأعضاء في التحالف مثل مصر، والمغرب عن اهتمامهم بالحقوق السياسية العربية وبنداء الرئيس صدام حسين بإعادة توزيع الثروةالبترولية بين أعضاء النظام العربي[1] . ولعل من أبرز مظاهر هذه الأزمة أنها لم تدر من قبل الأنظمة والحكومات فحسب، بل لعب الرأي العام في بعض الدول العربية دوراً مؤثراً في صنع قرارات السياسة الخارجية[2] . كما شكلت القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي نقطة بارزة في الأزمة، لربط الرئيس صدام حسين بين القضيتين الكويتية والفلسطينية. مما أدى إلى تعبئة الكثير من الجماهير العربية إلى جانب العراق وتأييدهم له، وهو ما رفضته بعض الدول العربية وشكل ضغطاً إضافياً على بعضها الآخر.

وبالعودة إلى طبيعة الأزمة وتعامل النظام العربي معها، يمكن تمييز مرحلتين مرت بهما الأزمة؛ المرحلة الأولى، وهي تلك المرحلة المتعلقة بتصاعد السلوك اللفظي بين الدولتين حول بعض المطالب والادعاءات، أما المرحلةالثانية، فقد بدأت مع اجتياح العراق للكويت في الثاني من آب لعام ١٩٩٠ وإعلانه ضم الكويت للسيادة العراقية. وما بين هاتين المرحلتين وخلالهما انقسمت دول النظام العربي في تعاملها مع الأزمة حول ثلاثة توجهات رغم إجماعها على قاعدة عدم قبول ضم الكويت بالقوة العسكرية[3] . حيث تمثل التوجه الأول في الاتجاه الداعي إلى تعريب الأزمة ومقاومة تدويلها وتركز التوجه الثاني على ضرورة إيجاد

---

(١) المرجع السابق، ص٦٨٠.

(٢) قرني، بهجت، وهلال علي الدين، (السياسات الخارجية للدول)، ص ص٩-١١.

(٣) عبد المجيد، وحيد، (مستقبل النظام الإقليمي)، السياسة الدولية، ص٦٢.

تنسيق عربي ودولي لحل الأزمة، أما التوجه الثالث فكان تدويل الأزمة دون موقف عربي فعال.

وقد انعكس هذا الانقسام سلباً، على فعالية ودبلوماسية الدول العربية ومساعيها الحميدة في احتواء الأزمة أو التوصل إلى تسوية أي قضية من القضايا المثارة. كما انعكس هذا الانقسام أيضاً على أداء جامعة الدول العربية الذي لم يرق إلى حجم الأزمة، رغم أن الجامعة كانت قد بدأت دورها منذ أن وجه العراق رسالة إلى الأمين العام للجامعة في ١٩٩٠/٧/١٥ مبيناً فيها أن دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة تجاوزتا حصصهما من إنتاج البترول[١]. فقد كان لقرارا مجلس وزراء خارجية الدول العربية السريع في دورته غير العادية التي عقدت في القاهرة في ١٩٩٠/٨/٣ والذي أدان فيه العدوان العراقي على الكويت، ورفض أية آثار مترتبة عليه، وعدم الاعتراف بتبعاته، وبأغلبية أربعة عشر صوتاً من أصل واحد وعشرين صوتاً[٢]. الأثر المباشر ليس فقط على عرقلة الجهود العربية وفشلها في عقد القمة العربية المصغرة، التي كان منوياً عقدها بحضور كل من العراق والسعودية ومصر والأردن واليمن لاحتواء الأزمة والحد من تداعياتها وأسبابها، بل كان له الدور الأكبر في بروز التباين بين الدول العربية حول المدى اللازم إعطائه للجهود الدبلوماسية العربية لتسوية الأزمة قبل تدويلها. وقد زاد التباين وضوحاً بين الدول العربية من خلال سلوكها التصويتي على قرارات مؤتمر القمة المنعقد في القاهرة في ١٩٩٠/٨/٩ بمشاركة جميع الدول العربية باستثناء تونس. فقد وافقت على ذلك القرار ثلاث عشرة دولة هي مصر والسعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان وسوريا والسودان

(١) عبيد، مجدي علي، (المقدمات السياسية للغزو)، السياسة الدولية، ص١٩.

(٢) عبد المجيد، وحيد، (مرجع سابق)، ص٦٣.

والمغرب ولبنان وجيبوتي والصومال. واعترضت العراق وليبيا وتحفظت فلسطين وموريتانيا وامتنعت الأردن والجزائر واليمن عن التصويت[١] .

ومع تدفق القوات العسكرية وأساطيل الدول الكبرى إلى منطقة الخليج واختلاط الرؤية العربية حول أهداف هذا التدفق، أخذت الأزمة أبعاداً دولية، أصبح معها انقسام العالم العربي يتمحور حول التدخل الأجنبي المكثف في الأزمة وحول أهداف هذا التدخل وآثاره على النظام العربي.

وربما يعود تباين مواقف الدول العربية تجاه الأزمة وتباين نمط سلوكها التصويتي على قرار مجلس جامعة الدول العربية في جزء منه، إلى تباين العوامل المؤثرة على سلوكها واختلاف دوافعها وأهدافها تجاه الأزمة. فقد شكلت الأزمة وما تبعها من أحداث ومواقف ،فرصة لبعض الدول مثل مصر وسوريا لاستعادة مركزهما الإقليمي وتحسين أوضاعهما الاقتصادية، حيث أدت الأزمة إلى ظهور تحالف إقليمي جديد ضم كلاً من مصر وسوريا إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي، التي وعدت كلا البلدين بمزيد من المساعدات المالية وبأسقاط ديون مصر[٢] . ومن ناحية ثانية مثلت الأزمة فرصة حقيقية لخروج سوريا من عزلتها الإقليمية والدولية، والحد من تنامي الدور العراقي في ظل تراجع الاتحاد السوفيتي عن مواقفه تجاه سوريا والمنطقة بشكل عام[٣] .

وإذا كانت الأزمة قد مثلت فرصة أمام بعض الدول العربية لتدعيم وضعها في المنطقة، فإنها قد شكلت بالنسبة لدول أخرى، مثل الأردن مصدر ضغوط فرضتها عدة اعتبارات، سواء ما تعلق منها بإدراك الأردن لتأثير الأزمة السلبي على حسابات التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط في ظل التغيرات التي يشهدها النظام الدولي وتأثيرها على حالة النظام العربي في ظل

(١) أفندي، عطية حسين، (مرجع سابق)، ص١٥.

(٢) هلال، علي الدين، (السياسة الخارجية المصرية)، ص٢٨٩.

(٣) ثابت، أحمد، (سوريا والأزمة)، السياسة الدولية، ص٥٤.

غياب الرؤيا العربية المشتركة للأمن القومي أو ما تعلق بطبيعة علاقات الأردن السياسية والاقتصادية العربية، وظروف وضعه وموقعه الاستراتيجي من الأزمة والمنطقة وإسرائيل على حد سواء.

السلوك الأردني تجاه أزمة الخليج

في ضوء حالة النظام والتغيرات التي طرأت والإدراك الأردني لطبيعة التحولات العالمية والإقليمية وانعكاساتها على الواقع العربي يمكن أن نتساءل، هل شكلت حالة النظام وطبيعة وضع الأردن فيه عوامل مؤثرة على سلوك السياسة الخارجية الأردنية؟ وهل شكلت الأزمة تهديداً واضحاً للأردن أو للنظام ؟ ثم ما هي الأنماط السلوكية التي اتبعها الأردن في التعامل مع أطراف الأزمة ؟.

مما سبق، يبدو أن البيئة التي تشكل من خلالها سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة، قد اتسمت بالتعقيد أكثر من غيرها، وهذا التعقيد جاء بفعل مجموعة عوامل إقليمية متباينة سارت باتجاهات متعددة من حيث التأثير. فبينما يؤدي موقع الأردن الجغرافي المجاور لاسرائيل، وفارق الميزان العسكري بينهما، وإدراكه للتغيرات المحتملة على مسار الصراع العربي الإسرائيلي إلى ضرورة تبنيه نمطاً سلوكياً قائماً على تحقيق التوافق داخل النظام لابقائه في حالة تضامن، لتقوية وضعه الاقليمي في أي نشاط أو تغير على صعيد عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي. فإن أزمة الخليج الأخيرة جاءت تشكل تهديداً لحالة التضامن العربي ومصدراً لتداخل العوامل المؤثرة على سلوكه فبينما يؤدي وجود أزمة اقتصادية داخلية فيه إلى حاجته لاستمرار مساعدات دول الخليج المالية، وإلى دفعه لتبني نمط سلوكي ملائم لمواقف هذه الدول من الأزمة، فإن علاقته الاقتصادية والاستراتجية مع العراق، ووجود قوى داخلية فيه مؤيدة للعراق في أزمته تدفعه إلى ضرورة تبني نمط سلوكي آخر، ومن هنا فإن هذه

الاعتبارات والعوامل المتداخلة والمجتمعة قد شكلت جزء من البيئة العامة المحيطة بسلوك سياسته الخارجية تجاه الأزمة.

فمن ناحية، فإن انحياز الأردن إلى جانب العراق يعرضه لتوقف الدعم الخليجي البالغ ٥٠٠ مليون دولار بالإضافة إلى تهديد مصالح ٣٠٠ ألف أردني يعملون في دول الخليج[١]، وبالوقت ذاته فإن انحيازه إلى جانب الكويت يعرض اقتصاده لأخطار كبيرة تهدد استقراراه بفعل التداخل الشديد بين الاقتصاد الأردني والعراقي.

من ناحية ثانية، فإن موقع الأردن بين العراق وإسرائيل، وإدراكه لأثر التغيرات في البيئة الدولية على ميزان القوى العربي الإسرائيلي، قد دفعه في سلوكه إلى محاولة حل مشكلة احتلال الكويت عربياً، والحفاظ على العراق كعمق استراتيجي للعرب في إطار التعامل مع القوى الاقليمية المحيطة وفي مقدمتها إسرائيل[٢] بعد تصعيدها لنغمة التهديد والتأكيد على فكرة إقامة الوطن البديل في الأردن.

وقد عبر الملك حسين عن ازدياد الخطر الإسرائيلي تجاه المنطقة قائلاً: "إن إسرائيل تشكل تهديداً جدياً في هذا الوقت بالذات[٣]. فبعد الاجتياح العراقي للكويت حذر وزير الدفاع الإسرائيلي العراق من أن إسرائيل سترد على الفور إذا عبرت القوات العراقية الحدود الأردنية. ويعني ذلك أساساً إدراك الأردن أن أي حوار عسكري ساخن بين العراق وإسرائيل سيدخل الأردن في حرب لا طائل وراءها إلا خدمة أهداف إسرائيل، وبالتالي تصاعد الإحساس لدى الأردن بالخطر الإسرائيلي وغايات اسرائيل السياسية التي رأى أنها تتركز في هذه المرحلة حول

(١) عبد الله، ثناء فؤاد، (الأردن وأزمة الاختيار)، السياسة الدولية، ص٣٧.

(٢) أنظر: بريزات، موسى، (الأردن في النظام العربي: فرص ومعوقات)، محاضرة ألقيت في معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، ١٩٩٦/١١/١٢.

(٣) عبد الله، ثناء، (المرجع السابق)، ص٣٦.

إجهاض القوة العراقية المتنامية،والاستمرار في تحقيق التفوق العسكري تطبيقاً لنظرية الأمن الإسرائيلية. إشكالية الأردن هذه لخصها تقرير أوردته وكالة أسيوشيتدبرس الذي جاء فيه: "أدت التحركات العربية، وتحرك الأمم المتحدة ضد العراق إلى وضع الملك حسين في موقف حرج، فالأردن دولة صغيرة تكتنفها الأخطار كما يحوطها جيران أقوياء: إسرائيل غرباً وسوريا شمالاً والعراق والسعودية شرقاً[1]. لذلك يبدو أن عدم انحياز الأردن في سلوك سياسته الخارجية تجاه الأزمة لأي طرف من الأطراف يعتبر خياراً أمثل للإبقاء على مختلف البدائل والخيارات مفتوحة أمامه لإعادة التوازن إلى النظام أمام التهديدات الاسرائيلية، وكي لا تكون إسرائيل المستفيد الأول من الأزمة الخاسر الوحيد فيها النظام العربي.

بالإضافة لذلك فقد شكلت حالة النظام العربي وطبيعة علاقات الأردن الجيدة مع دول النظام قبيل الأزمة، عاملاً آخر تجاه تبنيه سلوك الحياد في سياسته الخارجية، للقيام بدور الوسيط لانهاء الأزمة، وذلك لعدة عوامل:

أولاً: أن السنوات السابقة للأزمة شهدت دوراً أردنياً كبيراً في تعزيز تضامن النظام وتحقيق عدد من المصالحات العربية تؤهله للقيام بدور الوساطة بين أطراف الأزمة.

ثانياً: نشبت الأزمة في وقت كانت فيه رئاسة مجلس التعاون العربي للملك الحسين، وعليه كان من الطبيعي أن يلعب الأردن دوراً قيادياً لتلافي الصراع بين بلدان تربطه بها علاقات مشتركة ووثيقة.

ثالثاً: أن الأردن تربطه علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية مميزة مع الكويت ودول الخليج والعراق. فالعلاقة الاستراتيجية بين الأردن والعراق منذ أوائل الثمانينيات، أدت إلى توافق سياسي واعتماد اقتصادي متبادل يفوق ما هو معروف

(١) المرجع السابق، ص٣٦.

بين أي دولتين أخريين في النظام[1]، هذا فضلاً عما يربط الملك حسين مع الرئيس صدام حسين من صداقة نتيجة لوقوف الأردن إلى جانب العراق في حربه مع إيران، الأمر الذي يمنحه قدرة أكثر من غيره على إقناع القيادة العراقية بالانسحاب. ومن ناحية ثانية فإن العلاقة التقليدية المتينة بين الأردن ودول الخليج، جعلت من الأردن وسيطاً يتمتع بمصداقية وثقة لإنجاز المهمة. فتحرك الأردن تجاه الوساطة كان مدعوماً من السعودية من خلال الاتصال الذي تم بين الملك فهد والملك حسين في ساعات الأزمة الأولى[2]. يضاف إلى ذلك أن الأردن بسلوكه المعتدل كان القناة الرئيسية لإدامة أي حوار أو جهد عربي مع العراق لإنهاء الأزمة.

وحتى يتمكن الأردن من القيام بدور الوساطة لإنهاء الأزمة، تجنب في سياساته الخارجية اتخاذ موقف علني من النزاع يمكن أن يفسر على أنه انحياز لطرف ضد آخر. فالطرف الثالث يعد وسيطاً إذا تميز سلوكه بالصفة الدبلوماسية، والمشاركة في الأنشطة التي من شأنها أن تسهل من مهمة تسوية الأزمة، وإن لم يتضمن فرض حل معين على أطرافها[3].

ويمكن تمييز ثلاثة اتجاهات مثلت علامات بارزة في السياق العام لسلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه هذه الأزمة:

الاتجاه الأول: القيام بالمساعي الحميدة بين الطرفين قبل اجتياح العراق للكويت.

فقد بذل الأردن جهوداً كبيرة في شهر تموز عام ١٩٩٠ للتوصل لحل بين الطرفين، حصل خلالها الملك حسين على تأكيدات من الرئيس صدام حسين بأن العراق لن يلجأ إلى القوة لحل النزاع مع الكويت. وبعد زيارة قصيرة لمصر

(١) عبد المجيد، وحيد، (مستقبل النظام الإقليمي)، السياسة الدولية، ص٦٣.

(٢) الكتاب الأبيض الأردني، ص٤.

أنظر كذلك محاضرة عدنان أبو عودة حول (الدور الإقليمي للأردن)، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، ١٩٩٦/١٢/٢٣.

(٣) بدران، ودوده، (الدور الأمريكي)، السياسة الدولية، ص٢٤.

في ٧/٢٣ أكد الملك حسين على أنه سيستمر في مساعيه إلى جانب قادة الدول العربية من أجل تسوية الخلاف في وجهات النظر بين الطرفين. وأكد الملك حسين تفاؤله بقرب التوصل لحل يعيد الأمور إلى طبيعتها[١]. ويعكس هذا الموقف الذي تبناه الأردن سمة التفاؤل في إمكانية التوصل إلى حل سلمي عربي للأزمة، وهو ما كان سائداً بدرجة ما في الأوساط العربية.

الاتجاه الثاني: المطالبة باحتواء الأزمة عربياً ووضع حد لاحتلال الكويت ومعالجة الأسباب التي أدت إلى الأزمة بالطرق السلمية من خلال الوساطة العربية.

يؤكد الملك حسين على ذلك قائلاً: "إننا مهتمون في الأردن بإيجاد حل للنزاع العراقي الكويتي ضمن الإطار العربي باعتباره قضية عربية. ونأمل بأن نتمكن من معالجتها بأنفسنا وبالطريقة الملائمة، وإن أي محاولة خارجية للتدخل في النزاع ستعمل على تعقيد الأمور بدلاً من المساعدة"[٢]. وضمن هذا الاتجاه قام الملك حسين بإجراء اتصالات مع رؤساء مصر وسوريا والسعودية وليبيا وقطر والبحرين واليمن. أسفرت عن الاتفاق على عقد قمة مصغرة في جدة، إلا أنها لم تعقد، وكان السبب من وجهة نظر الأردن أن صدور قرار الجامعة العربية بإدانة العراق، عطل عملية التوسط بين طرفي المشكلة[٣].

وضمن هذا الاتجاه أعاد الأردن تأكيده على رفض ضم الكويت للعراق واعترافه بالحكومة الكويتية القائمة قبل الأزمة، وفي حديث للإذاعة البريطانية قال الملك حسين أنه يأسف لدخول القوات العراقية الكويت، وأنه يعارض استخدام القوة، وأن الحكومة الأردنية تدرس تطبيق المقاطعة الدولية على العراق[٤].

---

(١) أبو طالب، عبد الرحيم، (أزمات العراق والكويت)، ص٢٤٣.

(٢) الرأي، عمان، العدد ٧٣١٣، ٥/٨/١٩٩٠، ص١، ص٢٢.

(٣) عبد الله، ثناء فؤاد، (المرجع السابق)، ص٣٥.

(٤) هلال، رضا، (الصراع على الكويت)، ص٦١.

ورغم أن الأردن حدد موقفه برفض الضم، وعدم اعترافه باستخدام القوة إلا أنه رفض التدخل الأجنبي بالأزمة[١]، وطالب بمنح الوسيط العربي فرصة للقيام بدوره في احتواء الأزمة بين الطرفين المتنازعين.

الاتجاه الثالث محاولة إقناع أعضاء الأمم المتحدة مواصلة التركيز على اعتماد الوسائل السلمية لحل الأزمة، وتحاشي القرارات التي قد تؤدي لمواجهات عسكرية. مؤكداً على ضرورة تطبيق الشرعية الدولية على كافة القضايا التي صدرت بحقها قرارات عن مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة وبالذات تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية[٢].

وبذلك جاء سلوك السياسة الخارجية الأردنية ضمن محورين أساسيين:

المحور الأول: التمسك بالخيار الدبلوماسي في سلوكه لإنهاء الأزمة حيث برز ذلك من خلال الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلها الملك حسين لمنع وقوع الحرب. فقد لبى الملك حسين دعوة الرئيس حسني مبارك لحضور مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة على اعتبار أنه من الممكن أن يكون أحد المنافذ الرئيسية لتقديم حل عربي للأزمة. وقد امتنع* الأردن عن التصويت على قرارات المؤتمر التي صدرت بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٠ والمتضمنة إدانة العراق،وتأييد الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية للدفاع عن أمنها بالاستعانة بقوات أجنبية. وجاء الامتناع الأردني تأكيداً لسلوك الحياد في سياسته الخارجية تجاه طرفي النزاع[٣].

---

(١) عبد الله، ثناء فؤاد، (المرجع السابق)، ص٣٥.

(٢) الرشدان، عبد الفتاح، (السياسة الخارجية الأردنية)، المجلة العربية للدراسات الدولية، ص٩٧.

* الإمتناع نظام موجود في المنظمات والمؤتمرات الدولية ومعناه أن الدولة تمتنع عن إبداء رأيها صراحة في أنها تقبل أو ترفض القرارات، وهذا الموقف له أهمية عند التصويت على القرارات لأنه عند احتساب الأغلبية، الدول الممتنعة لا تدخل في تحديد النصاب القانوني الواجب توافره ليكون القرار صحيحاً، ومن ثم فإن موقفها يساعد على صدور القرار.

(٣) الكتاب الأبيض الأردني، ص٨.

وفي إطار هذا المحور برزت تحركات الملك حسين وزياراته للعديد من الدول العربية والأوروبية، لأجراء مباحثات مكثفة مع قادة تلك الدول وزعمائها لبذل المزيد من المساعي السياسية لطرح مشروعات تسوية دبلوماسية لاحتواء الأزمة، وإبعاد احتمالات المواجهة العسكرية، ومحاولة تشكيل جبهة دولية ضد التدخل الأجنبي في المنطقة[١].

المحور الثاني: تأييد المبادرات السلمية التي كانت تصدر عن الدول الأخرى مثل المبادرات الفرنسية والسوفيتية، ومبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش الصادرة في ٣٠ تشرين أول ١٩٩٠، واعتبارها تحولاً إيجابياً في الموقف الأمريكي.

كما طرح الأردن مبادرة سلمية لتسوية الأزمة تقضي بانسحاب متزامن للقوات العراقية من الكويت وانسحاب القوات الغربية من المنطقة، وإرسال قوات عربية إلى الكويت وبدء مفاوضات بين العراق والكويت، ليتسنى حل مشكلة الحدود بين الكويت والعراق على أساس ثنائي[٢].

يتضح أنه باندلاع الأزمة واجه الأردن وضعاً صعباً، حيث وجد نفسه وبسبب وجود علاقات قائمة بينه وبين الطرفين المتحاربين، في موقف ينطوي على قدر كبير من الصعوبة نظراً لما يتمتعان به من أهمية ضمن الحسابات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأردنية سواء كان ذلك على المستوى السياسي ام الاقتصادي أم العسكري. فالسعودية تمثل ذراع الموازنة المحافظة في المنطقة العربيةوتلعب دوراً كبيراً في رفد الاقتصاد الأردني، والعراق يشكل رديفاً استراتيجياً للأردن وبالذات في مواجهة إسرائيل، هذا فضلاً عن الحجم الكبير للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدين.

---

(١) عبد الله، ثناء فؤاد، (المرجع السابق)، ص٣٨.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٩١)، ص٢٨٢.

لذلك كان على الأردن أن يمارس في سياسته الخارجية نوعاً من الموازنة الدقيقة والحذرة، لإدامة أنماط سلوكية معتدلة تضمن حداً أدنى من العلاقات بين الأطراف المتنازعة، دون أن يؤدي ذلك إلى خسارة أي طرف. ويبدو أن سلوك الحياد في سياسته الخارجية، والحالة هذه، يعد البديل الأكثر قبولاً للتخلص من مأزق الميل لأي جهة. فهذه السياسة فضلاً عن كونها ضمانة تحول دون فقدان أي من الطرفين، فقد أريد بها أيضاً العمل على احتواء الأزمة، ذلك أن الوسيط لا بد أن يكون محايداً، وعلى ضوء هذه الاعتبارات تشكل السلوك المحايد للأردن تجاه الأزمة في محاولة لاحتوائها والاحتفاظ بأطرافها وقدراتهم لمواجهة تهديدات وتحديات أكثر أهمية تواجه النظام العربي ووحداته، وبما يؤهلهم للتعامل معها سواء على المستوى الكلي أو الجزئي بفاعلية أكبر. ومن هنا يمكن القول أن أغلب السياسات الخارجية العربية في فترة التسعينات تشكلت تحت تاثير أزمة الخليج وتداعياتها على المنطقة.

السياسة الخارجية الأردنية والأزمة اليمنية ١٩٩٤

شهدت الفترة التي تلت أزمة الخليج الأخيرة تغيراً في الأسس التي سار عليها النظام الإقليمي العربي، وتوجهاً عاماً لأغلب الدول يتضمن فك ارتباطها النفسي بالنظام العربي، وعزوفاً عن إبداء أي قدر من الحماس نحو إحياء أو تجديد آليات العمل العربي المشترك. وقد استمرت العلاقات العربية في هذه الفترة متأثرة بنتائج حرب الخليج، وواجهت بعض الدول حرباً باردة نتيجة موقفها من الأزمة، وضمن هذه الحالة وقعت الأزمة اليمنية الداخلية عام ١٩٩٤، واتبعت الأطراف الإقليمية العربية أنماطاً سلوكية مختلفة حيالها.

حالة النظام الإقليمي العربي ١٩٩١ - ١٩٩٥

منذ مطلع التسعينيات تعرض النظام العربي لعدة عوامل داخلية وخارجية عملت على تشكيل صياغة جديدة له بفعل تأثيرها وانعكاساتها المتداخلة على توجهات دوله وأهدافها وأنماط سياساتها.

ولعل أول هذه العوامل انهيار الاتحاد السوفيتي، وما خلفه من آثار تمثلت بتلاشي دعمه الاقتصادي والعسكري والسياسي لحلفائه من الدول العربية. وغياب الحليف الأمني الذي كان يمثل ذراع الموازنة الدولية في المنطقة. مما حدا ببعض الدول العربية، خصوصاً بعد أزمة الخليج إلى تعديل توجهاتها الاقتصادية والسياسية إقليمياً ودولياً وإلى البحث عن صيغ أمنية واقتصادية جديدة تضمن سلامتها وتنقذ اقتصادها. كما أدركت هذه الدول عدم جدوى الاستمرار في رفض البدء في عملية السلام مع إسرائيل، لما يحمله هذا الرفض من محاذير في ظل غياب قطب الموازنة الدولي[1].

[1] المجدوب، أسامة، (المستقبل العربي)، السياسة الدولية، ص ص ١٢٨ - ١٣٠.

أما العامل الثاني، فقد تمثل بأزمة الخليج الثانية وما ترتب عليها من نتائج. إذ يمكن القول إنه إذا كانت الفترة التي تلت حرب عام ١٩٧٣ قد اقترنت بانتشار الواقعية منهاجاً للعمل السياسي العربي، فإن الفترة التي تلت أزمة الخليج عام ١٩٩١ اقترنت بتعزيز منطق الدولة القطرية وأمنها، وتضاؤل السمة القومية إلى أدنى درجاتها في السياسات العربية. فأزمة الخليج الأخيرة لم تمثل نهاية لفترة التضامن العربي التي انطلقت منذ عام ١٩٨٧ فحسب، وإنما كانت البوابة لدخول النظام العربي مرحلة جديدة من مراحله الصراعية، حددت فيها أزمة الخليج وضع النظام وقيمه وخصائصه الهيكلية وشكل العلاقات وطبيعتها بين دوله.

فالخصائص الهيكلية (نمط الامكانات) للنظام العربي تأثرت بشكل سلبي بما فرضته تداعيات الأزمة من أعباء مالية كبيرة على دول الخليج بشكل خاص، وعلى النظام العربي بشكل عام. والذي مُني بخسارة كبيرة في قدراته العسكرية جراء فقدن القوة العسكرية العراقية، التي خرجت أيضاً من حسابات توازن القوى بين الدول العربية وإسرائيل، وفاقمت من خلل ميزان القوى الاقليمي على المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية، لصالح قوى إقليمية أخرى على رأسها تركيا وإيران اللتان عملتا على إعادة رسم حدود دورهما في المنطقة. هذا الاختلال بالإضافة للاختلال في ميزان القوى الدولي أسهم بدرجة كبيرة في توجه السياسات العربية نحو التسوية السلمية مع إسرائيل والدخول في مفاوضات مباشرة معها[1].

أما العلاقات والتحالفات العربية، فقد شهدت نمطاً جديداً، إذ تشكلت وفقاً لمواقف الدول العربية من الأزمة، حيث انقسمت وحدات النظام العربي إلى قسمين حول الوجود العسكري على الأرض العربية، رغم الاتفاق حول مبدأ رفض الغزو العراقي للكويت. فأعطى القسم المؤيد للكويت أولوية مطلقة لتحريرها، وإن تم ذلك بالتحالف مع قوات أجنبية ومشاركتها الأعمال العسكرية

[1] سعودي، هالة، (الإطار الإقليمي الدولي)، ص١١١.

ضد العراق، وقد ضم هذا القسم إلى جانب دول الخليج كل من مصر وسوريا والمغرب[1]. بينما أكد القسم الآخر على إيلاء الحل العربي أهمية أكبر وإعطائه الفرصة اللازمة لاحتواء الأزمة وتداعياتها مع رفضه للوجود العسكري الأجنبي على الأرض العربية[2]، وللاحتلال العراقي للكويت.

وبناء على مواقف الدول العربية من الأزمة أُعيد تشكيل التحالفات والمحاور المتعادية، فبرز تحالف ثلاثي بين السعودية ومصر وسوريا، وظهرت فكرة إعطاء هذا التحالف طابع الثبات والاستقرار، غير أن ذلك لم يترجم إلى تحالف عسكري أمني، بل استمر كتحالف سياسي. أما التحالف العربي الآخر الذي ضم الدول الرافضة للتدخل الأجنبي، فقد أخذ بالتفكك وتضاءلت خصوصية العلاقة بين أطرافه[3].

ورغم التفكك الجزئي لهذين التحالفين خلال عام ١٩٩٢، إلا أن بعض دول الخليج استمرت بانتهاج أسلوب تصفية الحسابات مع الدول العربية التي رفضت التدخل العسكري الأجنبي، مفسرة موقفها على انه انحياز لجانب العراق. واستمر كذلك العجز العربي عن إيجاد نقطة بداية جديدة تساعده على إعادة إحياء مقولات نظامه. فالانقسامات الحادة داخل النظام العربي نتيجة الأزمة لم تقتصر على الدول والأنظمة، بل امتدت لتشمل الجماهير العربية في بادئه غير مسبوقة، سواء كان ذلك على مستوى الشعور أو المعتقد أو قيم الجماهير العربية، التي بقيت في الماضي بعيدة عن الانقسام مهما كانت قوة الأزمات، فالوجدان الشعبي والذاكرة التاريخية للشعوب العربية التي كانت تطغى على خلافات النظم وانقساماتها، وتشكل عاملاً حيوياً لإعادة وحدة النظام كلما اعتراه خلل، لم تعد ذاك العامل الحيوي القادر على إعادة تضامن النظام بُعيد هذه الأزمة.

---

(١) سعيد، محمد السيد، (الوطن العربي)، ص١٢٩.

(٢) أحمد، أحمد يوسف، (التراعات العربية - العربية)، المستقبل العربي، ص١٠٦.

(٣) سعودي، هالة، (مرجع سابق)، ص١١٥.

ونتيجة لهذه العوامل اتسم النظام العربي بسمات عدة سواء كان ذلك على صعيد النظام أم على صعيد سياسات دوله وطبيعة العلاقات بينها، إذ غُلّبت العصبية القطرية على النظرة القومية على مستوى التوجه والسلوك لدى العديد من الدول العربية، وغابت الإرادة السياسية الجماعية، وتقدمت الصراعات الفرعية على الصراع العربي الإسرائيلي[1] مع بروز توجه واضح للدول العربية باتجاه قبول التسوية السلمية مع إسرائيل وفقاً لصيغة مؤتمر مدريد، وتزايد عدم قبول بعضها لأي التزام تجاه القضية الفلسطينية[2]. كما برز اتجاه عام تمثل في سمة الرفض لأي نوع من أنواع المصارحة والمصالحة وإعادة العلاقات بين الدول العربية، أو إبداء أي قدر من الحماس نحو إحياء أو تجديد آليات العمل العربي المشترك أو التنسيق العربي في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، فغابت القمم العربية غياباً كاملاً ووضعت قيود مختلفة على انتقال العمالة ورؤوس الأموال والبضائع بين الأقطار العربية[3]. كما تكثفت مساعي بعض الأقطار العربية لربط اقتصاداتها وسياساتها وتحالفاتها بمجموعات اجنبية، بعد ظهور توجه عام في منطقة الخليج خصوصاً يتضمن فك الارتباط النفسي بالارتباط بالنظام العربي وصعوبة الاطمئنان إلى الالتزام بالدعم العسكري العربي لمواجهة مثل هذه الحالات من الأزمات.

لذلك فإنه ليس من المستغرب أن يتشكل جزء كبير من عقيدة النظام في التسعينيات بفعل تأثير وتفاعل هذه المتغيرات التي ألقت بآثارها على طبيعة العلاقات العربية وعلى أولويات العرب التاريخية ،وإدراك الأنظمة العربية لمكامن ومصادر الخطر، وما اقترن بذلك من توجه للارتباط بالغرب للبحث عن صيغ أمنية واقتصادية جديدة تحفظ كيانات الدول السياسية. بصورة زادت من

---

(١) بشور، (الوضع العربي، أفكار أولية)، المستقبل العربي، ص ص ٩٨ -٩٩.

(٢) أحمد، أحمد يوسف، (التراعات العربية - العربية)، المستقبل العربي، ص١٠٧.

(٣) مطر، جميل، (مستقبل النظام الإقليمي)، المستقبل العربي، ص١٢.

اختراق القوى الأجنبية للدول العربية ونظامها الإقليمي وزادت من تأثير البيئة العالمية وتغيراتها على البيئة المباشرة للسياسات الخارجية العربية[1] التي واجهت تغيرات حقيقية على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية.

بالمحصلة، فإنه مع تحلل غالبية الدول العربية خلال عقد التسعينيات من الالتزام بمقولات نظامها الاقليمي، يبدو أن التداخل ما بين النظرة القومية والنظرة الوطنية القطرية قد حُسم بصورة واضحة لصالح المصلحة الوطنية وتعظيم النظرة القطرية سواء كان ذلك على مستوى التوجه أو السلوك الفعلي للدول العربية. فالمتغيرات التي رافقت دخول النظام هذا العقد أسهمت بشكل مباشر في تغيير بيئته وأسسه وعقيدته، وتغير سياسات دوله الداخلية والخارجية، وتبدل توجهاتها وأولويات أهدافها إلى الحد الذي بات فيه التساؤل مشروعاً حول وجود نظام إقليمي عربي.

الأردن والنظام الإقليمي العربي ١٩٩١ - ١٩٩٥

رغم الدور المحوري الإقليمي الذي أناطه الأردن بنفسه خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات لإعادة إحياء مقولات النظام العربي وتجديد آليات عمله المشترك، لدخول هذا العقد ولو بحد أدنى من التضامن العربي لمواجهة ما يمكن أن تفرزه معطيات هذه المرحلة في نظرة استشرافية لأثر التحولات الدولية والإقليمية والتغير في موازين القوى عالمياً على النظام العربي، فقد دخل النظام عقد التسعينيات بأضعف ما يمكن من التماسك والتضامن نتيجة لأزمة الخليج الثانية وتفاعلاتها وما تبعها من تداعيات على خصائصه الهيكلية وطبيعة العلاقات العربية - العربية. بل إن ما تعرض له الأردن من عملية مراجعة حسابات عربية ودولية نتيجة لموقفه ودوره القومي جعله في مقدمة الدول العربية تأثراً بالمحصلة

(١) قرني، بهجت، وهلال علي الدين، (السياسات الخارجية وتحديات المستقبل)، ص٦٨٥.

التي تمخضت عنها تداعيات الأزمة وما استقر عليه الوضع العربي. فأزمة الخليج أعادت تشكيل التحالفات والتجمعات في المنطقة العربية، فجُمد مجلس التعاون العربي وإن لم يعلن عن انهياره رسمياً[1] بسبب تباين مواقف أعضائه من الأزمة، ولما لحق ببعضها الآخر من تداعيات بعدها، فبينما اتجهت مصر للتحالف مع السعودية وسوريا، متخلية عن شركائها السابقين في مجلس التعاون العربي بدت اليمن تشهد مشكلات داخلية انتهت بحرب أهلية، ودخل العراق حالة من الحصار الدولي بعد الأزمة، وبذلك فقد الأردن التجمع الإقليمي الذي أسهم في إيجاده، وبدا كأنه خارج أي صيغة من صيغ التحالفات والتجمعات العربية، وتعرض نتيجة رفضه الانضمام إلى التحالف الدولي أثناء الأزمة إلى عملية مراجعة خليجية وصلت إلى حد العزلة ومحاولة فرض المزيد من الضغوط الاقتصادية عليه والتحلل من كافة الالتزامات السياسية تجاهه، هذا فضلاً عن المراجعة الدولية تجاه الموقف الأردني وما ترتب عليها من انعكاسات على مجمل أوضاعه السياسية والاقتصادية.

إضافة إلى ذلك، ونتيجة لما تمخض عن الأزمة من تداعيات على العراق، فقد الأردن حليفاً استراتيجياً على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وذراع الموازنة داخل المنطقة العربية، وذراع الموازنة في مواجهة القوة العسكرية الاسرائيلية. فمع تحطم القدرات العسكرية العراقية وما رافقه من حصار اقتصادي وسياسي زاد إحساس الأردن بالتهديدات والتحديات وقلت الخيارات المتاحة أمامه[2].

أما على الصعيد الاقتصادي فقد تأثرت الهياكل الاقتصادية في الأردن بتداعيات أزمة الخليج، وما نجم عنها من انعكاسات سلبية، حالت دون إمكانية

(١) المصدر نفسه، ص١٠.

(٢) هلال، علي الدين وأبو الخير، كارين، (مرجع سابق)، ص٣٧٢.

الاستمرار في تطبيق برامج التصحيح الاقتصادية للأعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٣[1]. ولعل من أبرز هذه الانعكاسات عودة أعداد كبيرة من العاملين الأردنيين في الخليج، وتقلص تحويلاتهم، وانخفاض الصادرات السلعية الأردنية إلى دول الخليج بما يعادل الثلثين. وتوقف المساعدات العربية نهائياً منذ عام ١٩٩١، والتي شكلت ما نسبته ٩٠% من مجمل المساعدات الخارجية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، حيث كانت السعودية الدولة الرئيسة المانحة للمساعدات الخارجية، تليها دولة الكويت والإمارات العربية[2]. وبانقطاع المساعدات العربية زادت أعباء الأردن المالية، وقدرت مديونيته الخارجية بحدود ثمانية مليارات دولار عام ١٩٩٢[3].

ولمواجهة الوضع الاقتصادي الجديد اتخذ الأردن إجراءات اقتصادية ساعدت على تحسين اقتصاده وصموده، فقد انخفض العجز في الموازنة العامة إلى ١٠,٧% عام ١٩٩٢، بينما كان ٢١% من الناتج المحلي عام ١٩٨٩. نتيجة لإعادة ترتيب الموازنة الحكومية، وتخفيض حصة الانفاق العكسري عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ إلى حوالي ٣٠% من إجمالي النفقات، وحصول الأردن على المساعدات الخارجية الأجنبية[4]، وعمله على تدعيم وضعه الاقتصادي من خلال طرح برامج اقتصادية مختلفة، وتركيزه على جلب الاستثمارات الخارجية للاستغناء عن صورة المساعدات الخارجية، كما استمر الأردن في هذه المرحلة على الصعيد الداخلي، بتأكيده على تعزيز نهجه الديمقراطي، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني. وربما كانت عودته للديموقراطية والتعددية السياسية أحد أسباب استياء بعض الأنظمة العربية، فالديمقراطية في الأردن بقدر ما كانت مشتقة من

(١) النابلسي، محمد سعيد، (المديونية وبرنامج التصحيح)، ص١٧٣.

(٢) عماري، نبيل، (مرجع سابق)، ص٦٤٨.

(٣) الفانك، فهد، (برنامج التصحيح)، ص٤٤.

(٤) عماري، نبيل، (مرجع سابق)، ص٦٥١.

ظروفه الداخلية، كانت نتيجة مراجعة شاملة لمجمل الأفكار والمزاج السياسي العربي الذي ساد طيلة العقود الماضية[1].

ورغم جدية محاولات الأردن لإيجاد حد أدنى من المصالحة العربية، إلا أن بعض الدول العربية بقيت متشددة في مواقفها تجاهه طيلة هذه الفترة[2]، إلى أن بدا وكأن هناك تحسناً في العلاقات الأردنية العربية في ظل التغير الذي طرأ على مستوى المنطقة والمتمثل في توجه مختلف الدول العربية إلى التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك من باب تنسيق السياسات العربية منذ مؤتمر مدريد. ومع توصل منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٩ آب ١٩٩٣ إلى اتفاق أوسلو وما تبعه من توقيع اتفاقية السلام بينهما في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٣. جرى توقيع جدول أعمال المفاوضات الأردنية - الإسرائيلية في واشنطن في ١٤ أيلول عام ١٩٩٣، إلى أن تمت مراسم التوقيع الرسمي على معاهدة السلام بين البلدين في ٢٦/١٠/١٩٩٤[3].

إجمالاً، فإنه على الرغم من تعرض الأردن في فترات سابقة لضغوط من البيئة الداخلية للنظام الإقليمي العربي، إلا أن هذه الفترة شهدت وضعاً مغايراً للفترات السابقة إذ عملت البيئة الإقليمية الخارجية للأردن بشكل معاكس للبيئة الداخلية للنظام العربي، فبينما تزايدت حدة الضغوط النابعة من بيئة النظام الداخلية على الأردن، تقلصت حدة التهديدات القادمة من بيئته الإقليمية الخارجية بعد توقيعه على معاهدة السلام مع إسرائيل، وعليه، فإنه من المتوقع أن تشهد هذه الفترة تغيرات جوهرية في مجموعة العوامل الإقليمية المؤثرة على سياسته الخارجية وسلوكها.

(١) الحسن، يوسف، (العوامل والبيئة الإقليمية)، الندوة، ص١٤.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٩٣)، ص ١٨٤.

(٣) دائرة المطبوعات والنشر، (معركة السلام)، ص ص ١١٧ -١٣٥.

الأزمة اليمنية

لدوافع عدة بعضها داخلي والآخر إقليمي ودولي تمكنت اليمن في ١٩٩٠/٥/٢٢ من إعلان الوحدة بين شطريها الشمالي والجنوبي، والاتفاق على أن تكون صنعاء عاصمة البلاد الموحدة. وتبع ذلك إجراءات ثنائية كسن دستور جديد ونشر القوات على طرفي الحدود، ومشاركة ثنائية في تشكيل المناصب الرفيعة في الدولة. وأجريت الانتخابات البرلمانية في نيسان ١٩٩٣ على أسس من التعددية والتنافس وكانت هذه أول انتخابات تعددية في اليمن الموحد، وكان لنجاحها دلالات مهمة على المستوى الإقليمي[١].

ولأسباب داخلية وخارجية أيضاً، سارت الوحدة اليمنية نحو التفكك الفعلي والتصادم بين قطبيها، حيث شملت العوامل الداخلية ضعف إجراءات الوحدة، بحيث لم يتم التوصل إلى صيغة مقبولة لتوحيد الجيشين والأجهزة الأمنية ولم تحل مشكلة التقسيم الإداري، بالإضافة للصعوبات الاقتصادية والتوفيق بين نظامين اقتصاديين مختلفين، وما شعر به الجنوبيون من تهميش لدورهم في دولة الوحدة[٢].

أما العوامل الخارجية فيأتي في مقدمتها استمرار الاتصالات بين الحزب الاشتراكي الممثل لحكومة الجنوب السابقة مع بعض الدول العربية، التي أزعجها أمر الوحدة، ورأت فيه تهديداً لها، وميلاد منافس جديد على مستوى الجزيرة العربية، خاصة بعد موقف اليمن من أزمة الخليج الأخيرة.

وهكذا بدأت مقدمات الأزمة في اليمن بقيام علي سالم البيض بالاعتكاف في عدن، وعزوفه عن مزاولة مهامه السياسية والقيادية إلى جانب الرئيس علي عبد الله صالح، ثم وجه أوامره لبعض الشخصيات الجنوبية بمغادرة صنعاء، وقام

(١) التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٩٤)، ص٢٥١.

(٢) الرياسي، سليمان، (اليمن: الوحدة)، المستقبل العربي، ص ص١١- ١٣.

بسحب الوحدات العسكرية الجنوبية المرابطة في الشمال داخل حدود عدن[١].

وبذلك بدأت الأزمة اليمنية أزمة داخلية بالأساس، وقابلة لأن تكون أزمة إقليمية وربما دولية. وتمحور الصراع بين اتجاهين: الأول ركز على أن الصراع القائم هو صراع داخلي بين حكومة شرعية تستند إلى انتخابات تشريعية وتأييد شعبي، وبين فئة متمردة قوامها عناصر من الحزب الاشتراكي اليمني بقيادة علي سالم البيض، وجوهر الصراع الوحدة في مواجهة الانفصال، وهذا الاتجاه عبرت عنه حكومة صنعاء. أما الاتجاه الثاني فقد عبر عنه الحزب الاشتراكي الذي اعتبر أن الأزمة اليمنية ليست أزمة انفصال ضد وحدة وإنما أزمة بين كيانين منفصلين. واستند الاتجاه الأول إلى مبدأ سيادة اليمن الموحد وبالتالي فإنه ليس من حق أي قوة التدخل أو مساعدة الفئة المتمردة، واستند الاتجاه الثاني إلى طلب المساعدة العربية والدولية للاعتراف بوجود كيانين مختلفين. إزاء ذلك انقسمت مواقف الدول العربية تجاه الأزمة بين تيارين رئيسيين، وذلك لاختلاف العوامل المؤثرة على مواقف هذه الدول تجاه الأزمة. وقد ضم التيار الأول الدول الخليجية وفي مقدمتها العربية السعودية، ومصر، ووقف هذا التيار إلى جانب قيادة الحزب الاشتراكي في عدن، ورفض مسلك حكومة صنعاء واستند هذا السلوك إلى عدة اعتبارات يأتي في مقدمتها التخوف من أن يؤدي الحسم العسكري إلى تغيير المنظومة اليمنية بصورة كلية داخلياً وإقليمياً[٢].

أما مصر فقد كان أمامها فرصة للقيام بدور كبير في هذه الأزمة، إلا أن انحيازها إلى الحزب الاشتراكي اليمني أفقدها هذا الدور[٣]. فمع تحقيق الحكومة المركزية السيطرة على الأوضاع في المنطقة الجنوبية، وظهور بوادر هزيمة الجنوبيين تحول الموقف المصري لنقد حكومة صنعاء، وكانت العبارة الأكثر

(١) أبو جابر، إبراهيم، (الأزمة اليمنية)، شؤون دولية، ص٨٦.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٩٤)، ص١٣٧.

(٣) مرهون، عبد الجليل، (الخليج واليمن)، المستقبل العربي، ص١٤٧.

ظهوراً هنا أن الوحدة لا يمكن فرضها بالقوة، وبدا واضحاً أن الموقف السياسي المصري لا زال متأثراً بالعوامل التي حكمت موقفه من أزمة الخليج ونتائجها[1].

أما المواقف الخليجية، فقد استندت إلى عدة اعتبارات أهمها ما يمكن أن يحمله اليمن الموحد ذو التجربة الديمقراطية من تأثير على التوازن الإقليمي العام في جنوب الجزيرة العربية، وما يمكن أن تؤدي إليه الحرب اليمنية من مشكلات للدول المجاورة، فضلاً عن اعتبارات ذات صلة بتداعيات الموقف اليمني من أزمة الخليج الثانية[2]. وبالرغم من بعض الإشارات السياسية والإعلامية المعلنة من قبل دول خليجية والتي اعتبرت كنوع من الاعتراف الضمني بالدولة المعلنة في الجنوب، إلا أن أياً من القوى الإقليمية التي انحازت إلى قيادة الحزب الاشتراكي، لم تجرؤ على تأييد الانفصال والاعتراف بالدولة الجديدة. رغم توافر مؤشرات على قيام بعض هذه القوى بتقديم بعض أنواع الدعم العسكري.

أما التيار الثاني فقد انحاز إلى حكومة الوحدة المركزية فضم إلى جانب العراق كل من السودان وقطر، وقد استند هذا التيار في موقفه إلى مجموعة من العوامل والاعتبارات التاريخية والأيديولوجية والتقارب في المفاهيم والمصالح[3].

على صعيد جامعة الدول العربية، فقد افتقرت تحركاتها إلى أدوات الضغط الملائمة لدفع الطرفين للتجاوب مع جهودها في احتواء القتال، واقتصر دورها على استطلاع الأوضاع اليمنية. واستمرت المعارك لمدة شهرين إلى أن سقطت عاصمة الجنوبيين وفرّ علي سالم البيض إلى عُمان.

(١) الأمة في عام (١٩٩٣ - ١٩٩٤)، ص٤٥٠.
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٩٤)، ص١٣٩.
(٣) المرجع السابق، ص١٣٨.

السلوك الأردني تجاه الأزمة اليمنية

شهد النظام العربي ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ تغيرات متعددة ومتباينة، تركت تأثيرات حقيقية على سلوك السياسات الخارجية للدول العربية وأدوارها. ولعل أهم ما أفرزته، تغير جزء كبير من منظومة العوامل والمحددات المؤثرة على هذه السياسات، وتغير الأوزان النسبية لتأثيرها على سلوك الدول وأولويات أهدافها وقراراتها. فمن ناحية لم تعد قضية بقاء الدولة كهدف من أهداف السياسة الخارجية قاصرة على التفاعلات مع إسرائيل أو دول الجوار الإقليمي، بل شملت إطار التفاعلات العربية. ومن ناحية ثانية، تغير ترتيب أولويات أهدف السياسات الخارجية مع بروز توجه عام لتحلل غالبية الدول من الالتزامات القومية التي شكلت جزء من ثوابت النظام، ومع التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن القومي العربي لم تعد التوجهات تشكل قضية محورية في السياسات الخارجية العربية وقراراتها.

وضمن هذه التحولات في بيئة النظام الإقليمي العربي، جاءت الأزمة اليمنية لتؤكد تفاعلاتها الإقليمية على صورة الواقع العربي ما بعد أزمة الخليج الثانية من حيث انقسام دول النظام واستمرار جزء من التحالفات التي تشكلت بتأثير أزمة الخليج. ولتؤكد أيضاً على مدى تباين مجموعة العوامل الداخلية والإقليمية والأهداف التي حكمت سلوك الأطراف الإقليمية وأثرت على مواقفها تجاه الأزمة، والتي أفرزت تيارين انحاز أولهما إلى الحزب الاشتراكي اليمني وانحاز الثاني إلى حكومة صنعاء السابقة[1].

أما بالنسبة إلى الأردن، فقد استند في تشكيل سلوكه ودوره تجاه الأزمة إلى مجموعة عوامل يأتي في مقدمتها رغبة طرفي الأزمة في قيام الأردن بدور الوساطة بينهما، وربما كان الأردن الدولة الوحيدة التي حازت على قبول طرفي الأزمة في القيام بهذا الدور لأسباب واعتبارات عدة، يعود أولها إلى اعتداله في

(١) التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٩٤)، ص١٣٩.

الشؤون الاقليمية وطبيعة موقفه من الأزمة، والذي اتسم بالحياد دون ما إدانه صريحة لأي من الطرفين. ويتصل ثانيها بالتطلعات المشتركة لكلا الدولتين في مجال الديمقراطية والتعددية السياسية وبناء دولة المؤسسات والقانون. وثالثها استحسان الطرفين للدبلوماسية الأردنية الانسانية في التعامل مع معطيات الأزمة وتداعياتها الداخلية، ورابعها أن علاقات الأردن ظلت قائمة مع مختلف أطراف الأزمة، واتصالاته تجري بسهولة ويسر معها. هذا فضلاً عن الروابط السياسية بين البلدين، إذ شهدت العلاقات الأردنية اليمنية تنامياً مضطرداً حتى أصبح اليمن من أهم الدول العربية المتعاونة سياسياً واقتصادياً مع الأردن، ومما وثق من علاقة البلدين ما تعرضا له من حملة مراجعة من قبل الدول الخليجية بعد أزمة الخليج الأخيرة[1].

وقد انطلق الأردن من تشكيل سلوكه ودوره تجاه الأزمة، من أن قدرته على تسوية الأزمة والمضي في الوحدة اليمنية، ستسهم في إعادة أحياء فكرة التكامل العربي مقابل الاقليمية والتشرذم، وستعيد الثقة للجسم العربي في قدرته على امتلاك المبادرة لحل المشكلات والأزمات القطرية التي تنشأ بين أعضائه، وستسهم أيضاً في تعزيز أسلوب الحوار العربي والديمقراطية والتعددية كأدوات لانهاء الكثير من الأزمات. إضافة لذلك، فإن نجاح الأردن في احتواء الأزمة والحد من تداعياتها، سيؤكد على فاعلية الدور الأردني في تسوية الخلافات العربية، وسيزيد من قوة وحجم دوره السياسي والاقليمي في المنطقة[2].

وإذا كان توجه السياسة الخارجية الأردنية الحيادي ودبلوماسيته المعتدلة والانسانية تجاه الأزمة قد حاز على قبول طرفيها للوساطة الأردنية، فإن سلوك

(1) جريدة الدستور، رسالة الدستور من برلين، نقلاً عن صحيفة تايمز تساينونغ، عمان، العدد ٩٥٢٤، ١٩٩٦/٢/٢٤، ص٢٦.

(2) المرجع نفسه، ص٢٦.

السياسة الخارجية الأردنية في التعامل مع معطيات الأزمة وأسبابها قد ضمن نجاح التوصل إلى احتوائها.

إذ جاء سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة عبر مرحلتين، المرحلة الأولى، مرحلة ما قبل التوقيع في عمان على وثيقة العهد والاتفاق، وقد انطلق الأردن في سلوكه في إطار دور الوساطة من ضرورة الحفاظ على الوحدة وانتهاج الحوار والديمقراطية سبيلاً للخروج من الأزمة، وعمل من خلال المبعوثين والاتصالات المتكررة مع مختلف الأطراف اليمنية على تقريب وجهات النظر بينها، إلى أن توجت هذه الجهود بتوقيع وثيقة العهد والاتفاق بين الأطراف المتنازعة ومختلف القوى السياسية اليمنية في عمان بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢١. وقد بين جلالة الملك حسين ثوابت ومنطلقات الموقف الأردني من الأزمة خلال التوقيع على الاتفاقية حيث قال:

... ولقد ظلت فيها قلوبنا مشدودة إلى صنعاء وعدن .. إلى الرجال الذين صنعوا الوحدة ... ومضوا يحملون عبء حمايتها ... لتكون مقدمة واسهاماً في نهضة عربية شاملة ... في مواجهة التشظي والتشرذم والاقليمية ... نهضة قواعدها الحرية والديمقراطية والعدالة والإخاء والصفاء والثقة والتكامل...[1]

وقد انبثق عن الاتفاقية تشكيل لجنة عسكرية من الأردن وعُمان للعمل على تنفيذ البنود المتعلقة بالجانب العسكري[2]. وحول دور الأردن في الأزمة، فقد أشارت الأطراف المتنازعة إلى دور الوساطة الإيجابي، ودل اختيار عمان مكاناً لعقد المصالحة على الجهود الحيادية للأردن بين الطرفين للتوصل إلى تسوية للأزمة[3].

(1) كلمة جلالة الملك الحسين في حفل توقيع وثيقة العهد والاتفاق اليمنية، ١٩٩٤/٢/٢١.

(2) جريدة الدستور، عمان، العدد ٩٥٤٥، ١٩٩٤/٢/٢٥، ص١٠، ص٢٠.

(3) جريدة الدستور، لقاء مع عبد الله السلال، عمان، العدد ٩٥٢٠، ١٩٩٤/٢/٢٠، ص١٧.

أما المرحلة الثانية، مرحلة ما بعد التوقيع على الاتفاقية وبدء القتال بين الطرفين، فقد انطلق الأردن في سلوكه من بعدين: البعد الأول التعامل مع الأزمة على أساس التمسك بالشرعية والوحدة[1]، والبعد الثاني الاستمرار بانتهاج سلوك الحياد بين الطرفين، إلا أن الأردن بدا منحازاً لاستمرار الوحدة، وذلك من خلال الاشارات الاعلامية والسياسية في وصفها لطبيعة الحرب الدائرة. وفي إطار هذه المرحلة، قام الأردن بعدة محاولات لاحتواء الأزمة، فتم تكليف الشريف زيد بن شاكر بتقريب وجهات النظر بين صنعاء وعدن[2]. كما قام الأردن بإرسال مجموعة عسكرية عالية المستوى ضمن إطار اللجنة المشتركة مع سلطنة عمان، أسهمت في تهدئة الأوضاع وإعادة بعض التشكيلات إلى مواقعها، إلا أن تركيز الأردن في هذه المرحلة، قد انبثق من ضرورة أن يتحمل اليمنيون أنفسهم مسؤولياتهم في معالجة بعض القضايا المتعلقة بالأزمة.

وبالعودة إلى سلوك السياسة الخارجية الأردنية وطبيعة العوامل المؤثرة فيها، يبدو أن التغير في البيئة الإقليمية للسياسة الخارجية الأردنية والسياسات العربية قد رافقه تغير نسبي في منظومة العوامل الاقليمية المؤثرة على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه المنطقة وأزماتها، وإن ظلت أهدافه على المستوى العربي ثابتة نسبياً.

فمن ناحية، خفت حدة القيود على حركة سياسته الخارجية مع توقف مختلف أشكال المساعدات الاقتصادية المقدمة من الدول الخليجية للأردن التي رافقها أيضاً ضعف مرحلي في الروابط السياسية الإقليمية بين الأردن وهذه الدول وحليفاتها مصر وسوريا. ومن ناحية ثانية، تقلصت حدة التهديدات النابعة من

(١) جريدة الرأي، عمان، العدد ٨٦٧٤، ١٩/٥/١٩٩٤، ص١.
أنظر كذلك: الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٤، حديث جلالة الملك الحسين إلى ممثلي الصحافة المحلية والخارجية، الربع الثاني، ٣٠/٦/١٩٩٤، ص ص ٥٦ -٥٧.
(٢) جريدة الدستور، عمان، العدد ٩٥٧٥، ١٨/٤/١٩٩٤، ص١٠.

البيئة الاقليمية الخارجية للنظام، وبالذات من الطرف الإسرائيلي بعد توقيع معاهدة سلام مع الأردن.

وبمقارنة سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اليمنية ١٩٩٤ والأزمة اليمنية ١٩٦٢ - ١٩٦٣، يمكن القول، أنه مع تغير البيئة الإقليمية للسياسة الخارجية الأردنية في فترة التسعينيات، سيما بعد أن خفت حدة القيود المفروضة على حركة سياسته الخارجية، والقادمة من البيئة الداخلية للنظام العربي (تقلص اعتماده على دول النظام من النواحي الاقتصادية والأمنية)، ومن البيئة الاقليمية الخارجية (تقلص التهديد الإسرائيلي)، بدا الأردن أكثر مرونة وحيوية في رسم دورة وانتهاج السلوك الأكثر ملائمة لطبيعة أهدافه في الحد من الأزمات بين الدول العربية واحتوائها، وكوسيط يسهم في التوفيق بالمنازعات والخلافات العربية.

الخلاصة والاستنتاجات

كان هدف هذه الدراسة تحليل أثر العوامل الاقليمية العربية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية، وبيان الدور الذي تمارسه البيئة الداخلية في تحديد مدى تأثر الدولة بالعوامل والمتغيرات الخارجية. فكثير من الدراسات التي تناولت سلوك السياسة الخارجية في الدول النامية ركزت على دور العوامل الشخصية، وتجاهلت أثر العوامل الهيكلية الداخلية والخارجية كمتغير هام في التأثير على سلوك الدول. وأغلب الدراسات التي تناولت أثر العوامل الهيكلية أو الأهداف كمتغير هام في التأثير على سلوك الدول، ركزت على دراسة سلوك الدول الكبرى التي تتمتع بالقدرة على المكافأة في الأزمات بين الأطراف المتصارعة، وبيان الأنماط السلوكية التي تتبعها هذه الدول تجاه الأزمات. أما هذه الدراسة، فقد سعت إلى بيان الأنماط السلوكية التي تتبعها الدول الصغيرة أو المتوسطة تجاه الأزمات، وهذه الأنماط تتركز حول نمط الحياد والقيام بدور الوساطة ونمط الانحياز. أما نمط الحليف فقد استثنته هذه الدراسة من الأنماط السلوكية للدول الصغرى أو المتوسطة، ذلك أن هذا النمط يتطلب توافر الإمكانات والتمتع بالقدرات اللازمة لمكافأة أحد طرفي الأزمة، وهذا عادة ما يتوفر لدى الدول لكبرى، وتفتقر إليه الدول الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذه الدراسة اختيرت عدة أزمات عربية في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٥ لاختبار أربعة فروض تتعلق بالعلاقة بين أثر العوامل الإقليمية وسلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية. وذلك من واقع ما تتيحه هذه العوامل من فرص أومعوقات أمام اتخاذ أنماط سلوكية محددة تجاه الأزمات.

وقد اتضح من دراسة العوامل المادية المشكلة لبيئةالأردن الداخلية بعض جوانب العلاقة التفاعلية بين الأردن والمحيط الإقليمي العربي، وما نجم عن هذه العلاقة من تأثير على السياسة الخارجية الأردنية وسلوكها في المحيط العربي.

فمن ناحية، اتضح أن البيئة الداخلية للأردن دفعته لأن يكون أكثر تأثراً بمختلف التغيرات التي تطرأ في المحيط والمنطقة وذلك لاعتبارات التداخل والاعتمادية بين الأردن ومحيطه، وتشابك جزء من أوضاعه الداخلية بالأوضاع السائدة في المنطقة العربية. ومن ناحية ثانية، فقد فرض الموقع الجغرافي على الأردن شبكة تفاعلات وقضايا إقليمية تمتد إلى وراء حدوده الجغرافية وإمكاناته المادية، وحتم أن يكون ارتباطه بدول النظام العربي وتداعيات علاقاتهما أمراً بدهياً في مجمل سياسته الخارجية.

وقد ترتب على هذه العلاقة، أن أضحى استقرار وتوازن المحيط هدفاً يسعى الأردن لتحقيقه في حركة سياسته الخارجية، سواء من خلال التوفيق بين القوى المختلفة والمتنازعة أو العمل على إعادة التوازن كلما اختل في المنطقة، أو في بقائه خارج دائرة المحاور والتحالفات السياسية الجامدة إن وجدت، ونهجه نهجاً واقعياً لتحقيق مختلف مصالحه الوطنية والقومية والحفاظ على أكبر قدر من العلاقات السياسية الجيدة مع دول المنطقة، ومن البدائل والخيارات التي تزيد من مرونة سياسته الخارجية في تحقيق أهدافها.

كما اتضح، أنه كلما زادت علاقات الدولة اعتماداً وتداخلاً مع المحيط الاقليمي كلما شكلت هذه العوامل ضوابطاً على سلوكها الخارجي تجاه القضايا التي تقع داخل النظام وخارجه، وزادت من قابلية الدولة للتأثر بالمتغيرات الناتجة عن النظام الإقليمي.

وتأسيساً على ماسبق، فإن البيئة الداخلية للأردن وبما أفرزته من تفاعل بين الأردن ونظامه الإقليمي العربي، قد زادت من حدة تأثر الأردن بمتغيرات

عدم الاستقرار في محيطه ومن قابلية تأثر سلوك سياسته الخارجية تجاه الأزمات العربية بالعوامل الاقليمية من حوله.

كما أتضح أن عملية التفاعل المستمر بين عوامل البيئة الداخلية ومعطيات العامل التاريخي للأردن وخصوصية النظام الإقليمي العربي قد لعبت دوراً في ترتيب بعض أولويات هذه السياسة، فجاءت القضية الفلسطينية وتعزيز العمل العربي المشترك في مقدمة الأولويات التي يتحرك الأردن من أجلها في سياسته الخارجية تجاه الأزمات والقضايا العربية. بل أن هذه الأولويات قد مثلت من حين إلى آخر عوامل تأثير على سلوك سياسته الخارجية تجاه الأزمات العربية إذ شكل ربط الأردن بين تاثير الأزمات العربية السلبي على تشتيت الجهود العربية وتحويل مسارها عن القضية الفلسطينية، عاملاً في دفع الأردن للقيام بدور الوساطة واحتواء الأزمات بين الدول العربية، وقد برز تأثر الأردن في سلوك سياسته الخارجية تجاه الأزمات العربية بمعطيات القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي من خلال التغير الذي أحاط بسلوك سياسته الخارجية تجاه الأزمة اليمنية عام ١٩٦٤، والأزمة اللبنانية عام ١٩٧٥ وأزمة الخليج عام ١٩٩٠.

ومن خلال دراسة العلاقة التفاعلية بين ميل الأردن في سلوك سياسته الخارجية لتبني نمط سلوكي قائم على الانحياز تجاه الأزمات العربية – العربية، عندما تكون حالة النظام العربي صراعية، خلصت الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: كان ضمن حالات النظام الصراعية – موضوع الدراسة – علاقة إيجابية واحدة بين تبني الأردن في سلوك سياسته الخارجية نمط الانحياز لأحد طرفي الأزمة وبين حالة النظام الصراعية. وقد برزت هذه العلاقة في سلوك سياسته الخارجية تجاه الأزمة اليمنية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣.

ثانياً: لم تكن هناك علاقة إيجابية بين حالات النظام الصراعية الأخرى – موضوع الدراسة– وتبني الأردن نمط الانحياز لأحد طرفي الأزمة. فقد تأثر سلوك السياسة الخارجية الأردنية بحالة الإجماع العربي في التعامل مع الأزمة العراقية – الكويتية الأولى أكثر من تأثره بحالة النظام الصراعية. كذلك لم تكن هناك علاقة إيجابية بين النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اليمنية عام ١٩٩٤ وبين حالة النظام الصراعية، إذ كان يغلب على سلوكه نمط الحياد والقيام بدور الوساطة.

ثالثاً: من خلال دراسة العلاقة التفاعلية بين ميل الأردن في سلوك سياسته الخارجية لتبني نمط سلوكي قائم على الحياد والقيام بدور الوساطة تجاه الأزمات العربية – العربية عندما كانت حالة النظام تضامنية، تبين أن هناك علاقة إيجابية بين حالة النظام التضامنية وتبني الأردن في سلوك سياسته الخارجية نمط الحياد والقيام بدور الوساطة تجاه الأزمات العربية. إذ اتضح أنه كلما كانت حالة النظام تضامنية غلب على سلوك السياسة الخارجية الأردنية نمط الحياد والقيام بدور الوساطة بين أطراف الأزمات العربية. وقد تبين ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: عندما كانت حالة النظام تضامنية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ كان النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية يغلب عليه نمط الحياد والقيام بدور الوساطة بين أطراف الأزمة اليمنية في هذه الفترة.

ثانياً: عندما كانت حالة النظام تضامنية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ كان النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية يغلب عليه نمط الحياد تجاه الأزمة اللبنانية.

ثالثاً: عندما كانت حالة النظام تضامينة في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٧ إلى نهاية ١٩٩٠ كان النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية يغلب عليه نمط الحياد تجاه أزمة الخليج الثانية والقيام بدور الوساطة بين أطراف الأزمة.

أما بالنسبة للمقولة الثالثة التي تشير إلى أن هناك علاقة تأثير إيجابية بين علاقة الأردن الثنائية مع أحد طرفي الأزمة وتبني الأردن موقفاً مؤيداً لهذا الطرف، فقد خلصت الدراسة من تحليل سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه بعض الأزمات العربية إلى ما يلي:

برز تأثير هذه العلاقة على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اليمنية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ حيث كان سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه أطراف الأزمة مطابقاً لسلوك السعودية، التي كانت تربطه بها علاقات ثنائية إيجابية، وبالوقت نفسه كانت العلاقات الثنائية ما بين الأردن ومصر الطرف الثاني في الأزمة سلبية. بينما لم تكن هناك علاقة إيجابية بين علاقة الأردن بأحد طرفي الأزمة وتبنيه موقفاً مؤيداً لهذا الطرف في حالات الدراسة الأخرى.

فقد اتضح أنه كلما كانت علاقات الأردن الثنائية مع طرفي الأزمة إيجابية كان سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات يغلب عليه نمط الحياد والقيام بدور الوساطة بين أطراف الأزمة، وقد برز ذلك من خلال تبنيه في سلوك سياسته الخارجية نمط الحياد والقيام بدور الوساطة تجاه الأزمة اليمنية منذ عام ١٩٦٤، بعد أن أصبحت طبيعة العلاقات الثنائية بين الأردن ومصر إيجابية. وبالوقت نفسه ظلت العلاقات الثنائية بين الأردن والسعودية إيجابية. كما كان يغلب على سلوك السياسة الخارجية الأردنية نمط الحياد تجاه الأزمة اللبنانية التي ربطت الأردن بأطرافها علاقات ثنائية جيدة (سوريا، السعودية، لبنان). وبرز ذلك أيضاً من خلال تبني الأردن نمط الحياد والقيام بدور الوساطة في سلوك سياسته الخارجية تجاه أزمة الخليج الثانية، التي ربطت الأردن بأطرافها في (العراق والسعودية والكويت) علاقات ثنائية إيجابية قبيل الأزمة.

كما اتضح من خلال الدراسة أيضاً أن هناك علاقة إيجابية بين حالة النظام التضامنية وزيادة تأثير العلاقات الثنائية على توجه الدول نحو تبني نمط

الحياد والقيام بدور الوساطة بين أطراف الأزمة. إذ اتضح أنه كلما كانت حالة النظام تضامنية لعبت العلاقات الثنائية للأردن دوراً في تبنيه نمط الحياد والقيام بدور الوساطة بين أطراف الأزمة، وقد برز ذلك من خلال سلوكه تجاه الأزمات العربية التي حدثت ضمن الحالات التضامنية للنظام العربي موضوع الدراسة. وربما تعود هذه العلاقة إلى أن حالة النظام التضامنية تؤدي إلى تشكيل مناخ سليم ومناسب لازدياد التفاعلات التعاونية بين مختلف دول النظام، مما يتيح المجال لبعض الدول القيام بدور الوساطة بين أطراف الأزمات التي تنشب داخل النظام ضمن هذه الحالة.

واتضح أيضاً من خلال الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين شدة الحالة الصراعية للنظام وزيادة تأثير العلاقات الثنائية للدول على توجهها نحو تبني نمط سلوكي قائم على الانحياز لأحد طرفي الأزمة. إذ اتضح أنه عندما كانت حالة النظام صراعية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ كانت العلاقة إيجابية بين علاقة الأردن الثنائية مع أحد طرفي الأزمة وتبنيه نمطاً سلوكياً مؤيداً لهذا الطرف.

ومن خلال تحليلنا لسلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه بعض الأزمات العربية - العربية خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: تفضيل الأردن في سياسته الخارجية للعمل العربي المشترك، والدبلوماسية الجماعية على الدبلوماسية الثنائية واللجوء إلى الوساطة كأداة لتسوية الأزمات بين دول النظام. وقد برز ذلك من خلال سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضايا التي تحقق فيها الإجماع العربي، بغض النظر عن حالة النظام العربي سواء كانت صراعية أو تضامنية. فمثلاً انحاز الأردن لصالح العمل العربي المشترك في سلوكه تجاه الأزمة العراقية -الكويتية عام ١٩٦١، عندما كانت حالة النظام صراعية. وانحاز في سلوكه تجاه قرار مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ (عندما كانت حالة النظام تضامنية)لصالح الإجماع العربي على

اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني رغم عدم اقتناعه الداخلي بهذا القرار نظراً لخصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية، كما انحاز الأردن لصالح الإجماع العربي في سلوكه تجاه فك الارتباط الإداري والقانوني بين الضفتين عام ١٩٨٨، عندما كانت حالة النظام تضامنية.

ثانياً: تأثر سلوك السياسة الخارجية الأردنية بحالة الإجماع العربي في إنهاء الأزمة العراقية – الكويتية عام ١٩٦١ أكثر من تأثره بحالة النظام الصراعية وطبيعة الأزمة، فانحاز الأردن لصالح الإجماع العربي الرافض لمطالبة العراق بضم الكويت، وانحاز لصالح الكويت وذلك باعترافه بها كدولة ذات سيادة. فضلاً عن ذلك فإن الأزمة العراقية – الكويتية عام ١٩٦١ لم تشكل تهديداً لحالة النظام، إذ أدى تعامل دول النظام معها إلى عدم تحولها إلى نزاع مسلح، بل بقيت الأزمة ضمن مراحل التهديد اللفظي من الجانب العراقي تجاه الكويت.

كما أن ماهية الأزمة لم تحمل مضامين أيديولوجية بقدر ما هي تصعيد لفظي تجاه قضية حدود بين دولتين، فلم تقترب بذلك من خطوط التماس والخلاف بين الدول العربية. وقد ساعد ذلك إلى حد كبير في تشكيل حالة من التوافق العربي حول التعامل معها بعيداً عن منطق المحاور والتكتلات. وربما شكلت حالة النظام قبيل الأزمة عاملاً مؤثراً على الأنماط السلوكية لغالبية الدول العربية، فقد ساهمت التهدئة التي حدثت داخل النظام بين الأنظمة الثورية والأنظمة المحافظة قبيل الأزمة في تشكيل حالة من التوافق العربي. وقد عكس سلوك مصر تجاه الأزمة رغبتها في التوجه نحو التهدئة مع الدول المحافظة.

ثالثاً: برزت العلاقة الإيجابية بين حالة النظام العربي والأزمات والنمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية في حالة الأزمة اليمنية من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٧. فعند تتبع النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اليمنية تبعاً لحالات الصراع والتضامن التي شهدها النظام العربي برز ما يلي:

عندما كانت حالة النظام صراعية في بداية الأزمة من عام ١٩٦٢ ولأواخر عام ١٩٦٣، أدت حالة النظام هذه إلى تصعيد الأزمة مما جعلها تبدو كأنها أزمة إقليمية، ذلك أن الحالة الصراعية للنظام أوجدت محاور وتكتلات في تعامل الدول العربية مع الأزمة. وبذلك عكست الأزمة اليمنية حالة النظام الصراعية، وبرز ذلك واضحاً من خلال الأنماط السلوكية للدول العربية تجاهها، فعلى العكس تماماً من الأزمة العراقية – الكويتية السابقة التي شكل فيها تعامل دول النظام عاملاً في عدم تصعيدها، فإن تعامل دول النظام ضمن الحالة الصراعية في هذه الفترة شكل عاملاً رئيسياً في زيادة حدة الأزمة واستمرارها. ورغم أن الأزمة اليمنية أزمة داخلية إلا أنها عبرت عن طبيعة الصراع الإقليمي بين دول النظام وبدت وكأنها أزمة إقليمية عربية، فقد شكل تدخل دول النظام وفي مقدمتها مصر سبباً في تزايد حدتها وصبغها بالصبغة الإقليمية ذلك أن التدخل المصري جعل الأزمة ذات مضامين أيديولوجية، وقربها من خطوط التماس والخلاف بين الدول العربية. فأصبحت الأزمة ميداناً للنزاع بالإنابة بين الأنظمة التقدمية بقيادة مصر والأنظمة المحافظة بقيادة المملكة العربية السعودية. وبذلك فقد ساهمت الأزمة اليمنية نتيجة لتدخل القوى الإقليمية في تعزيز انقسام النظام العربي إلى فريقين متصارعين.

ويبدو أن تأثير العلاقات الثنائية على سلوك الدولة الخارجي،تحت تأثير الحالة الصرعية يدفعها نحو تبني نمط الانحياز في سياستها الخارجية، حيث تعمل هذه الحالة على زيادة التماسك بين الدول التي تربطها مع بعضها علاقات ثنائية جيدة ضمن المحور الواحد، ويزداد تأثير ذلك إذا واجهت هذه الدول تهديداً مشتركاً. فتحت تأثير الحالة الصراعية تميل الدولة بسلوكها على نحو يجعله يتطابق أو يقترب من سلوك دولة أخرى تربطها بها علاقات تحالف. وقد بدا ذلك واضحاً في هذه الفترات من فترات النظام، إذ مالت السعودية والأردن اللتان تربطهما علاقات تحالف في هذه الفترة نحو تعزيز تماسكهما تحت تأثير حالة

النظام الصراعية، وظهر اثر ذلك من خلال سلوكهما تجاه الأزمة اليمنية. وبذلك يتضح ان حالة النظام في هذه الفترة لعبت دوراً بارزاً في التأثير على سلوك السياسات الخارجية للدول العربية. ومما أكد ذلك أنه عندما تغيرت حالة النظام من الصراع إلى التضامن منذ مطلع عام ١٩٦٤ اتضح أن الانفراج في العلاقات الثنائية (بين الدول العربية أو بين أطراف المحور الواحد) أثر على سلوك هذه الدول تجاه الأزمة، فالحالة التضامنية للنظام رافقها زيادة في التفاعلات التعاونية، مما أتاح المجال لأكثر من دولة القيام بدور الوساطة بين أطراف الأزمة.

من ذلك يتبين أيضاً أن الدول تميل إلى تبادل النمط السلوكي الموجه إليها. فبينما أدت التفاعلات الصراعية داخل النظام في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ إلى تبني الدول الإقليمية الأطراف في الأزمة اليمنية نمطاً سلوكياً عدائياً تجاه بعضها البعض، أدت التفاعلات التعاونية إلى تبادل هذه الدول أنماط سلوكية تقوم على التهدئة فيما بينها، وفي كلتا الحالتين انعكس أثر ذلك على سلوك هذه الدول تجاه الأزمة اليمنية، حيث برز تأثير حالتي النظام في هذه الفترة على سلوك السياسة الخارجية الأردنية بشكل واضح. فعندما كانت حالة النظام صراعية كان السلوك الأردني يغلب عليه نمط الانحياز لصالح نظام الإمامة في اليمن ولصالح الموقف السعودي من الأزمة، وحاول الأردن من خلال سلوكه إعاقة مصر عن تحقيق أهدافها في الأزمة. وعندما بدأت حالة النظام بالتغير نحو التضامن منذ أواخر عام ١٩٦٣ وبداية عام ١٩٦٤، بدأ سلوك السياسة الخارجية الأردنية يتخذ نمط الحياد تجاه الأطراف الداخلية والأطراف الإقليمية للأزمة، والقيام بدور الوساطة بين السعودية ومصر لإنهاء هذه الأزمة.

أما بالنسبة لطبيعة علاقات الأردن مع أطراف الأزمة اليمنية فقد اتضح أن هذا العامل كان تأثيره مرتبطاً بحالة النظام، مما يعني أن هذا العامل كان اقل تأثيراً على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اليمنية. فرغم أن العلاقات الأردنية السعودية استمرت في الحالتين، إلا أن النمط السلوكي للسياسة

الخارجية الأردنية قد تغير مع تغير حالة النظام، فبينما كان سلوكه يغلب عليه نمط الانحياز عندما كانت حالة النظام صراعية في الفترة الأولى للأزمة، كان نمط الحياد والقيام بدور الوساطة يغلب على سلوكه عندما أصبحت حالة النظام تضامنية في الفترة الثانية للأزمة. وربما يعود ذلك إلى ضعف التفاعلات الاقتصادية بين الدول العربية لتدني مستويات التنمية فيها، والتركيز على العلاقات السياسية بينها، مما جعل تغيير الدول لسلوكها مرتبطاً بالعلاقات السياسية بينها. فمثلاً التحسن في العلاقات الأردنية المصرية، والتحسن في حالة النظام، أتاحا للأردن القيام بدور الوساطة لأن القيام بهذا الدور يفرض ان يكون للطرف الثالث علاقات جيدة مع طرفي النزاع أو الأزمة.

من ذلك يتضح أن حالة النظام الصراعية تساعد على انتشار سياسة المحاور والاستقطاب الإيديولوجي الجامد بين دول النظام وعلى زيادة مصادر التوتر بين الدول. ففي النمط الصراعي يتضح أن الدول تميل في علاقاتها الثنائية إلى تبادل النمط السلوكي في سياستها الخارجية، وإلى تميز هذه السياسات بالشك والحذر وزيادة تأثير نظام التحالفات ضمن الحالة الصراعية على سلوك السياسة الخارجية للدول تجاه الأزمات. وقد ارتبطت الفترة الممتدة من ١٩٦٠ - ١٩٦٤ بهذا النمط الصراعي. والأهم من ذلك أن الأردن كان أحد الأطراف المستهدفة بالصراع من قبل دول النظام.

كما اتضح أن حالة النظام التضامنية تؤدي إلى تشكل مناخ سليم ومناسب لازدياد التفاعلات التعاونية بين مختلف دول النظام، مما يتيح لأكثر من دولة القيام بدور الوساطة في الأزمات التي تنشب داخل النظام. ففي الفترة التضامنية للنظام والممتدة بين عامي ١٩٦٤ -١٩٦٦ تبنى الأردن نمط الحياد والقيام بدور الوساطة بين أطراف الأزمة اليمنية.

من هنا فقد شكل التغير في حالة النظام قبيل وأثناء مؤتمري القمة العربيين الأول والثاني عام ١٩٦٤، وتوجه دول النظام نحو التضامن والعمل

العربي المشترك، عاملاً رئيسياً في تغير نمط سلوك السياسة الخارجية الأردنية من الانحياز إلى الحياد والقيام بدور الوساطة بين أطراف الأزمة اليمنية.

كما برز تأثير حالة النظام التضامنية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اللبنانية من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٦، فتشكل السلوك الأردني على أساس الحياد تجاه الأطراف المتنازعة داخل لبنان ودعم الجهود العربية لإنهاء الأزمة.

واتضح أن طبيعة النظام العربي في هذه الفترة شكلت عاملاً مؤثراً على سلوك السياسة الخارجية الأردنية، حيث شهد النظام العربي حالة تعدد قوى، ولم تعد هناك تحالفات جامدة بين دول النظام، مما سمح للدول أن تدخل في أكثر من تحالف فعلى سبيل المثال، شهد الأردن نمواً في علاقاته الاقتصادية مع السعودية، وبالوقت نفسه شهد تنامياً في علاقاته السياسية مع سوريا ومصر.

كما أدى ازدياد التعامل الاقتصادي بين دول النظام عام ١٩٧٣ إلى تكثيف التعاون السياسي بينها، فعمليات الاعتماد المتبادل دفعت الدول العربية إلى أقلمة سياساتها الخارجية على نحو تعاوني آخذة بالاعتبار أهداف ومصالح الدول الأخرى. واتضح ان انهيار الأسس الأيدلويوجية في تشكيل التحالفات أدى إلى تنوع في علاقات الدول وتفاعلها بغض النظر عن أيديولوجيتها وإلى تشابك مصالحها وشكلت هذه السمة محدداً حتى على سلوك الدول الثورية في النظام.

كما اتضح ان حالة النظام التضامنية وطبيعة علاقات الأردن مع دول النظام في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٠ لعبت دوراً في تحديد سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج الثانية. إذ عملت هذه العوامل على زيادة اعتقاد الأردن بإمكانية قيامه بدور الوسيط بين أطراف الأزمة لما يتمتع به من علاقات إقليمية جيدة مع دول النظام، وحتى يتمكن من القيام بهذاالدور، كان لا بد من انتهاج سلوك الحياد تجاه أطراف الأزمة. كما شكلت طبيعة الأزمة، في ظل إدراك الأردن لانعكاس التغير في النظام الدولي على

النظام الإقليمي العربي، عاملاً آخر تجاه تبنيه نمط الحياد لإنهاء الأزمة، للحفاظ على حالة التضامن العربي. واتضح في هذه الأزمة أنه رغم اتفاق الدول العربية على المبدأ المتمثل في رفض الغزو العراقي للكويت، إلا أن الأنماط السلوكية المتبعة حيال هذه الأزمة كانت متباينة، مما يعني أن تأثر الأردن بحالة النظام وطبيعة الأزمة في تشكيل سلوكه كان أكثر من تأثره بتعامل دول النظام مع الأزمة.

لذلك يبدو أن هذه العوامل لم تكن العامل الوحيد الحاسم في التأثير على سلوك سياسته الخارجية تجاه أزمة الخليج الثانية، فعلى الرغم من اتخاذ الدول الإقليمية الرئيسية في النظام نمط الانحياز لصالح السعودية والكويت، تشكل سلوك السياسة الخارجية الأردنية على أساس الحياد تجاه أطراف الأزمة.

ورغم أن الفترة التي تلت أزمة الخليج ولغاية عام ١٩٩٥ تعتبر فترة صراعية في النظام، إلا أن السلوك الأردني تشكل على أساس الحياد تجاه أطراف الأزمة اليمنية وليس على أساس الانحياز، إذ تبنى الأردن نمطاً سلوكياً مختلفاً عن الأنماط السلوكية لأغلب دول النظام، فبينما شكل نمط الانحياز لدول النظام تجاه أطراف الأزمة نمطاً بارزاً جاء النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية على أساس الحياد والقيام بدور الوساطة. أي أن حالة النظام وطبيعة علاقات الأردن الثنائية وتعامل الدول العربية مع الأزمة لم تشكل تأثيراً على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة وهذا الأمر يعطي مؤشراً على أن هناك تغيراً في طبيعة العوامل الإقليمية المؤثرة على السياسة الخارجية الأردنية تجاه هذه الأزمة.

وخلصت الدراسة كذلك إلى أن تأثير العوامل الإقليمية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية قد اختلف منذ مطلع التسعينيات، فقد بدا من خلال سلوكه تجاه أزمة الخليج الأخيرة والأزمة اليمنية عام ١٩٩٤ أقل تأثراً بالعوامل الإقليمية في

حركة سياسته الخارجية من تأثره بهذه العوامل في فترة الستينيات تجاه الأزمة اليمنية، وفي فترة السبعينيات تجاه الأزمةاللبنانية.

ويبدو أن التغير في طبيعة العوامل الإقليمية كان وراء التغير في مدى تأثيرها على الأنماط السلوكية لسياسة الأردن الخارجية منذ التسعينيات. فمن جهة، حدث تغير كبير في الأسس التي سار عليها النظام في فترة التسعينيات، ومن جهةأخرى لم تعد المساعدات العربية قائمة بين الأردن ودول المنطقة، واستطاع الأردن رغم قطع هذه المساعدات وعزلته الإقليمية أن يحقق قدراً من التقدم والاستقرار الاقتصادي، كما أن التهديد النابع من البيئة الإقليمية الخارجية للنظام تقلص بالنسبة للأردن بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل. وبتوقيع الفلسطينيين على اتفاقية سلام مع إسرائيل بدا الأردن أكثر مرونة في سياسته الإقليمية.

ويؤكد النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اليمنية عام ١٩٩٤ على التغير في تأثير العوامل الإقليمية على حركة سياسته الخارجية، فعلى الرغم من أن حالة النظام كانت صراعية واتخذت الأطراف الإقليمية موقفاً يقوم على الانحياز لصالح أحد الأطراف، استمر الأردن في سلوكه القائم على الحياد بين الطرفين المتنازعين، ليتمكن من القيام بدور الوساطة وتحقيق المصالحة اليمنية والحفاظ على وحدة اليمن وتجربته الديمقراطية.

كما أكد النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج الثانية على هذا التغير، فرغم أن الأطراف الرئيسية في النظام اتخذت نمط الانحياز تجاه أحد طرفي الأزمة، جاء سلوك السياسة الخارجية الأردنية على أساس الحياد.

وخلصت الدراسة كذلك إلى أن الأردن يميل بشكل عام في سياسته الخارجية تجاه الأزمات العربية – العربية إلى انتهاج سلوك الحياد أكثر من الانحياز، ذلك أن التغير في طبيعة النظام في فترة التسعينيات أدى إلى تبنيه سلوك الحياد والقيام بدور الوساطة تجاه أزمة الخليج الثانية، والأزمة اليمنية عام

١٩٩٤. وأدى التغير في حالة النظام عام ١٩٦٤ لتبني الأردن نمط الحياد والقيام بدور الوساطة في سلوكه تجاه الأزمة اليمنية، وأدى تعدد مراكز القوى في النظام وتشابك مصالح الدول العربية وتوجهها نحو التضامن في فترة السبعينيات إلى تبني الأردن نمط الحياد في سلوكه تجاه الأزمة اللبنانية. أما الانحياز فقد شكل نمطاً استثنائياً لسلوك السياسة الخارجية الأردنية في القضايا والأزمات التي لم يتحقق فيها الإجماع العربي.

وبذلك تشكل سلوك الانحياز الوحيد للسياسة الخارجية الأردنية في هذه الدراسة تجاه الأزمة اليمنية في بدايتها فشمل الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٣. وربما يعود ذلك لازدياد حركة الاستقطاب داخل النظام وتشكل سياسة المحاور الجامدة، والتهديد المستمر لاستقرار بعض الدول. وبذلك فقد شكل نمط الحياد والقيام بدور الوساطة نمطاً أساسياً لسلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية – العربية، وبقي نمط الانحياز نمطاً ثانوياً، لجأ إليه الأردن لإعادة حالة الاستقرار والتوازن في الأزمة اليمنية بين عامي ١٩٦٢ – ١٩٦٣.

واتضح من خلال الدراسة أيضاً أن أهداف الدول تلعب دوراً في تحديد أنماط سلوكها، فأغلب السياسات العربية الخارجية هدفت في الفترة الممتدة من الستينيات إلى السبعينيات إلى تحقيق أمن الدولة وسيادتها، ومع نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات برزت سياسات التنمية وقضايا أخرى على أجندة السياسات الخارجية العربية.

وقد خلصت الدراسة أيضاً إلى الدور الذي تلعبه أهداف السياسة الخارجية للدول تجاه الأزمات على النمط السلوكي لها، فمثلاً عندما أعطى الأردن أولوية للتحكم في الأزمة اليمنية (أي إعاقة مصر عن تحقيق أهدافها) في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٢ إلى نهاية عام ١٩٦٣ كان سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة اليمنية يغلب عليه سلوك الانحياز، وعندما أعطى الأردن (أولوية لحل هذه

الأزمة) منذ عام ١٩٦٤، كان سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة يغلب عليه نمط الحياد والقيام بدور الوساطة، وكذلك عندما أعطى الأردن أولوية لتسوية أزمة الخليج الثانية كان سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة يغلب عليه سلوك الحياد والقيام بدور الوساطة. وبذلك فإنه وإن تباين نمط سلوك السياسة الخارجية الأردنية بين الحياد والانحياز تجاه بعض الأزمات فقد ظل هدفه في احتواء الأزمات والحد من تداعيتها على استقرار وتوازن النظام العربي ثابتاً، ومن وراء ذلك تتضح ماهية الدور الذي مارسه الأردن داخل النظام الإقليمي العربي في التوفيق بين الدول المتنازعة، وفي الإسهام في تعزيز التضامن والعمل العربي المشترك وفي احتواء مصادر التوتر والاضطراب داخل النظام الإقليمي العربي.

وفي نهاية هذه الدراسة نود أن نشير إلى أن هناك مجالات تحتاج إلى مزيد من الدراسة في المستقبل، فهناك نقطة مطروحة للمزيد من البحث تتعلق بأثر التغير في أهداف الدول على سلوكها الخارجي والاهتمام بدراسة التغيرات التي تطرأ على حالة العوامل المؤثرة على الأهداف والسلوك قبل دراسة السلوك ذاته تجاه الأزمات. وربما تقود هذه الدراسة أيضاً إلى دراسات أخرى متعمقة في التغير الحاصل بمنظومة العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية الأردنية في فترة التسعينيات.

قائمة المراجع

الكتب

- أبو جابر، كامل، **مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في بلدان عربية مختارة في غرب آسيا**، الجامعة الأردنية، برنامج الدراسات السكانية، عمان، ١٩٨٠.
- أبو دية، سعد، **البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٣.
- أبو دية، سعد، **دراسات في القضايا العربية**، د.ن، عمان، ١٩٨٤.
- أبو دية، سعد، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان، ١٩٨٣.
- أبو طالب، عبد الرحيم، **أزمات العراق والكويت**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٥.
- أبو نوار، معن، **حين تلاشت الحرب**، عمان، الطبعة الأولى، د. ن. ١٩٩٠.
- أحمد، أحمد يوسف، **الصراعات العربية - العربية ١٩٤٥-١٩٨١**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ،١٩٨٨.
- البحيري، صلاح الدين، **الأردن دراسة جغرافية**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، الطبعة الثانية ١٩٩٤.

- التل، وصفي، **كتابات في القضايا العربية**، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، ١٩٨٠.

- الحديثي، هاني الياس، **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢.

- الحسين بن طلال، **مهنتي كملك**، أحاديث ملكية نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم ترجمة غالب طوقان، عمان ،١٩٧٨.

- الخطيب، حسين، وآخرون، **السكان وتنمية الموارد البشرية واستخدامها في الأردن**، الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٩.

- الرفوع، فيصل، **الأردن والعمل العربي المشترك**، وزارة الشباب، عمان، ١٩٨٨.

- الرمضاني، مازن إسماعيل، **إطار نظري لدراسة السلوك الخارجي**، مكتبة الجامعة، بغداد، ١٩٧٨/١٩٧٧.

- الرمضاني، مازن إسماعيل، **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.

- السماك، محمد، **القرار العربي في الأزمة اللبنانية**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٤.

- الصايغ، يزيد، **الصناعة العسكرية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.

- العدروس، سيد علي، **الجيش العربي الهاشمي ١٩٠٨-١٩٧٩**، ترجمة عبد العزيز المعايطه، لجنة النشر، عمان، ١٩٨٣.

- العقاد، صلاح، **السادات وكامب ديفيد**، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٤.

- العلي، صالح، **تطور الفكر القومي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

- العمري، أحمد سويلم، **أصول العلاقات السياسية الدولية**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٥.

- الفانك، فهد، **برنامج التصحيح الاقتصادي**، **المؤلف**، عمان، ١٩٩٢.

- الوخيان، غالب، **الفكر السياسي عند جلالة الملك الحسين بن طلال**، د.ن، ١٩٩٣.

- بدران، إبراهيم، **الأردن والوسطية**، وزارة الشباب، عمان، ١٩٨٨.

- جمعه، سعد، **المؤامرة ومعركة المصير**، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٨.

- جنسن، لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٨٩.

- جويس، جريجري، **العلاقات اليمنية-السعودية**، ترجمة رقيه الشامي وطلعت غنيم حسن، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.

- دورتي، جيمس وبالمستغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

- ربابعه، غازي، **الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الأوسط**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٩.
- ربايعه، أحمد وحموده، أحمد، **السكان والحياة الاجتماعية**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩١.
- رجب، عمر الفاروق السيد، **قوة الدولة دراسات استراتيجية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢.
- زغلول، سعيد، **تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني**، البنك المركزي الأردني، عمان، ١٩٨٤.
- سعيد، عبد المنعم، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
- سعيد، عبد المنعم، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
- سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩.
- طربين، أحمد، **التجزئة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
- طهبوب، ناصر، **السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام**، مطبعة القبس، عمان، ١٩٩٤.

- عبد الحق، يوسف إبراهيم، **التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن**، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.
- عبد الوهاب، عبد المنعم، **جغرافية العلاقات السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت، د.ت.
- عثمان، عثمان، **مواجهة الأزمات**، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥.
- عجمية، محمد عبد العزيز، **الأهمية الاقتصادية للموارد**، الجزء الأول، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٠.
- غالي، بطرس، **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.
- غرايبة، فوزي، وآخرون، **البعد الديموغرافي في الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩.
- فضه، محمد، **الأردن ومؤتمرات القمة**، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩١.
- كلوب، جون، **قصة الجيش الأردني**، ترجمة محمد عويدي العبادي، الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٦.
- مجموعة من المؤلفين السوفييت، **تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧-١٩٨٢**، ترجمة محمد علي البحر، مراجعة الدكتور محمد أحمد علي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩١.

- محافظة، علي، **عشرة أعوام من الكفاح والبناء**، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨.

- مطاوع، سمير، **الأردن في حرب ١٩٦٧**، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨.

- مطر، جميل وهلال، علي الدين، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦.

- مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣.

- مكريدس، روي، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، الطبعة الثانية، ترجمة حسن صعب، بيروت، دار الكتاب، ١٩٦٦.

- مهنا، أمين عواد، **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**، الدار العربية، عمان، ١٩٨٩.

- نسيبه، حازم، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ١٩٥٢-١٩٦٧**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٠.

- نصر، مارلين، **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢-١٩٧٠**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

- نعمة، كاظم هاشم، **العلاقات الدولية**، دار الكتاب للطباعة، الموصل، ١٩٧٢.

- نهار، غازي صالح، **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج**، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٩٣.

- هلال، رضا، **الصراع على الكويت مسألة الأمن والثروة**، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠.

- هلال، علي الدين، وآخرون، **العرب والعالم**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

- يسن، السيد، **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٦**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٧.

- يسن، السيد، **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٨**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٩.

- يسن، السيد، **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩١**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢.

- يسن، السيد، **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٣**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤.

- يسن، السيد، **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٤**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

- يسن، السيد، وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥.

فصل في كتاب

- الرشيدي، أحمد، **وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات: محاولة للتقويم**، في، جامعة الدول العربية الخبرة التاريخية

ومشروعات التطوير، جميل مطر ومجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ص ص ١٢٧-٢٤٠، ١٩٩٣.

- سعودي، هالة، **الإطار الإقليمي والدولي لمفاوضات السلام**، في، المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، تحرير مصطفى علوي، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ص ص ١٠٤-١٣٧، ١٩٩٤.

- سليم، محمد السيد، **دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الأعضاء**، في، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، تحرير علي محافظة وآخرون، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص ١٦٧-١٨٧، ١٩٩٢.

- عبد الله، خالد أمين، **استراتيجيات التنمية في الأردن: من الخمسينيات وحتى التسعينيات**، في، الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق، تحرير مصطفى حمارنه، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية، عمان، ص ص ٥٥-٩١، ١٩٩٤.

- عماري، نبيل، **الأردن والخليج الآفاق المستقبلية**، في، الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق، تحرير مصطفى حمارنه، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية، عمان، ص ص ٦٤٦-٦٧٦، ١٩٩٤.

- عميره، محمد سعيد، **واقع البطالة في الأردن ونظرة نحو المستقبل**، في، الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق، تحرير مصطفى حمارنه، الطبعة الأولى،

مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية، عمان، ص ص ٢٠٦-٢٢٨، ١٩٩٤.

- قرني، بهجت وهلال، علي الدين، **السياسات الخارجية للدول العربية وتحديات المستقبل**، في، السياسات الخارجية للدول العربية، تحرير بهجت قرني وعلي الدين هلال، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ص ص ٦٦١-٦٨٠، ١٩٩٤.

- قرني، بهجت وهلال، علي الدين، **النظام العالمي والسياسات الخارجية العربية: سيادة القيود والمعوقات**، في، السياسات الخارجية للدول العربية، تحرير بهجت قرني وعلي الدين هلال، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ص ص ٤٠-٧٥، ١٩٩٤.

- قرني، بهجت وهلال، علي الدين، محرران، **السياسات الخارجية للدول العربية**، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤.

- مطر، جميل، **الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحديات الثمانينات**، في، جامعة الدول العربية الواقع والطموح، تحرير علي محافظة وآخرون، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص ٨٨٧-٩٠٩، ١٩٩٢.

- نوبل، بول س، **النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص**، في، السياسات الخارجية للدول العربية، تحرير بهجت قرني وعلي الدين هلال، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ص ص ٧٦-١٥٥، ١٩٩٤.

- هلال، علي الدين، وأبو الخير، كارين، **السياسة الخارجية الأردنية: عناصر الانكشاف ومقومات الاستمرار**، في، السياسات الخارجية للدول العربية، تحرير بهجت قرني وعلي الدين هلال، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ص ص ٣٤٣-٣٧٥، ١٩٩٤.

الدوريات

- أبو بكر، أحمد كمال، **قمة بغداد الطارئة وتحديات الأمن القومي**، السياسة الدولية، العدد ٩٤، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٨، ص ص ١٩٨-٢٠٥.
- أبو جابر، إبراهيم، **الأزمة اليمنية الأخيرة**، شؤون دولية، العدد الأول، أم الفحم، ١٩٩٤، ص ص ٧٤-٩٠.
- أبو طالب، حسن، **السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية ١٩٧٠-١٩٧٨**، المستقبل العربي، العدد ١٢٢، بيروت، نيسان ١٩٨٩، ص ص ٤٩-٧٠.
- أبو طالب، حسن، **قمة بغداد الطارئة وتحديات الأمن القومي**، السياسة الدولية، العدد ١٠١، القاهرة، يوليو ١٩٩٠، ص ص ١٦٣-١٦٨.
- أبو طالب، حسن، **قمة عمان وبناء الوفاق الوطني**، السياسة الدولية، العدد ٩١، القاهرة، يناير ١٩٨٨، ص ص ١٩٠-١٩٣.
- أبو طالب، حسن، **قياس التعاون في علاقات مصر العربية ١٩٧٠-١٩٨١**، السياسة الدولية، العدد ١٢٢، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٥، ص ص ٢٤-٤٧.

- أحمد، أحمد يوسف، **السياسة الأمريكية والثورة في اليمن الشمالية ١٩٦٢-١٩٦٧**، المستقبل العربي، العدد ٤٠، بيروت، حزيران ١٩٨٢، ص ص ٦٩-٧٩.
- أحمد، أحمد يوسف، **النزاعات العربية-العربية**، المستقبل العربي، العدد ٢٠٧، أيار ١٩٩٦، ص ص ١٠٢-١٠٩.
- أحمد، أحمد يوسف، **الوحدة العربية: المحاولات الوحدوية المعاصرة: تجربة الجمهورية العربية المتحدة مساهمة في قراءة جديدة لها**، المستقبل العربي، العدد ١٢١، بيروت، آذار ١٩٨٩، ص ص ٤١-٦٧.
- أحمد، أحمد يوسف، **مستقبل الصراعات العربية-العربية**، أفكار أولية، المستقبل العربي، العدد ١١٥، بيروت، أيلول ١٩٨٨، ص ص ٨٠-١٠٠.
- أحمد، أحمد يوسف، **مستقبل العلاقات العربية-العربية**، المستقبل العربي، العدد ١٦٢، آب ١٩٩٢، ص ص ٤-١١.
- أفندي، عطية حسين، **الجامعة العربية وأزمة الخليج**، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١، ص ص ٣٥-٦١.
- إسماعيل، محمد زكريا، **النظام العربي والنظام الشرق أوسطي**، المستقبل العربي، العدد ١٩٦، بيروت، حزيران ١٩٩٥، ص ص ٤-٧.
- الحسن، يوسف، **العوامل والبيئة الإقليمية المؤثرة في المسار الديمقراطي الأردني**، الندوة، المجلد (٥)، العدد ٢، عمان، آب ١٩٩٤، ص ص ١٣-١٥.

- الرشدان، عبد الفتاح، **السياسة الخارجية الأردنية في ضوء الميثاق الوطني: خمسة منطلقات وأربع دوائر**، مجلة العلوم السياسية، العدد ٩، شباط ١٩٩٣، ص ص ١٣١-١٦٥.

- الرشدان، عبد الفتاح، **السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج: المحددات والسلوك**، المجلة العربية للدراسات الدولية، ص ص٩٣-١٠٩.

- الرشيدي، أحمد، **جامعة الدول العربية وفض المنازعات سلمياً دراسة مقارنة**، شؤون عربية، العدد ٣٧، القاهرة، آذار ١٩٨٤، ص ١٦٦.

- الرشيدي، أحمد، **قضية التدويل وصراع القوى في لبنان**، السياسة الدولية، العدد ٥٥، القاهرة، يناير ١٩٧٩، ص ص ٦٣-٦٧.

- الرشيدي، أحمد، **وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات**، المستقبل العربي، العدد ١٧١، بيروت، أيار ١٩٩٣، ص ص ١٠٠-١٢١.

- الرياشي، سليمان، **اليمن: الوحدة كلفة الحرب كلفة الانفصال**، المستقبل العربي، العدد ١٨٦، بيروت، آب ١٩٩٤، ص ص ٤-٢٢.

- العمد، عدنان، **ثلاثة مواقف عربية تجاه الصراع اللبناني**، السياسة الدولية، العدد ٤٣، القاهرة، يناير ١٩٧٦، ص ص ٣٥-٥٩.

- المجدوب، أسامة، **المستقبل العربي وتداعيات عقد التسعينيات**، السياسة الدولية، العدد ١١٢، القاهرة، إبريل ١٩٩٣، ص ص ١٢٨- ١٣٢.

- الموافي، عبد الحميد محمد، **مؤتمرات القمة العربية كأسلوب للعمل المشترك ١٩٦٤-١٩٧٨**، المستقبل العربي، العدد ١١٥، بيروت، أيلول ١٩٨٨، ص ص ٦٨-٨٣.

- المومني، رياض، **الاقتصاد الأردني وأعباء الديون الخارجية ١٩٦٧-١٩٨٨**، المستقبل العربي، العدد ١٢٤، بيروت، حزيران ١٩٨٩، ص ص ٧٦-٩٥.

- بدران، ودودة، **الدور الأمريكي في الصراع العربي الإسرائيلي**، السياسة الدولية، العدد ٧١، القاهرة، يناير ١٩٨٣، ص ص ٢٠-٤٤.

- بشور، معن، **معوقات الوحدة العربية المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب**، المستقبل العربي، العدد ١٢٢، بيروت، نيسان ١٩٨٩، ص ص ٤-١١.

- ثابت، أحمد، **سوريا والأزمة فرص المكاسب الإقليمية والدولية**، السياسة الدولية، العدد ٩٤، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٨، ص ص ١٩٨-٢٠٥.

- جرجس، فواز، **تأثير الحرب الباردة في السياسات الداخلية اللبنانية ١٩٤٥-١٩٩٠**، المستقبل العربي، العدد ٢١٢، بيروت، تشوين أول ١٩٩٦، ص ص ٦٣-٨٢.

- جلول، فيصل، **عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان: محاولة في تحديد دور العناصر الداخلية والعناصر الخارجية في الأزمة اللبنانية**، السياسة الدولية، العدد ٨٢، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٨-١٩.

- جواد، جمال، **مواقف الدول العربية المشاركة**، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، ملف المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ٩٠، أكتوبر ١٩٨٧، ص ص ٨٣-٨٧.
- حسن، هادي، **السكان في الوطن العربي**، المستقبل العربي، العدد ١١١، بيروت، أيار ١٩٨٨، ص ص ١٩٢-١٩٥.
- زرد، أحمد أبو الحسن، **الانتخابات البرلمانية والتعددية الحزبية**، السياسة الدولية، العدد ٩٩، القاهرة، يناير ١٩٩٠، ص ص ١٨٩-١٩٣.
- زعزوع، محمد شوقي، **التعديل الوزاري في الأردن**، السياسة الدولية، العدد ١٢٠، القاهرة، إبريل ١٩٩٥، ص ص ٢٤٦-٢٤٨.
- سعودي، هالة، **سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨ حتى مؤتمر السلام تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١**، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤٠، نيسان ١٩٩٢، ص ص ١٩٥-٢١٥.
- سعيد، عبد المنعم، **العودة إلى الصف: مصر والوطن العربي**، المستقبل العربي، العدد ١٢٢، بيروت، نيسان ١٩٨٩، ص ص ١٠٩-١٣٧.
- سعيد، محمد السيد، **هياكل العمل العربي المشترك وتجاوز أزمة النظام العربي**، المستقبل العربي، العدد ١٠٠، بيروت، إبريل ١٩٩٠، ص ص ٨١-٤٩.
- سعيد، نيفين عبد المنعم، **الإطار الإقليمي العربي في التسعينات**، المستقبل العربي، العدد ١٣٢، شباط ١٩٩٠، ص ص ٤-٢٧.

- سلامة، غسان، **التعددية والتحييد المتبادل: العلاقات العربية-العربية في الراهن والمحتمل**، المستقبل العربي، العدد ١١٥، بيروت، أيلول ١٩٨٨، ص ص ١٠١-١٢٥.
- سليم، محمد السيد، **التحليل العلمي للسياسة الخارجية**، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٤٠، بيروت، نيسان ١٩٩٢، ص ص ١٣٣-١٥٣.
- سليم، محمد السيد، **المسارات المحتملة للصراع العربي الإسرائيلي**، السياسة الدولية، العدد ٧٥، القاهرة، يناير ١٩٨٤، ص ص ١١٢-١٢٨.
- صالح، عبد الله، **اليمن: صراع الوحدة والانفصال**، السياسة الدولية، العدد ١١٧، القاهرة، يوليو ١٩٩٤، ص ص ١٧٥-١٧٩.
- صايغ، يزيد، **أزمة الخليج وإخفاق النظام الإقليمي العربي**، المستقبل العربي، العدد ١٤٩، بيروت، تموز ١٩٩١، ص ص ٤-٢٠.
- صلاح، هدى، **السلوك التصويتي للمجموعة العربية في الأمم المتحدة في الفترة (١٩٤٨-١٩٧٤)**، المستقبل العربي، العدد ٣٣٤، بيروت، تشرين ثاني ١٩٨١، ص ص ٤٠-٥٠.
- طربين، أحمد، **المشاريع الوحدوية في النظام المعاصر**، المستقبل العربي، العدد ١٢٥، بيروت، تموز ١٩٨٩، ص ٥٦-٨٧.
- عبد الغني، جاسم محمد، **المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي**، المستقبل العربي، العدد ١٣٩، بيروت، أيلول ١٩٩٠، ص ص ٥-١٥.
- عبد المجيد، وحيد، **القمة العربية الطارئة والنظام الإقليمي العربي**، المستقبل العربي، العدد ١٠٧، بيروت، كانون الثاني ١٩٨٨، ص ص ٩٥-١٠٣.

- عبد المجيد، وحيد، **مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد الغزو**، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٠، ص ص ٦٢-٦٤.
- عبد المجيد، وحيد، **مصر والنظام الإقليمي العربي في التسعينات**، السياسة الدولية، العدد ١٠٠، إبريل ١٩٩٠، ص ص ١٢٤-١٣٥.
- عبد الله، ثناء فؤاد، **الأردن وأزمة الاختيار الصعب**، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٠، ص ص ٣٤-٣٨.
- عبد الله، ثناء فؤاد، **مؤتمرات القمة العربية بين الإنجاز والإخفاق**، المستقبل العربي، العدد ٢١٢، بيروت، تشرين أول ١٩٩٦، ص ص ٤-٢٢.
- عبد الوهاب، أيمن السيد، **المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية**، السياسة الدولية، العدد ٩٥، القاهرة، يناير ١٩٨٩، ص ص ١٥٩-١٦٤.
- عبيد، مجدي علي، **المقدمات السياسية للغزو**، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٠، ص ص ١٨-٢٢.
- غالي، بطرس بطرس، **الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الإقليمية**، السياسة الدولية، العدد ٣٢، القاهرة، إبريل ١٩٧٣، ص ص ٦-٣١.
- غالي، بطرس بطرس، **الناصرية وسياسة مصر الخارجية**، السياسة الدولية، العدد ٢٣، القاهرة، يناير ١٩٧١، ص ص ٨-٢٧.
- محمود، إبراهيم أحمد، **السياسة الخارجية المصرية المراحل والقضايا والفروض الرئيسية**، السياسة الدولية، العدد ١٢١، القاهرة، يوليو ١٩٩٥، ص ص ١٠١-١٠٩.

- مرعي، نسرين سامح، **مجلس التعاون العربي وآفاق المستقبل**، السياسة الدولية، العدد ٩٦، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٥٦-١٥٩.
- مرهون، عبد الجليل، **الخليج واليمن: الخليجيون والمسألة الجزرية**، المستقبل العربي، العدد ٢١١، بيروت، أيلول ١٩٩٦، ص ص ١٤٢-١٤٨.
- مصالحة، محمد، **جغرافية الأردن السياسية: أثر المتغير الصهيوني في حركة حدوده**، المستقبل العربي، العدد ٥١، بيروت، أيار ١٩٨٣، ص ص ٦٩-٧٦.
- مطر، جميل، **مستقبل النظام الإقليمي العربي**، المستقبل العربي، العدد ١٥٨، بيروت، نيسان ١٩٩٢، ص ص ٤-٢١.
- مطر، جميل، **مستقبل النظام العربي بعد قمة عمان: توازن القوى في النظام الإقليمي العربي الخلفية السياسية لقمة عمان غير العادية**، المستقبل العربي، العدد ١٠٧، كانون ثاني ١٩٨٨، ص ص ٨٩-١٠٧.
- نقرش، عبد الله، **أثر التركيب السكاني في الأردن على التوجه الديمقراطي**، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد [(٢٢) (أ)]، العدد ٤، عمان، ١٩٩٥، ص ص ١٤٩٧-١٥٤١.
- نقرش، عبد الله، **الموقف السياسي الرسمي من أزمة الخليج**، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد [(٢١) (أ)]، العدد ٤، عمان، ١٩٩٤، ص ص ٣١٩-٣٤٩.
- هلال، علي الدين، **النظام الإقليمي العربي الجديد واحتمالات الثمانينات**، السياسة الدولية، العدد ٦٢، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٠، ص ص ٩٤-١٠٦.

- هلال، علي الدين، **الوحدة المصرية-السورية (١٩٥٨-١٩٦١)**، المستقبل العربي، العدد ١٣، بيروت، آذار ١٩٨٠، ص ص ٦٧-٧٣.
- هلال، علي الدين، وقرني، بهجت، **تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي: مسح للأدبيات وإطار مقترح**، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٤٠، بيروت، نيسان ١٩٩٢، صص١٥٣-١٦٦.

منشورات المؤسسات

- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاقتصادية، الأمانة العامة، ١٩٨٦.
- جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام إلى مجلس الدول العربية في دور انعقاده السابع والثلاثين في الرياض، الأمانة العامة، آذار، ١٩٦٢.
- جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي التاسع والثلاثين، الأمانة العامة، ٣٠ آذار، ١٩٦٣.
- جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الحادي والأربعين، الأمانة العامة، ٢١ آذار ١٩٦٤.
- البنك المركزي الأردني، السياسة المالية في الأردن، ١٩٧٠-١٩٨٧، وزارة المالية، عمان، ١٩٨٧.
- الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج آب ١٩٩٠-آذار ١٩٩١، عمان، ١٩٩١.

- المديرية العامة للمطبوعات والنشر، الأردن ١٩٦٢ معلومات رسمية عن المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الإعلام، عمان، ١٩٦٣.
- مديرية المطابع العسكرية، الميثاق الوطني الأردني ١٩٩٠، عمان، ١٩٩٠.
- دائرة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن عام ١٩٩٤، عمان، ١٩٩٥.
- دائرة المطبوعات والنشر، الاقتصاد الوطني حقائق وأرقام، عمان، وزارة الإعلام، ١٩٦٧.
- دائرة المطبوعات والنشر، الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٤، الربع الثاني، عمان، مطابع الإيمان، ١٩٩٤.
- دائرة المطبوعات والنشر، معركة السلام، الجزء الثاني، عمان، مطابع الإيمان، ١٩٩٤.
- مركز الدراسات الحضارية، الأمة في عام، ١٩٩٣-١٩٩٤، تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية والإسلامية، القاهرة، مكتبة الوفاء، ١٩٩٥.

وقائع مؤتمرات

- الأمير الحسن بن طلال، **ملاحظات حول: الأمن القومي العربي**، ورقة عمل مقدمة في الاجتماع السنوي الثالث للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ٢١/٤/١٩٨٦.

- طه، عبد العليم طه، وآخرون، **الاقتصاد السياسي للأمن القومي العربي**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الإستراتيجي العربي الأول: النظام الإقليمي العربي الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، عمان- الأردن، ١٥-١٧ أيلول ١٩٨٧.

- محافظة، علي والمومني حسين وآخرون، **النظام الإقليمي العربي المنظور التاريخ والتطورات المستقبلية**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الإستراتيجي العربي الأول: النظام الإقليمي العربي الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، عمان- الأردن، ١٥-١٧ أيلول ١٩٨٧.

- نوفل، أحمد سعيد، **الصراع على المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط**، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات السلام في الشرق الأوسط، إربد-الأردن، ١٤-١٦ كانون الثاني ١٩٩٣.

وثائق

-خطاب جلالة الملك الحسين في اجتماع الجمعية العامة، ١٩٦٠/١٠/٣.

-خطاب جلالة الملك الحسين في القوات الأردنية التي توجهت للكويت، ١٩٦١/٩/١٣.

-خطاب جلالة الملك الحسين، ١٩٦٢/١٠/٣١.

-خطاب العرش السامي في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمن الأردني، ١٩٦١/١١/١.

-كلمة جلالة الملك الحسين في ١٩٦٢/٩/٣.

-خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة الأردني السابع، ١٩٦٢/١٢/١.

-كلمة جلالة الملك الحسين في وفود لواء نابلس، ١٩٦٣/١/٢.

-كلمة جلالة الملك الحسين إلى مؤتمر الطلبة العربي الثاني عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦٣/١٠/٢٥.

-خطاب جلالة الملك الحسين في حفل افتتاح دورة مجلس الأمة الأردني في الأول من تشرين الأول ١٩٦٤.

-كلمة جلالة الملك الحسين للطلبة العرب في الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة المؤتمر العام لاتحادهم، ١٩٦٥/٩/١.

-خطاب العرش السامي في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني، ٢٨تشرين ثاني ١٩٦٥.

-كلمة جلالة الملك الحسين، في ١٩٧٦/١/٢٠.

-كلمة جلالة الملك الحسين في نادي الصحافة في كانبرا بأستراليا، ١٩٧٦/٣/٤.

-خطاب جلالة الملك الحسين في تخريج دورة القيادة والأركان الخامسة والعشرون، ١٩٨٤/١١/١٨.

-خطاب جلالة الملك الحسين في تخريج دورة القيادة والأركان السابعة والعشرون، ١٩٨٦/١١/١٣.

-خطاب جلالة الملك الحسين بمناسبة فك الارتباط بالضفة الغربية، ١٩٨٨/٧/٣١.

-خطاب جلالة الملك الحسين أمام المؤتمر الوطني الأردني، ١٩٩١/١٠/١٢.

-كلمة الملك الحسين في حفل توقيع وثيقة العهد والاتفاق اليمنية، ١٩٩٤/٢/٢١.

الرسائل الجامعية

- سعيد، فؤاد فائق، **السياسة الخارجية الأردنية دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، بغداد، ١٩٨٨.

- مصالحة، محمد، **سياسة الأردن نحو القضية الفلسطينية**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٣.

محاضرات

- أبو عودة، عدنان، **الأردن والدور الإقليمي**، محاضرة ألقيت في معهد بيت الحكمة بجامعة آل البيت، ١٩٩٦/١٢/٢٣.

- أبو عودة، عدنان، **السياسة الخارجية الأردنية ببعديها الإقليمي والدولي**، محاضرة ألقيت في مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية، ١٩٨٦/١/٢٩.

- بريزات، موسى، **الأردن في النظام العربي: فرص ومعوقات**، محاضرة ألقيت في معهد بيت الحكمة بجامعة آل البيت، ١٩٩٦/١١/١٢.

الجرائد

- الدستور، عمان، عدد ٩٥٢٤، ٢٤ شباط، ١٩٩٦.

- الدستور، عمان، عدد ٩٥٢٠، ٢٠ شباط، ١٩٩٤.

- الدستور، عمان، عدد ٩٥٢٥، ٢٥ شباط، ١٩٩٤.

- الدستور، عمان، عدد ٩٥٧٥، ١٨ نيسان، ١٩٩٤.

- الرأي، عمان، عدد ٨٦٧٤، ١٩ أيار، ١٩٩٤.

- النهار، بيروت، عدد ١٢٧٧٠، ٩ آذار، ١٩٧٦.

- النهار، بيروت، عدد ١٢٧٧٣، ١٢ آذار، ١٩٧٦

- النهار، بيروت، عدد ١٢٨٤٧، ٢٦ أيار، ١٩٧٦.

- النهار، بيروت، عدد ١٢٨٠٥، ١٣ نيسان، ١٩٧٦.

المراجع الأجنبية

الكتـــــب

- Aruri, Naseer, **Jordan: A Study in Political Development**, The Hague Martinus, Nij Hoff, 1972.
- Barringer, Richard, **War Patterns of Conflict**, M.I.Y Press, Cambridge, 1972.
- Beer, Francis, **Peace Against War**, W. H. Freeman, San Francisco, 1981.
- Cantori, Louis and Spiegel, Steven, **The International Politics of Regions: A Comparative Approach**, Englewood Cliffs, Prentice Hall, N.J, 1976.
- Cermeans, Charles, **The Arabs and the World**, Praeger, New York, 1963.
- Cordesman, Anthony, **Jordanian Arms and the Middle East Balance**, Middle East Institute, Washington D.C, 1985.
- Dann, Uriel, **King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism**, Oxford University Press, New York, 1989.
- Dawisha, Adeed, **Egypt and the Arab World: The Elements of Foreign Policies**, MacMillan Press, London, 1976.
- Faddah, Mohammad, **The Middle East Transition: A Study of Jordan Foreign Policy**, Asia Publishing House, New York, 1974.

- Freedman, Roberto, **The Middle East from the Iran Contra Affair to the Intifada**, Syrancuse University Press, USA, 1979.
- Herman, Charles, **International Crisis: A Situational Variable**, Free Press, New York, 1969.
- Herman, Charles, **Policy Classification: A Key to the Comparative Study**, Foreign Policy, Free Press, New York, 1982.
- Hudson, Michael C., **Arab Politics: The Search for Legitimacy**, Yale University Press, New Haven, 1977.
- Juredini, Paul, and Madautin, R.D, **Jordan the Impact of Social Change on the Role of the Tribes**, Praeger W.D.C, 1984.
- Kaplan A., Marton, **New Approaches To International Relations**, 1968.
- Keohane, Robert and Nye, Joseph, **Power and Interdependence** Little Brown, Boston, 1977.
- Kerr, Malcolm, **The Arab Cold War: Jamal Abd Al-Nasir and his Rivals 1958-1970**, Oxford University Press, New York, 1971.
- Luard, Evan, **Conflict and Peace in the Modern International System**, Little Brown, Boston, 1988.
- MacLelland, Charles, **Theory and The International System**, MacMillan Co., New York, 1966.
- Modelski, George, **A Theory of Foreign Policy**, Praeger, New York, 1962.

- Rosecrance, Richard, **International Relations: Peace and War**, McGraw Hill Book Co., New York, 1973.

- Rusett, Bruce M., **International Regions and the International System**, Rond McNally, Chicago, 1967.

- Saliba, Kamal, **The Modern History of Jordan**, Jordan Book Center Co. Ltd., Amman, 1993.

- Singer, Marshal, **Week States in A World of Powers: The Dynamics of International Relationships**, Free Press, New York, 1972.

- Speigel, Stephen, **Dominance and Diversity: The International Hierarchy**, Little Brown, Boston, 1972.

- Young, Oran, **Systems of Political Science**, Prentice Hall, N.J, 1968.

- Young, Oran, **The Intermediaries: Third Parties in International Crisis**, Princeton Univ. Press, N.J, 1967.

فصل في كتاب

- Dawisha, Adeed, **Jordan in the Middle East: The Art of Survival**, In, The Shaping of an Arab Statesman, (ed.) Patrick Seal, London, pp. 61-74, 1983.

- Hudson, Michael, **The Middle East**, In, World Politics, (eds.), James N. Rousenau, Kenneth W. Thompson and Gavin Boyed, London, pp. 460-500, 1976.

- Mansfield, Peter, **Jordan and Palestine**, In, The Shaping of an Arab Statesman, (ed.) Patrick Seale, London, pp. 21-38, 1983.

- Rosenau, James N, **The Study of Foreign Policy**, In, world Politics, (eds.), James N. Rousenau, Kenneth W. Thompson and Gavin Boyed, London, pp. 15-20, 1976.

دوريات

- Abu Odah, Adnan, **Jordan And the Middle East Crisis**, AEI Foreign Policy and Defense Review, Vol. (3), No. 1, American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1981, pp. 8-14.

- Garfinkle, Adam, **Jordanian Foreign Policy**, Current History, Vol. (83) No. 489, Current History Inc., Kanada, January, 1984, pp. 21-24.

- Seeger, Joseph, **Crisis Research: The State of the Field**, International Studies Notes, Vol. (20) No. 3, University of Denver, Fall, 1995, pp. 17-21.

منشورات مؤسسات

- International Institute of Strategic Studies, **The Military Balance 1989-1990**, London, 1989.

- Europa Publications Ltd., **The Europa Year Book**, London, 1991.

الرسائل الجامعية

- Al-Shraah, Ali, **The Rise and Consolidation of Jordan as a Distinct Arab State: With Special Reference to its Role in Course of Several Arab Wars**, Ph.D. Thesis, Rajasthan University, 1994.

- Gharaybeh, Mazen Khalil, **Determints of Foreign Policy Decision-Making in An Un-Incorporated Authoritarian Systems: Decision To Visit Jerusalem as a Case Study**, Ph.D. Thesis, Columbia University, Missouri, 1987.

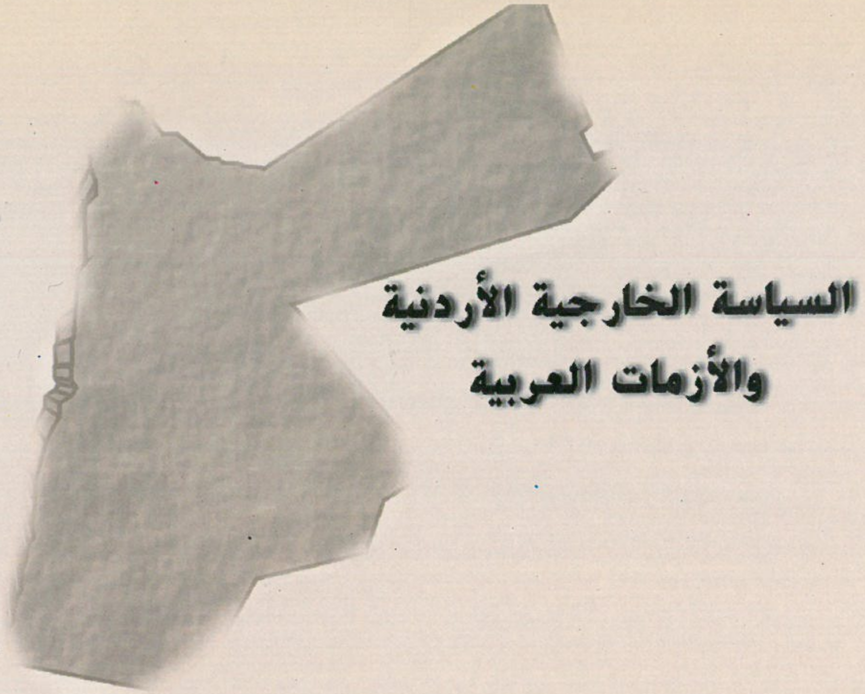

السياسة الخارجية الأردنية
والأزمات العربية

مطبعة البهجة
اربد 7270307